

**مصطلح مستقيم الحديث في كتاب الكامل  
لا بن عدي ودلالته جمع ودراسة**

**إعداد**

**د / محمد قداح عبد المجيد سعيد**

**مدرس الحديث وعلومه  
بكلية أصول الدين بالمنصورة**

## الملخص

### مصطلح مستقيم الحديث في كتاب الكامل لابن عدي ودلالته جمع ودراسة

اتبعت المنهج الاستقرائي : حيث قمت باستقراء مواطن إطلاق ابن عدي لهذا المصطلح على الرواة من خلال كتابه الكامل في الضعفاء، وذلك بالنظر والبحث في الكتاب من أوله لآخره، ولم اكتف باستعمال الحاسوب، ثم منهج التحليل : أقوم بتحليل اللفظة والمراد منها من حيث الدلالة اللغوية، والاصطلاحية عند ابن عدي أو عند من أطلقها من علماء النقد. ثم المنهج النقدي : وذلك بتتبع كلام الأئمة على الراوي ونقد ما يظهر فيه تحامل، وثناء المحدثين في استعمال ألفاظ الجرح والتعديل ، مصطلح مستقيم الحديث تداوله العلماء قديما وحديثا، بعضهم استعمله نادرا، وتوسع ابن حبان بين المحدثين في استعماله ، فضل الإمام ابن عدي، وسعة علمه، وجودة منهجيته.

دقة أحكام الإمام ابن عدي - غالبا - على الرواة ، تأثر المتأخرين من النقاد بالمتقدمين منهم خاصة ابن عدي في الكامل ، المراد بمستقيم الحديث عند ابن عدي هو أن هذا الوصف لأحاديث الراوي، وليس حكما على حاله، ومعناه خلو أحاديث الراوي من النكارة والمخالفة ، توسع الإمام ابن عدي في استعمال مصطلح مستقيم، فقد استخدمه في وصف أحاديث الثقات، وفيمن حسن حديثهم، بل وفي بعض الضعفاء والمجاهيل ، الرواة الثقات الموصوفون بمستقيم الحديث أعلى درجة من الثقات الذين أنكرت عليهم أو خالفوا في بعض الأحاديث ، لا تلازم بين الوصف بمستقيم الحديث، وبين توثيق الراوي ، أوصي بدراسة الكتاب دراسة علمية موسعة تشمل كل جوانبه ، كتاب الكامل في حاجة ماسة إلى تحقيق علمي منصف واسع ودقيق ، أوصي الباحثين بالبحث في ألفاظ أخرى من ألفاظ الجرح والتعديل ومدى دلالتها على وصف حال الرواة.

## Abstract

### **The term Straight Hadith in the Complete Book No bin Uday and his evidence collection and study**

The method of analysis: I analyze the word and what is meant in terms of linguistic significance, And the standardism of Ibn Uday, or of those who were among the scholars of criticism. Then the critical approach: by following the words of the imams on the narrator and criticism of what shows prejudice, and the richness of modernists in the use of the words of wound and modification, the term straight Hadith circulated by scientists old and modern, some used rarely, and the expansion of Ibn Hibban among modernists in use, preferred Imam Ibn Uday, His knowledge, and the quality of his methodology.

The accuracy of the rulings of Imam Ibn Uday - often - on the narrators, influenced by the late critics of the applicants, especially Ibn Uday in full, is meant by the straight line of Ibn Uday is that this description of the narrator's talk, and not a ruling on the case, and the meaning of the talk of the narrator of the evils and violation, Imam Ibn Uday in the use of the term straight, he used to describe the conversations of trustworthy, and their good talk, and even in some weak and ignorant, honest narrators are described straight It is recommended to study the book in a comprehensive scientific study covering all its aspects. The book of Al-Kamel is in dire need of a fair and broad scientific investigation. In other words of the words of wound and modification and the extent of its significance to describe the situation of narrators.

## مقدمة:

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الكريم، له الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم وإليه ترجعون، وصلاة وسلاما على المبعوث رحمة للعالمين، الرسول المجتبي والنبي المصطفى سيدنا محمد، اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، أما بعد فما زالت بعض الإشكالات في تحديد مضمون ومقصد بعض مصطلحات علم الجرح والتعديل قائمة، من هذه المصطلحات مصطلح مستقيم الحديث، فمن العلماء من يقصد به الثقة، ومنهم من يقصد به الصدوق، فكان لا بد من فض إشكالات هذه المصطلحات، ما المقصود منها وما دلالتها؟ هل يوصف به الثقة أو ما دونه؟ أم يوصف به الصدوق؟ كل هذه آراء أقرب ما تكون نظرية، والإجابة الكاملة عنها لا تكون إلا بالدراسة التطبيقية، التي تظهر صناعة الأئمة في كتبهم وأحكامهم، وكان هذا المصطلح ضمن المصطلحات المتداولة بين العلماء والنقاد الأقدمين، بيد أنه لم يوجد لهذا المصطلح تداولاً واسعاً بينهم، فلم يستعمله البخاري إلا نادراً، واستعمله كذلك الإمام أحمد، وظهر في أحكام ابن معين على الرجال، وهكذا ظل يستعمل -قليلاً- في الحكم على بعض الرجال، حتى توسع بعض علماء الجرح والتعديل في استعماله كابن حبان استخدمه قرابة مائة وخمسين مرة، وابن عدي استخدمه في توصيف الرجال وأحاديثهم إما صريحاً أو مقيداً، ولكن المشكلة تكمن في أن هذا المصطلح هل هو مصطلح تعديل بدرجاته من الثقة إلى الصدوق؟ أم دون ذلك؟ والذي استخلصته إن أفضل طريقة لمعرفة أي ظاهرة حديثة على امتداد دائرة الحديث وعلومه؛ طريقة الاستقراء والمعبر عنها عند المحدثين بالسبر أو الاعتبار، والإمام ابن عدي من الأئمة الذين استخدموا هذا المنهج فقد ذكر الراوي ثم ذكر الكلام الذي قيل فيه ثم أتبعه بذكر بعض أحاديث الراوي التي أنكرت عليه أو خالف فيها، فتكاملت منهجيته، فكانت نتائجه - في الأعم الأغلب - دقيقة، وبهذا كان كتابه الكامل وحيداً في باب، وبارزاً بين المحدثين والنقاد على مر الأطوار والعصور، وقد كنت أتصور أن هذا المصطلح يحسن حديث صاحبه أو إحدى دلائل حديث الصدوق، المهم أن هذا المصطلح (مستقيم الحديث) لا تتضح

دلالاته إلا بالاستقراء، وقد كانت فكرة البحث محددة في الإطار الموضوع له، بيد أنه من خلال الدراسة وجدت أن الفكرة تتسع، ووجدتني مضطراً أن أمشي في ركب اتساعها، فبعد أن انتهيت من ذكر الرجال الموصوفين بمستقيم الحديث، وجد أن طائفة أخرى من الرجال وصفوا بأن أحاديثهم مستقيمة، فاستقرت أحوالهم واقتصرت على مجموعة منهم تحقق الغرض، ثم وجدت أن ابن عدي استعمل نقيض الكلمة في بعض الرواة ك(ليس بمستقيم الحديث) وهكذا اتسعت الدائرة، ولكنها وضحت دلالة الكلمة. وهذا البحث كنت عنونت له في نفسي عنوان (الرواة الموصوفون بمستقيم الحديث عند ابن عدي في الكامل جمع ودراسة)، بيد أن بعض الفضلاء من مشايخي اقترحوا تغييره إلى (مصطلح مستقيم الحديث في كتاب الكامل لابن عدي ودلالته جمع ودراسة) فأثرت رأيهم نهاية بعد أن أخذت مشورتهم بداية.

### وكانت أسباب اختياري لهذا الموضوع:

- ١- الإسهام بجزء في خدمة السنة النبوية الشريفة، وذلك بمعرفة المقصود من بيان بعض مصطلحات الجرح والتعديل عند الأئمة في كتبهم ليتبين مدى دلالة الألفاظ على الحكم.
٢. مكانة الكتاب العلمية؛ حيث إنه من أهم الكتب المؤلفة في الرواة خاصة الضعفاء.
٣. مكانة المؤلف وفضله وسعة علمه وكثرة اطلاعه، ومنزلته العلمية.
- ٤- كتاب الكامل هذا من الكتب التي ينبغي العناية بها لأنه يحوي أحاديث وآثاراً، ورواة وكلام الأئمة في الجرح والتعديل، لا توجد في غيره من الكتب.
٥. الكتاب جمع بين الرواة والحكم عليهم مع جودة ترتيبه وحسن صنيعه.
- ٦- لم أقف على دراسة خاصة في هذا الموضوع.

منهج الدراسة: هذا وقد اتبعت المنهج الاستقرائي: حيث قمت باستقراء مواطن إطلاق ابن عدي لهذا المصطلح على الرواة من خلال كتابه الكامل في الضعفاء، وذلك بالنظر والبحث في الكتاب من أوله لآخره، ولم اكتف باستعمال الحاسوب، ثم منهج التحليل: أقوم بتحليل اللفظة والمراد منها من حيث الدلالة اللغوية، والاصطلاحية عند ابن عدي أو

عند من أطلقها من علماء النقد. ثم المنهج النقدي : وذلك بتتبع كلام الأئمة على الراوي ونقد ما يظهر فيه تحامل، أو تشدد، أو غير ذلك.

- في مقدمة البحث تعرضت لأهمية الموضوع، وعرفت فيه بالمقصود بمعنى الكلمة التي في عنوان البحث ( مستقيم الحديث )، ثم ترجمت ترجمة في غاية الإيجاز للإمام ابن عدي.
- أنقل نص كلام الحافظ ابن عدي على الرجل دون أي تصرف، مقتصرًا على موضع الشاهد منه.

• درست الرجال الموصوفين من الحافظ ابن عدي بأهم مستقيمي الحديث، وقارنت كلامه على الرواة بكلام الأئمة النقاد.

- أترجم للرجال، وأجتهد في الحكم على كل منهم حسب قواعد المحدثين :  
- ففي بيان درجة الراوي أذكر أقوال العلماء فيه، فإن كان مجعاً على توثيقه أو تضعيفه ذكرت ذلك، وإن اختلف فيه ذكرت الاختلاف والأقوال التي أرى أن لها أثراً في الترجيح، ثم أذكر خلاصة حاله على حسب ما ترجح لي، وأثناء الكلام في خلاصة حاله أذكر معنى كلمة مستقيم ودلالة هذه الكلمة على الجرح والتعديل.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وفصلين رئيسين وخاتمة وفهرس.

المقدمة تحدثت فيها عن الموضوع وأهميته، وأسباب اختياره، ومنهج البحث.

**الفصل الأول :** التعريف بالمؤلف، ومنهج الكتاب، والتعريف بمصطلح مستقيم

الحديث، وتاريخ العبارة عند النقاد القدامى، ومدى دلالتها على الجرح والتعديل.

**الفصل الثاني :** جمع ودراسة الرواة الموصوفين بمستقيم الحديث، وفيه مبحثان : المبحث

الأول : الرواة الموصوفون بمستقيم الحديث، أما المبحث الثاني : الرواة الذين وصفوا بأن أحاديثهم مستقيمة إما مطلقاً أو مقيداً.

ثم ختمت بأهم النتائج والتوصيات.

**الفصل الأول: ترجمة الإمام ابن عدي:** هُوَ: الإمام، الحافظ، الناقد، الجوال، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك بن القطان الجرجاني، صاحب كتاب (الكامل) ولد سنة سبع وسبعين ومائتين، وأول سماعه كان في سنة تسعين، وارتحاله في سنة سبع وتسعين. وطال عمره وعلا إسناؤه. وجرح وعدل وصحح وعلل، وتقدم في هذه الصناعة على لحن فيه، يظهر في تأليفه. حدث عنه: شيخه أبو العباس بن عفة، وأبو سعد الماليني، قال ابن عساكر: كان ثقة على لحن فيه. وقال حمزة بن يوسف: سألت الدارقطني أن يصنف كتاباً في الضعفاء، فقال: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ قلت: بلى. قال: فيه كفاية، لا يزد عليه قال حمزة السهمي: كان ابن عدي حافظاً متقناً، لم يكن في زمانه أحد مثله، تفرد برواية أحاديث وهب منها لابن عدي وأبي زرعة فتفردا بها عنه. وقال الخليلي: كان أبو أحمد عدم النظر حفظاً وجلالة، سألت عبد الله بن محمد الحافظ، فقال: زر قميص ابن عدي أحفظ من عبد الباقي بن قانع. قال الخليلي: وسمعت أحمد بن أبي مسلم الحافظ يقول: لم أر أحداً مثل أبي أحمد بن عدي فكيف فوقه في الحفظ؟! وكان أحمد هذا لقي الطبراني وأبا أحمد الحاكم، وقال لي: كان حفظ هؤلاء تكلفاً، وحفظ ابن عدي طبعاً. زاد (معهمة) على ألف شيخ. وقال الباجي: ابن عدي حافظ لا بأس به.

**منهجه في الكتاب:** قال الذهبي: يذكر في (الكامل) كل من تكلم فيه بأدنى شيء، ولو كان من رجال (الصحيحين)، ولكنه ينتصر له إذا أمكن، ويروي في الترجمة حديثاً أو أحاديث مما استنكر للرجل. وهو منصف في الرجال بحسب اجتهاده، ومرتب على حروف المعجم. قلت: كلام الإمام الذهبي في انتصار الرجل للرواة ليس ناشئاً عن هوى وإنما عن استقراء وتمكن وإنصاف ثم يستدرك الذهبي بعد ذلك على نفسه ويقول: وهو منصف للرجال بحسب اجتهاده، أي أن إنصافه بحسب اجتهاده، وإلا فكلام الرجل على الرجال مبثوث في كتب الأئمة قديماً وحديثاً، بل إن الإمام الذهبي عول عليه في ميزان الاعتدال فلولا الكامل ما كان ميزان الاعتدال، أما كلامه في أن ابن عدي يسوق ويروي في الترجمة حديثاً أو أحاديث مما استنكر للرجل فهذا غير مسلم به فأحياناً لا يسوق له وإنما يشير إلى هذا إجمالاً. قال ابن كثير: وهو كامل في بابه كما سمي، وقال السبكي: وكتابه الكامل طابق

اسمه مَعْنَاهُ وَوَأَفَقَ لَفْظُهُ فَحَوَاهُ مِنْ عَيْنِهِ انْتَجَعَ الْمُتَجَعُونَ وَبِشَهَادَتِهِ حَكَمَ الْمُحْكَمُونَ وَإِلَى مَا يَقُولُ رَجَعَ الْمُتَقَدِّمُونَ وَالْمُتَأَخَّرُونَ. وفاته : مَاتَ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ.

مؤلفاته: الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة، و«الانتصار» على مختصر المزني في فروع الشافعية. قال الذهبي في السير: بَلَّغَنِي أَنَّ ابْنَ عَدِيٍّ صَنَّفَ كِتَابًا سَمَّاهُ الْإِنْتِصَارَ عَلَى أَبْوَابِ (الْمُخْتَصِرِ) لِلْمُزْنِيِّ، وَقَالَ السَّبْكِ : وَأَلَّفَ عَلَى مُخْتَصِرِ الْمُزْنِيِّ كِتَابًا سَمَّاهُ الْإِنْتِصَارَ لَوَدِدْتُ لَوْ وَقَفْتُ عَلَيْهِ، وَ«علل الحديث» ثمانية أجزاء، و«معجم» في أسماء شيوخه و«أسامي من روى عنهم البخاري» و«أسماء الصحابة - خ» (١).

معنى كلمة مستقيم لغة واصطلاحاً : أصله من قَامَ الشَّيْءُ، واستقام: اعتدل واستوى، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبَّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا) (٢) معنى قَوْلُهُ: "استقاموا": عَمِلُوا بِطَاعَتِهِ وَلَزِمُوا سُنَّةَ نَبِيِّهِمْ ﷺ (٣) وَالِاسْتِقَامَةُ: الْإِعْتِدَالُ، يُقَالُ: اسْتَقَامَ لَهُ الْأَمْرُ. وَقَامَ الشَّيْءُ اسْتِقَامًا: اعْتَدَلَ وَاسْتَوَى. فَقَامَ بِمَعْنَى اسْتِقَامَ، قَالَ: وَالِاسْتِقَامَةُ اعْتِدَالُ الشَّيْءِ وَاسْتِوَاؤُهُ (٤). قال الطبري: أجمعت الأمة من أهل التأويل جميعاً على أن "الصراط المستقيم" الطريق الواضح الذي لا اعوجاج فيه. وكذلك ذلك في لغة جميع العرب (٥). قال القرطبي :

(١) تاريخ جرجان: ٢٢٥ الأنساب: ٣ / ٢٢١، تاريخ دمشق ٥/٣١، اللباب: ١ / ٢٧٠، تذكرة الحفاظ: ٣ / ٩٤٠، العبر: ٢ / ٣٣٧، دول الإسلام: ١ / ٢٦٦، سير أعلام النبلاء ١٦/١٥٤، طبقات السبكي: ٣ / ٣١٥ - ٣١٦، البداية والنهاية: ١١ / ٢٨٣، طبقات الشافعيين ٢٨٣، النجوم الزاهرة: ٤ / ١١١، طبقات الحفاظ: ٣٨٠، شذرات الذهب ٣ / ٥١، هدية العارفين: ١ / ٤٤٧، الرسالة المستطرفة: ١٤٥، الأعلام ٤ / ١٠٣.

(٢) فصلت : ٣٠.

(٣) المحكم ٦/٥٩٠.

(٤) المحكم ١٢/٤٩٨.

(٥) تفسير الطبري ١/١٧٠.



المستقيم : هُوَ الَّذِي لَا اِعْوَجَاجَ فِيهِ وَلَا انْحِرَافَ وَأَصْلُهُ مُسْتَقِيمٌ، نُقِلَتِ الْحَرَكَةُ إِلَى الْقَافِ  
وَأَنْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا (١).

وعليه فيمكن تعريف مستقيم الحديث اصطلاحاً بأنه الذي يؤدي الحديث باعتدال  
واستواء، فيؤديه الراوي كما سمعه فلا يزيد في إسناده ومنتنه، كما يؤدي الثقات حديثهم، أو  
موافقة أحاديث الراوي لأحاديث الثقات، وتكون العبارة على نية حذف حرف الجر  
والجور، أي مستقيم في أداء الحديث، أو خلو أحاديث الراوي من النكارة والتفرد والمخالفة.

معنى مستقيم الحديث عند ابن معين : وجدت من كلام العلماء ما يؤيد هذا المعنى  
السابق، ففي تاريخ ابن معين: كان ابن معين يقول: قال لي إسماعيل بن عليا يوماً كيف  
حديثي؟ قال: قلت: أنت مستقيم الحديث قال فقال لي وكيف علمتم ذلك قلت له عارضنا  
بها أحاديث الناس فأريناها مستقيمة قال فقال الحمد لله فلم يزل يقول الحمد لله ويحمد  
ربه (٢). في السابق وضح ابن معين معنى كلمة مستقيم، ومعناها يظهر عند معارضة أحاديث  
الرواة، فمن وافق الثقات فهو مستقيم، ومن خالفهم فليس بمستقيم. وعن يعقوب بن أبي  
شيبه، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَعِينٍ يَقُولُ كَانَ جَعْفَرُ بْنُ بَرْقَانَ أَمِيًّا فَقُلْتُ لَهُ جَعْفَرُ بْنُ بَرْقَانَ كَانَ  
أَمِيًّا، قَالَ: قُلْتُ فَكَيْفَ رَوَيْتَهُ فَقَالَ: كَانَ ثِقَةً صَدُوقًا وَمَا أَصَحَّ رَوَايَتَهُ عَنْ مَيْمُونٍ وَأَصْحَابِهِ  
فَقُلْتُ لَهُ أَمَا رَوَايَتُهُ عَنِ الرَّهْرِيِّ لَيْسَتْ بِمُسْتَقِيمَةٍ؟ قَالَ: نَعَمْ وَجَعَلَ يَضْعَفُ رَوَايَتَهُ، عَنِ  
الرَّهْرِيِّ. (٣). قلت: في النص السابق يظهر معنى ليس بمستقيم بأنه ضعيف فهو في مقابل  
الأصح، وقد اتضح من خلال سياق الكلام. وقد قال أبو حاتم: حماد صدوق، لا يحتج  
بحديثه، وهو مستقيم في الفقه، فإذا جاء الآثار شوش (٤). فحماد بن أبي سليمان في الفقه  
مستقيم أي بارع في علم الفقه، أما في الحديث والآثر، فليس بمستقيم، فلا يحتج

(١) تفسير القرطبي ١/١٤٨.

(٢) تاريخ ابن معين رواية محرز ٢/٣٩.

(٣) الكامل ٢/٣٧٢.

(٤) الجرح والتعديل ٣/١٤٧، شرح علل الترمذي ٢/٨٣٥.

بحديثه على حد كلام أبي حاتم. وفي ترجمة غُنْجَارُ عَيْسَى بْنِ مُوسَى، قَالَ الْحَاكِمُ: إِمَامٌ عَصْرِهِ، طَلَبَ الْحَدِيثَ عَلَى كِبَرِ السِّنِّ، وَرَحَلَ، وَهُوَ فِي نَفْسِهِ صَدُوقٌ، تَبَعَتْ رَوَايَاتِهِ عَنِ الثَّقَاتِ، فَوَجَدْتُهَا مُسْتَقِيمَةً، يَرُوي عَنْ أَكْثَرِ مِنْ مِائَةِ شَيْخٍ مِنَ الْمُجْهُولِينَ (١). وعيسى بن موسى وإن كان من رجال البخاري إلا أنه مختلف فيه، ويعيننا كلام الحاكم الذي تتبع رواياته فوجدها عن الثقات مستقيمة، وبتتمة كلامه أن روايته عن غير الثقات ليست بمستقيمة.

وفي تاريخ بغداد في ترجمة عبد الله بن خيران، نقل الخطيب عن العقيلي: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَيْرَانَ بَغْدَادِي لَا يَتَابِعُ عَلِيَّ حَدِيثَهُ. قلت (الخطيب): قد اعتبرت من رواياته أحاديث كثيرة فوجدها مستقيمة تدل على ثقته والله أعلم (٢). فعبد الله بن خيران غمز العقيلي، ولكن الخطيب رد عليه بمنهجية واستعمل الاعتبار (٣) عند المحدثين فاعتبر من رواياته أحاديث كثيرة فوجدها مستقيمة تدل على ثقته، والخطيب لم يعتبر كل أحاديثه بل اعتبر أكثرها، وإن كان الذهبي في السير جعله صدوقاً، وهنا لا بد من أمر، إن الوصف بمستقيم يكون للأحاديث، واستفاد بعض المحدثين من استقامة الحديث تدل على ثقة صاحبه.

### تاريخ العبارة عند النقاد القدامى، ومدى دلالتها، وهل هي عبارة تعديل أم تجريح؟

تقدم أن هذه المصطلح استعمله ابن معين، واستخدم الإمام البخاري، وأبو حاتم وأبو زرعة والإمام أحمد، والعقيلي والنسائي والحاكم والدارقطني والخطيب البغدادي لهذا المصطلح، فقد استخدمه الإمام البخاري ثلاث مرات لثلاثة رواة

(١) تهذيب الكمال ٤٠/٢٣، سير أعلام النبلاء ٤٨٧/٨،

(٢) الإعتبار: سَبْرُكَ بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ ثُمَّ مُوَحَّدَةٍ سَاكِنَةٍ، أَي: اخْتِبَارُكَ وَنَظْرُكَ (الحديث) مِنَ الدَّوَابِينِ الْمُبَوَّبَةِ وَالْمُسْنَدَةِ وَعَيْرِهِمَا، كَالْمَعَاجِمِ، وَالْمَشِيخَاتِ وَالْمَوَائِدِ، لِتَنْظُرَ (هَلْ شَارَكَ) رَاوِيَهُ الَّذِي يُظَنُّ تَفَرُّدُهُ بِهِ (رَاوٍ عَيْرُهُ) أَوْ فَعُلَ: هَلْ شَارَكَ رَاوٍ مِنْ رَوَاتِهِ عَيْرُهُ. (فِيمَا حَمَلَ عَنْ شَيْخِهِ) سَوَاءً اتَّفَقَا فِي رَوَايَةِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ بِلَفْظِهِ عَنْ شَيْخٍ وَاحِدٍ أَمْ لَا؟ بَلْ هُوَ الْهَيْئَةُ الْخَاصِلَةُ فِي الْكَشْفِ عَنْهُمَا، وَكَأَنَّهُ أُرِيدَ شَرْحُ الْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ؛ لِوُجُوعِهَا فِي كَلَامِ أَئِمَّتِهِمْ. فتح المغيث ٢٥٥/١ وما بعدها.

(٣) الضعفاء الكبير ٢/٢٤٥، تاريخ بغداد ٤٥٧/٩، سير أعلام النبلاء ١٠/٤٢٤.

١- زفر بن يزيد بن عبد الرحمن بن أوردك (١) مستقيم الحديث، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ  
والبة، روى عنه ابن أبي أويس المديني، وقال أبو حاتم: هو مستقيم الحديث، وذكره ابن  
حبان في الثقات. (٢).

٢- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبِ أَبِي الْحَارِثِ الْجَمْحِيِّ الْمَدِينِيِّ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ  
سلام: كنيته أَبُو بَكْرٍ، عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، مستقيم، وقال أبو حاتم: محله الصدق،  
وقال الذهبي: وما لهذا شيء في الكتب، وقال ابن حجر: صدوق (٣)

٣- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَالِدِ أَبِي عَثْمَانَ الْبَجَلِيِّ الْقُرَيْسِيِّ، مستقيم الحديث، سَمِعَ مَالِكَ بْنَ  
مغول، سَمِعَ مِنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ (٤)، وقال أبو حاتم: مستقيم الحديث، وذكره ابن حبان في  
الثقات. مما سبق من كلام الإمام البخاري على هؤلاء الرواة يتضح أن الإمام أبا حاتم شاركه  
في العبارة (مستقيم الحديث) إلا راويا انفراد أبو حاتم بقوله: محله الصدق، وعلى هذا فإن  
عبارة - على ندرة استعمالها - فيما يبدو لي أنه تعني صدوق، فمستقيم عند البخاري بمرتبة  
الصدوق، أو ما فوقها بقليل، لأن البخاري معروف باعتداله، وأبو حاتم بالتشدد، فزفر روى  
له ابن حبان في الصحيح ٢٥٨/١٥، ح ٦٨٤٤، والحاكم في المستدرک ٥٩٠/٤، ح  
٨٦٤٤، وقال: هَذَا حَدِيثٌ رَوَاهُ كُلُّهُمْ مَدِينِيٌّ يَمُنُّ لَمْ يُنْسَبُوا إِلَى نَوْعٍ مِنَ الْجُرْحِ " وأقره  
الذهبي.

استخدام الإمام أبي حاتم لهذا المصطلح: استخدمه الإمام أبو حاتم في عدد من  
الرواة بعضهم شارك البخاري في وصفه، وقد سبق ذكرهم، ومنهم: ١- إسماعيل بن  
سالم الأسدي: قال أبو حاتم: مستقيم الحديث، وقال ابن حبل وابن معين وأبو زرعة:  
ثقة (٥)، ٢- زهره بن معبد القرشي: ليس به بأس، مستقيم الحديث، قلت: والجمهور

- (١) في التاريخ الكبير أدرك بتقدم الدال وهو خطأ والتصويب من كتب الرجال، ومن ترجمة جده.
- (٢) التاريخ الكبير ٤٣١/٣، الجرح والتعديل ٦٠٨/٣، الثقات ٢٥٨/٨.
- (٣) التاريخ الكبير ٦٧/٥، الجرح والتعديل ٣٣/٥، ميزان الاعتدال ٤٠٥/٢، تقريب التهذيب ٢٩٩.
- (٤) التاريخ الكبير ٧٨/٥، الكنى والأسماء ٥٤٧/١، الجرح والتعديل ٤٤/٥، الثقات ٣٤٠/٨.
- (٥) الجرح والتعديل ١٧٢/٢.

على توثيقه (١)، ٣- سليمان بن عبد الرحمن : ثقة صدوق مستقيم الحديث لا بأس به (٢)، قلت : وهو حافظ ثقة، ٤- عبد الله بن حُمران: مستقيم الحديث صدوق، قلت : وهو ثقة (٣)، عبد الله بن دينار: ثقة مستقيم الحديث، قلت : وهو ثقة (٤)، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الهَمْدَانِيُّ: هو مستقيم الأمر، قلت : وهو إمام ثقة (٥)...

واستخدم المصطلح أبو زرعة :الحجاج بن دينار:صالح صدوق لا بأس به مستقيم الحديث، وقد وافق جمهور النقاد أبا زرعة على قوله (٦). فقد قرن أبو زرعة العبارة بعدة أوصاف ( صالح صدوق لا بأس به ) تدل على أنه صدوق. وكذلك : سئل أبو زرعة عن حَشْرَجِ بْنِ نُبَاتَةَ فقال: لا بأس به حديثه مستقيم، قلت : والجمهور على تحسين حديثه (٧). سئل عن أبي صالح السمان ذكوان فقال: مديني ثقة مستقيم الحديث (٨)، عبد الله بن أبي موسى التستري : هو رجل من تستر قدم عليهم الشام فكتبوا عنه، مستقيم الحديث (٩).  
واستخدم المصطلح الإمام أحمد في عدد من الرواة: هم : ١-زهير بن محمد الخراساني، مستقيم الحديث (١٠). وخلاصة حاله : رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة ورواية غيرهم فصحيحة، وستأتي ترجمته مستوفاة. ٢-وعبد الله بن دينار، ثقة، مستقيم الحديث، وهو

- (١) الجرح والتعديل ٦١٥/٣، سير أعلام النبلاء ١٤٧/٦.
- (٢) الجرح والتعديل ٦١٥/٣، سير أعلام النبلاء ١٤٧/٦.
- (٣) الجرح والتعديل ٦١٥/٣، تهذيب الكمال ٤٣١/١٤.
- (٤) الجرح والتعديل ٤٦/٥، سير أعلام النبلاء ٢٥٣/٥.
- (٥) الجرح والتعديل ١٨٦/٥، سير أعلام النبلاء ٢٤٤/٩.
- (٦) الجرح والتعديل ١٢٨/٤، سير أعلام النبلاء ١٣٦/١١.
- (٧) الجرح والتعديل ٢٩٦/٣، تهذيب الكمال ٥٠٦/٦.
- (٨) الجرح والتعديل ٤٥١/٣، سير أعلام النبلاء ٣٦/٥.
- (٩) الجرح والتعديل ١٦٧/٥، تاريخ دمشق ٢٢٩/٣٣.
- (١٠) الجرح والتعديل ٥٩٠/٣، تهذيب الكمال ٤١٤/٩، موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في الرجال ٣٩٥/١.

ثقة (١)، ٣- وعمارة بن عبد : مستقيم الحديث، لا يروي عنه غير أبي إسحاق، والخلاصة أنه مجهول (٢)، ٤- ومسلم الأحرد، مستقيم الحديث، أو مقارب الحديث، والراجح أنه ثقة إلا أنه خارجي (٣)

استعمال العقيلي لمصطلح مستقيم الحديث: أطلق العقيلي مصطلح مستقيم الحديث على حوالي أربعة رواة، وكلهم ثقات، ويقصد بهذا أنهم مستقيمون في الحديث، ولكن شابههم شيء من البدع (٤) ووصف به النسائي راو واحد: خَالِدُ بْنُ زَيْادِ بْنِ جَرِّوٍ خُرَّاسَانِيٌّ مُسْتَقِيمٌ الْحَدِيثِ، قلت: هو ثقة (٥)

عند المتأخرين من النقاد : أطلقه الدار قطني على عدة رواة، أحدهم ضعيف، وثقتان، وآخرهم انفرد بذكر حاله (٦)، أما الخطيب فوصف به عدة رواة، وأغلبهم انفرد بترجمتهم، واطلع على أحوالهم، وهم بين الثقة والصدوق (٧). ولم أقف على استعمال المصطلح في كلام الذهبي وابن حجر إلا نقلا عن غيرهما.

أما دلالة اللفظ على الجرح والتعديل فلو أفرد فيتوسع في ترجمته وتتضح العبارة من مجمل سياق الترجمة، أما لو سيقنت مع عبارات أخرى كصدوق وصالح ولا بأس به فتفيد تأكيد حال الراوي وتمكنه من الدرجة التي فيه، ويكون وصفا لحديث الراوي، ويضيف إلى تعديله، خاصة إن كان ثقة أو صدوقا، فاقتران المصطلح مع وصف تعديل ( ثقة- صدوق - لا بأس

- (١) الجرح والتعديل ٥ / ٤٦، تهذيب الكمال ١٤ / ٤٧١، موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في الرجال ٢ / ٢٣٩.
- (٢) الجرح والتعديل ٦ / ٣٦٧، تهذيب الكمال ٢١ / ٢٥٢، موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في الرجال ٣ / ٦٠.
- (٣) الجرح والتعديل ٨ / ٢٠١، تهذيب الكمال ٣٣ / ٢٤٢، موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في الرجال ٤ / ٢٠٣.
- (٤) الضعفاء الكبير ١ / ١٤٣، ٣ / ٧٠، ٣ / ١٧٨، ٣ / ٢٣٥.
- (٥) السنن الكبرى ١ / ٢٦٣، ح ٤٧٦، تهذيب الكمال ٨ / ٦٥.
- (٦) موسوعة أقوال الإمام الدار قطني في الرجال ١ / ١٤٠، ١ / ٢١٠، ١ / ٢٩٧، ٢ / ٦٩٠.
- (٧) تاريخ بغداد ٢ / ٥٠، ٣ / ٤٤٩، ١١ / ١٠٥، ١٣ / ٣٦٧، ١٣ / ٣٠٦.

به ) هنا تكون العبارة لها دلالة أخرى غير التعديل، اللهم إلا أن يذكر إمام على وصف أحاديث الراوي بالاستقامة ثم يتبعها بتوثيق كما ذكر الخطيب ذلك فيما سبق، واللفظ أحيانا يطلق على ثقات، وأحيانا على صدوق، وأحيانا على بعض الضعفاء ولكن يحتمل حديثهم، فالمصطلح يقصد به خلو أحاديث الراوي من النكارة والتفرد، أما من حيث دلالة اللفظ على الجرح والتعديل، فذلك يحتاج إلى توسع في ترجمة الرجل وإن كان الوصف به لا يخلو من إشارة إلى قبول حديثه، فالقول بأن هذا المصطلح ( مستقيم الحديث ) يدل على أن الراوي ثقة - كما ذهب إلى هذا صاحب كتاب شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ص ١٢٤ - خطأ، والذي أوقعه في الخطأ تعجله، وعدم استقرائه لمضمون هذا المصطلح، لكن - كما توصلت في الدراسة - لا تلازم بين الوصف بمستقيم الحديث، وتوثيق الراوي أو تعديله، فكثير من الرواة المجهولين والضعفاء وصفت أحاديثهم بالاستقامة. ( أمثلة على ذلك ) ١- إسماعيل بن إبراهيم المدني روى عن شرحبيل بن سعد روى عنه أبو معمر القطيعي وصالح بن عبد الله الترمذي سمعت أبي يقول ذلك: قال وسمعت أبا زرعة يقول هو صاحب الرقيق روى عنه قتيبة بن سعيد، قال وسمعت أبي وسئل عنه فقال رأيت حديثه مستقيما، وذكره ابن حبان في الثقات (١).

١- خداش بن مهاجر.. سألت أبي عنه فقال: شيخ مجهول أرى حديثه مستقيما، وفي الميزان خداش بن مهاجر. لا يعرف، لكن الحديث مستقيم.<sup>(٢)</sup>  
٢- سماعة روى عن عمرو بن مرة روى عنه سفيان الثوري سمعت أبي يقول ذلك. و سألت أبي عنه فقال: شيخ كوفي أرى حديثه مستقيما، وقال البخاري: سَمِعَ عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ رَوَى عَنْهُ: الثَّوْرِي، مُنْقَطِعٌ.<sup>(٣)</sup>..

(١) الجرح والتعديل ٣٤١/١، التاريخ الكبير ١٥٥/٢، الثقات ٣٤ /٦، الميزان ٥٦٠/١.

(٢) الجرح والتعديل ٣٩١/٣، الميزان ٦٥٠/١.

(٣) الجرح والتعديل ٣٢٤/٤، التاريخ الكبير ٢١٤ /٤.

٣- عبد الله بن عبد العزيز الليثي قال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث. لا يشتغل بحديثه ليس في وزن يشتغل بخطئه، عامة حديثه خطأ، لا أعلم له حديثا مستقيما، يكتب حديثه. (١)

٤- عبد الواحد بن سلمان الأغر المديني، قال سألت أبي عنه فقال ما أعلم أحدا روى عنه غير أبي الربيع الزهراني وأرى حديثه مستقيما ما أرى به بأسا. (٢) قلت : وهو مجهول ولم أقف على ترجمته في أي كتاب آخر.. فقد عدله أبو حاتم وقبل حديثه ومع ذلك فهو مجهول.

كما سبق يتبين انه قد وصفت أحاديث بعض الرواة بالاستقامة وهم مجهولون وضعفاء، وسيأتي في الدراسة ما يؤكد ذلك.

مراد ابن عدي بقوله مستقيم : أما دلالة مصطلح مستقيم عند ابن عدي فالذي ظهر من خلال الدراسة الاستقرائية، ومن خلال سياق الكلام.

- ١- أن الوصف بمستقيم الحديث يكون وصفا وبيانا لأحاديث الراوي، دون بيان حاله.
- ٢- الوصف بمستقيم الحديث وصف دائر على بعض الثقات، وعلى بعض من حسن حديثهم، بل على بعض الضعفاء والمجهولين.
- ٣- معنى مستقيم الحديث أنه ليس للراوي ما ينكر أو يخالف فيه.
- ٤- الرواة الموصوفون بمستقيم الحديث وهم ثقات أعلى رتبة من غيرهم الثقات الذين خالفوا أو أنكرت عليهم بعض الروايات. فالمراد بمستقيم موافقة الثقات بصرف النظر عن حاله قبولا أو ضعفا.
- ٥- أحيانا يقيد ابن عدي الوصف بمستقيم، كمستقيم في بعض الرجال دون بعض.

(١) الجرح والتعديل ١٠٣/٥، الميزان ٤٥٥/٢.

(٢) الجرح والتعديل ٢١/٦

## الفصل الثاني :

### الرواة الذين ذكرهم ابن عدي في الكامل ووصفهم بعبارة ( مستقيم الحديث )

١- إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة المعروف بالسدي، كوفي مولى بني هاشم. قال الشيخ: والسدي له أحاديث يرويهما عن عدة شيوخ له، وهو عندي مستقيم الحديث صدوق لا بأس به. (١)

أقوال النقاد فيه : قال على ابن المديني، عن يحيى بن سعيد : لا بأس به، ما سمعت أحدا يذكره إلا بخير، وما تركه أحد. و قال أبو طالب، عن أحمد بن حنبل: ثقة. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى بن معين عن السدي وإبراهيم بن مهاجر، فقال : متقاربان في الضعف. قال : و سمعت أبي، قال: قال ابن معين يوما عند ابن مهدي، و ذكر إبراهيم بن مهاجر والسدي فقال يحيى: ضعيفان، فغضب عبد الرحمن وكره ما قال. وقال عباس الدوري: سألت ابن معين عن السدي، فقال: في حديثه ضعف. وقال ابن عدي: سمعت ابن حماد يقول: قال السعدي: كذاب شتام. يعنى السدي .. وقال أيضا : حدثنا محمد بن صالح بن ذريح، قال: حدثنا جبارة، قال: حدثنا عبد الله بن بكير، عن صالح بن مسلم، قال: مررت مع الشعبي على السدي، وحوله شباب يفسر لهم القرآن فقام عليه الشعبي، فقال : ويحك، لو كنت نشوان يضرب على استك بالطليل، كان خيرا لك مما أنت. قلت : وإسناد القصة ضعيف جبارة بن المغلس: ضعيف (٢)، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبٍ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، وَقِيلَ لَهُ: إِنَّ السُّدِّيَّ قَدْ أُعْطِيَ حَظًّا مِنْ عِلْمٍ، فَقَالَ: إِنَّ إِسْمَاعِيلَ قَدْ أُعْطِيَ حَظًّا مِنَ الْجَهْلِ بِالْقُرْآنِ. قُلْتُ (الذهبي): مَا أَحَدٌ إِلَّا وَمَا جَهَلَ مِنْ عِلْمِ الْقُرْآنِ أَكْثَرَ مِمَّا عِلْمِهِ. وَقَدْ قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ: كَانَ السُّدِّيُّ أَعْلَمَ بِالْقُرْآنِ مِنَ الشَّعْبِيِّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ. وَقَالَ سَلْمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - شَيْخُ لَشْرِيكَ - : مَرَّ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ بِالسُّدِّيِّ وَهُوَ يُفَسِّرُ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَيُفَسِّرُ

(١) الكامل ٤٤٩/١

(٢) ميزان الاعتدال ٣٨٧/١.



تَفْسِيرِ الْقَوْمِ. أَمَّا السُّدِّيُّ الصَّغِيرُ، فَهُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ الْكُوْفِيُّ، أَحَدُ الْمُتَرُكِّينَ، كَانَ فِي زَمَنِ  
وَكَيْعٍ (١)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَيْنٌ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ. وَقَالَ  
النَّسَائِيُّ: صَالِحٌ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ سِوَى الْبُخَارِيِّ. وَ  
قَالَ حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ: سَمِعْتُ مِنَ السُّدِّيِّ فَأَقَمْتُ حَتَّى سَمِعْتَهُ يَتَنَاوَلُ أَبَا بَكْرٍ وَعَمْرٌ فَلَمْ أَعِدْ  
إِلَيْهِ. وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: حَدَّثْتُ عَنْ مَعْتَمِرٍ عَنْ لَيْثٍ. يَعْنِي ابْنَ أَبِي سَلِيمٍ. قَالَ: كَانَ  
بِالْكُوفَةِ كَذَابَانِ، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا، السُّدِّيُّ وَالْكَلْبِيُّ. كَذَا قَالَ، وَعَقَّبَ ابْنَ حَجَرَ فَقَالَ: وَلَيْثٌ  
أَشَدُّ ضَعْفًا مِنَ السُّدِّيِّ. وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: ثِقَةٌ عَالِمٌ بِالتَّفْسِيرِ رَاوِيَةٌ لَهُ. وَقَالَ  
العَقِيلِيُّ: ضَعِيفٌ، وَكَانَ يَتَنَاوَلُ الشَّيْخِينَ. وَقَالَ السَّاجِيُّ: صَدُوقٌ فِيهِ نَظَرٌ. وقال الحاكم  
في " المدخل " في باب الرواة الذين عيب على مسلم إخراج حديثهم: تعديل عبد  
الرحمن بن مهدي أقوى عند مسلم ممن جرحه بجرح غير مفسر (٢). وذكره ابن حبان في " الثقات ".  
وقال الذهبي في الكاشف: حسن الحديث، وقال في السير: الإمام، المفسر، أبو  
مُحَمَّدِ الْحِجَازِيِّ، ثُمَّ الْكُوْفِيُّ، الْأَعْوَرُ، السُّدِّيُّ، أَحَدُ مَوَالِي قُرَيْشٍ. وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ: صَدُوقٌ  
يَهْمُ وَرَمِي بِالتَّشْيِيعِ (٣).

خلاصة حاله: مما تقدم من أقوال النقاد نجد أنه مختلف فيه، فالجمهور من النقاد  
على قبول حديثه، وجعلوه في دائرة الصدوق، فهو إمام في التفسير صدوق في الحديث،  
ولذلك عبر عنه ابن عدي بعدة عبارات (وهو عندي مستقيم الحديث صدوق لا بأس  
به) وعبارة مستقيم الحديث تعني أن حديثه مستقيم كأحاديث الثقات، فلا يرفع موقوفا، ولا

(١) سير أعلام النبلاء ٢٦٤/٥

(٢) لم أفد عليه في المدخل وإنما ذكره وعزاه إلى المدخل المزني وابن حجر.

(٣) طبقات ابن سعد ٦ / ٣٢٣، طبقات خليفة: ١٦٣، التاريخ الكبير ١ / ٣٦٠، التاريخ الصغير ١ /  
٣١٢، ٣١٣، أحوال الرجال ٤٨، الجرح والتعديل ٢ / ١٨٤، ١٨٥، الضعفاء الكبير ١ / ٧٨،  
رجال صحيح مسلم ١ / ٦٠، اللباب ١ / ٥٣٧، تهذيب الكمال ٣ / ١٣٢، تاريخ الإسلام ٥ /  
٤٣، ميزان الاعتدال ١ / ٢٣٦، تهذيب التهذيب ١ / ٣١٣، النجوم الزاهرة ١ / ٣٠٨، خلاصة  
تهذيب الكمال: ٣٥، طبقات المفسرين ١ / ١٠٩.

يزيد في إسناد ولا يهم ولا يضطرب، قلت ولعل هذا باعتبار أنه تابعي حَدَّثَ عَنْ: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ -رضي الله عنهما-، وَعَدَدٍ كَثِيرٍ فالوهم في حديثه قليل. وتحديث شعبة والثوري عنه يزيد رتبة، والرجل روى له مسلم. قلت: أما المتحاملون عليه من أجل التفسير فقد دافع عنه الذهبي كما سبق، ثانياً: كتب التفسير مملوءة بأقواله خاصة كتب التفسير بالمأثور، أما اتهامه بالتحامل على الشيخين فالذي ذكر هذا الكلام الجوزجاني وهو معروف بتعنته في الجرح، أمر آخر إنه في ترجمة السدي ذكر كل الجرح فيه ولم يذكر أدنى قول في توثيقه، ولم يتابعه أحد على ما قاله، قال ابن حجر: و أما الجوزجاني فلا عبرة بحطه على الكوفيين، فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان وأن علياً كان مصيباً في حروبه وأن مخالفه مخطيء مع تقدم الشيخين وتفضيلهما وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وإذا كان معتقد ذلك ورعا ديناً صادقاً مجتهداً فلا ترد روايته بهذا لاسيما إن كان غير داعية. و أما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة. (١) ولذلك فقد تابع الذهبي وابن حجر ابن عدي في حكمه حيث حسنا حديثه، أما ابن عدي فقد سبر مروياته وحكم عليها بالاستقامة، ومن ثم حكم عليه حكماً آخر بخلاصة حاله بالصدق والقبول لمروياته.

٢- إسماعيل بن عياش أبو عتبة الحمصي. وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم الحديث. وفي الجملة إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة (٢)..... قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي أَمَلَيْتُهَا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عِيَّاشٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ يَحْمِلُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَسِوَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ إِذَا رَوَاهُ ابْنُ عِيَّاشٍ عَنْ أَهْلِ الشَّامِ فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ، وَإِنَّمَا يَخْلُطُ وَيَغْلُطُ فِي حَدِيثِ الْعِرَاقِ وَالْحِجَازِ (٣).

(١) تهذيب التهذيب ١ / ٩٣.

(٢) الكامل ١/ ٤٨٨.

(٣) الكامل ١/ ٤٧٩.

**أقوال النقاد فيه:** قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن عياش ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضاع، فخلط في حفظه عنهم. وقال أبو داود: سألت أحمد عن إسماعيل بن عياش، فقال: ما حدث عن مشايخهم. قلت: الشاميين؟ قال: نعم. فأما ما حدث عن غيرهم، فعنده مناكير. وقال يعقوب بن شيبة: إسماعيل بن عياش ثقة عند ابن معين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كبير، وكان عالما بناحيته. قال البخاري: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده، ففيه نظر. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن إسماعيل بن عياش، فقال: هو لين، يكتب حديثه، لا أعلم أحدا كف عنه إلا أبو إسحاق الفزاري. روى له البخاري في رفع اليدين في الصلاة وغيره، والباقون، سوى مسلم. قال الحافظ في تهذيب التهذيب ١ / ٣٢٥: له في البخاري شيء معلق من غير أن يصرح به كقوله في الأذان: "و يذكر عن بلال أنه جعل إصبعيه في أذنيه" (١). وقد ذكرت من وصله في ترجمة عبد العزيز بن عبد الله بن حمزة بن صهيب. وقد صحح له الترمذي غير ما حديث عن الشاميين (٢).

**خلاصة حاله:** مما تقدم نجد أن أغلب العلماء قالوا: هو في الشاميين ثقة، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر، وكذلك قال ابن معين ويعقوب بن شيبة، والذهبي وابن حجر (٣). قال الذهبي في السير: وَهُوَ كَثِيرُ الْعَلَطِ بِخِلَافِ أَهْلِ بَلَدِهِ، فَإِنَّهُ يَحْفَظُ حَدِيثَهُمْ، وَيَكَادُ أَنْ

- (١) أخرجه البخاري في صحيحه معلقا، كتاب الأذان، باب: هَلْ يَتَّبِعُ الْمُؤَدُّنُ فَأَهُ هَا هُنَا وَهَا هُنَا، وَهَلْ يَلْتَفِتُ فِي الْأَذَانِ ١/١٢٩. وأخرجه موصولا عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب: اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ، وَوَضْعِهِ، أُصْبَعِيهِ فِي أُنْثِيهِ ١/١٦٨، ح ١٨٠٨، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: إِدْخَالِ الْإِصْبَعَيْنِ فِي الْأُذُنَيْنِ عِنْدَ الْأَذَانِ، ..... ١/٢٠٣، ح ٣٨٨
- (٢) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/٣٦٩، الجرح والتعديل ٢/١٩١، تهذيب الكمال ٣/١٦٣، الكاشف ١/٢٤٨، تهذيب التهذيب ١/٢٨٠، تقريب التهذيب ١٠٩.
- (٣) ترجمته في: التاريخ الكبير ١/٣٦٩، الجرح والتعديل ٢/١٩١، تهذيب الكمال ٣/١٦٣، الكاشف ١/٢٤٨، سير أعلام النبلاء ٨/٣١٢، تهذيب التهذيب ١/٢٨٠، تقريب التهذيب ١٠٩.

يُثَقِّنَهُ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ - وَكَانَ مِنْ بُحُورِ الْعِلْمِ، صَادِقَ اللَّهْجَةِ، مَتِينَ الدِّيَانَةِ، صَاحِبَ سَنَةِ، قلت : وعبرة ابن عدي واضحة حيث قال : وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم الحديث. وفي الجملة إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة، وبتحليل عبارة ابن عدي نجده أولاً : يصفه أنه إذا روى عن الشاميين فهو مستقيم الحديث، ويفهم من هذا الوصف خلو أحاديثه من الوهم والاضطراب في روايته عنهم، ثم يزيدنا ابن عدي أنه ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة فخرجنا بثلاثة أوصاف ( مستقيم الحديث، يكتب حديثه، يحتج به ) ولكن في الشاميين، وبانضمام العبارات الثلاث نجدها تؤدي إلى الوصف بثقة في حديث الشاميين، وبمفهوم المخالفة : لا يكتب حديثه ولا يحتج به وغير مستقيم الحديث في غير الشاميين.

٣- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي. قَالَ: وَإِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيِّ كَثِيرُ الْحَدِيثِ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ فِي حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ وَغَيْرِهِمْ وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ الْأَيْمَةُ وَلَمْ يَتَخَلَّفْ أَحَدٌ فِي الرَّوَايَةِ عَنْهُ وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْتُهَا مِنْ أَنْكَرِ أَحَادِيثِهِ رَوَاهَا وَكُلُّ ذَلِكَ يُحْتَمَلُ.....، وَسَائِرُ مَا ذَكَرْتُ مِنْ حَدِيثِهِ وَمَا لَمْ أَذْكَرْهُ كُلُّهَا مُحْتَمَلَةٌ وَأَحَادِيثُهُ عَامَّتُهَا مُسْتَقِيمَةٌ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالْحِفْظِ. (١).

أقوال النقاد فيه : قال عبد الرحمن بن مهدي، عن عيسى بن يونس : قال لي إسرائيل : كنت أحفظ حديث أبي إسحاق، كما أحفظ السورة من القرآن. وقال حرب بن إسماعيل، عن ابن حنبل: كان شيخنا ثقة، وجعل يعجب من حفظه، وقال صالح بن أحمد بن حنبل، عن أبيه : إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين، سمع منه بأخرة. وقال الفضل بن زياد : قلت يعني لأحمد بن حنبل : من أحب إليك يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال : إسرائيل. قلت : إسرائيل أحب إليك من يونس؟ قال نعم، إسرائيل صاحب كتاب. قيل: شريك أو إسرائيل؟ قال : إسرائيل كان يؤدي على ما سمع، كان أثبت من شريك، ليس على شريك قياس، كان يحدث الحديث بالتوهم. وعن يحيى بن معين : كان القطان لا

يحدث عن إسرائيل ولا شريك. قال عباس : سئل يحيى عن إسرائيل، فقال : قال يحيى بن آدم : كنا نكتب عنده من حفظه، قال يحيى : كان إسرائيل لا يحفظ ثم حفظ بعد. وقال أيضا : سمعت يحيى يقول : إسرائيل أثبت في أبي إسحاق من شيان. قال : و سمعت يحيى قول : إسرائيل أثبت حديثا من شريك. وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم، وأبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى : ثقة. وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد : قلت ليحيى بن معين : أيهما أثبت شريك أو إسرائيل ؟ قال : إسرائيل أقرب حديثا، وشريك أحفظ. وقال العجلي : كوفي ثقة. وقال أبو حاتم : ثقة صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق. وقال يعقوب بن شيبة : صالح الحديث. وفي حديثه لين. وقال في موضع آخر : ثقة صدوق، وليس بالقوى في الحديث، و لا بالساقط. وقال في موضع آخر : حدثني أحمد بن داود الحداني قال : سمعت عيسى بن يونس يقول كان أصحابنا سفيان وشريك . وعد قوما . إذا اختلفوا في حديث أبي إسحاق يجيئون إلى أبي، فيقول : اذهبوا إلى ابني إسرائيل، فهو أروى عنه مني، وأتقن لها مني، وهو كان قائد جده. وقال محمد بن عبد الله بن أبي الثلج، عن شبابة بن سوار : قلت ليونس بن أبي إسحاق : أمل على حديث أبيك. قال : اكتب عن إسرائيل فإن أبي أمله عليه. وعن علي بن المديني : إسرائيل ضعيف.

#### خلاصة حاله : مما سبق نجد أن أغلب النقاد على توثيقه، الرجل روى له الجماعة،

قال ابن معين والعجلي وأبو حاتم وابن سعد وابن حجر : (ثقة)، زاد أبو حاتم : (صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق، وزاد ابن حجر : (تُكلم فيه بلا حجة)، وقال الذهبي في السير : الحافظ، الإمام، الحجة. أَكْثَرَ عَنْ جَدِّهِ. أما من جرحوه فقد قال الذهبي في السير: مَشَى عَلِيٌّ ( يقصد ابن المديني ) خَلَفَ أُسْتَاذَهُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، وَقَفَى أَثَرَهَا أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ، وَقَالَ: ضَعِيفٌ. وَعَمَدًا إِلَى أَحَادِيثِهِ الَّتِي فِي (الصَّحِيحَيْنِ)، فَرَدَّهَا، وَمَ يَحْتَجِّجُ بِهَا، فَلَا يُلْتَمَسُ إِلَى ذَلِكَ، بَلْ هُوَ ثِقَةٌ. وَقَدْ كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: إِسْرَائِيلُ فِي أَبِي إِسْحَاقَ أَثْبَتُ مِنْ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيَّ. قُلْتُ (الذهبي) : هَذَا أَنَا إِلَيْهِ أَمِيلٌ مِمَّا تَقَدَّمَ، فَإِنَّ إِسْرَائِيلَ كَانَ عُكَّازَ جَدِّهِ، وَكَانَ مَعَ عِلْمِهِ وَحِفْظِهِ ذَا صَالِحٍ وَخُشُوعٍ -رَحِمَهُ اللهُ- وَأَخُوهُ عَيْسَى أَنْقَضَ مِنْهُ، وَأَعْلَمُ،

وَأَعْبَدُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- .نَعَمْ، لَيْسَ هُوَ فِي التَّثْبِتِ كَسُفْيَانَ وَشُعْبَةَ، وَلَعَلَّهُ يُقَارِنُهُمَا فِي حَدِيثِ جَدِّهِ، فَإِنَّهُ لَأَزَمُهُ صَبَاحًا وَمَسَاءً عَشْرَةَ أَعْوَامٍ، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ يَرْوِي عَنْهُ وَيُقَوِّمُهُ، وَلَمْ يَصْنَعْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ شَيْئًا فِي تَرْكِهِ الرَّوَايَةَ عَنْهُ، قُلْتُ: وَلَوْ رَاجَعْنَا عِبَارَةَ ابْنِ عَدِي: كَثِيرُ الْحَدِيثِ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ فِي حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ وَغَيْرِهِمْ وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ الْأَيْمَةُ وَمَنْ يَتَخَلَّفُ أَحَدًا فِي الرَّوَايَةِ عَنْهُ وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْتَهَا مِنْ أَنْكَرِ أَحَادِيثِهِ رَوَاهَا وَكُلُّ ذَلِكَ يُجْتَمَلُ.....، وَسَائِرُ مَا ذَكَرْتُ مِنْ حَدِيثِهِ وَمَا لَمْ أَذْكَرْهُ كُلُّهَا مُحْتَمَلَةٌ وَأَحَادِيثُهُ عَامَّتُهَا مُسْتَقِيمَةٌ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالْحِفْظِ<sup>(١)</sup>، لَوْجَدْنَا مَجْمَلِ عِبَارَاتِهِ تَوْدِي إِلَى أَنْ إِسْرَائِيلَ ثِقَةٌ، فَهُوَ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ فِي حَدِيثِ جَدِّهِ وَفِي حَدِيثِ غَيْرِهِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالْحِفْظِ، أَيُّ أَنَّهُ ثِقَةٌ.وَالْمَقْصُودُ بِمُسْتَقِيمٍ هُنَا - كَمَا سَبَقَ - أَيُّ لَا مَخَالَفَةَ وَلَا إِنْكَارَ وَلَا إِضْطِرَابَ فِي حَدِيثِهِ فِي حَدِيثِ جَدِّهِ خُصُوصًا، وَفِي حَدِيثِ غَيْرِهِ عَلَى الْعُمُومِ، وَبِانْتِزَامِ الْوَصْفِ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالْحِفْظِ بَعْدَ تَتَبُعِ مَرْوِيَاتِهِ، وَالخُرُوجِ بِهَذَا الْعَدَدِ الْقَلِيلِ، يُوَدِّي هَذَا إِلَى أَنَّهُ ثِقَةٌ.قُلْتُ: وَقَدْ تَتَبَعْتُ الْأَحَادِيثَ الَّتِي وَصَفَهَا ابْنُ عَدِي بِأَنَّهَا مِنْ أَنْكَرِ أَحَادِيثِهِ فَبَلَغَتْ عَشْرَةَ وَجَلَّهَا صَحِيحٌ، وَالثِّقَةُ مِنْ عَدْتِ هَفَوَاتِهِ، بَلْ إِنْ ابْنِ عَدِي اسْتَدْرَكَ عَلَى نَفْسِهِ حِينَ قَالَ: وَكُلُّ ذَلِكَ يَحْتَمَلُ، إِشَارَةٌ مِنْهُ إِلَى الْأَحَادِيثِ الَّتِي عَدَّهَا مِنْكَرَةً.

٤- أَجْلَحَ بِنُ عَبْدِ اللَّهِ لَهُ أَحَادِيثُ صَالِحَةٌ غَيْرَ مَا ذَكَرْتُهُ يَرْوِي عَنْهُ الْكُوفِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ وَمَنْ أَجْدَ لَهُ شَيْئًا مِنْكَرًا مَجَاوِزَ (٢) لِلْحَدِّ لَا إِسْنَادًا، وَلَا مَتْنًا، وَهُوَ أَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ إِلَّا أَنَّهُ يُعَدُّ فِي شِيعَةِ الْكُوفَةِ، وَهُوَ عِنْدِي مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ صَدُوقٌ. (٣).

(١) الطبقات الكبرى ٣٧٤/٦، معرفة الثقات ٢٢٢/١، الجرح والتعديل ٣٣٠/٢، الثقات ٧٩/٦، تهذيب الكمال ٥١٥/٢، الكاشف ٢٤١/١، سير أعلام النبلاء ٣٥٥/٧، تهذيب التهذيب ٢٣٠/١، تقريب التهذيب ١٠٤.

(٢) وجدت العبارة هكذا والصواب ( مجاوز )، فهي نعت لشيء، ولعل هذا راجع إلى ضعف ابن عدي في العربية.

(٣) الكامل ١٤٠/٢

أقوال النقاد فيه : قال على بن المديني عن يحيى القطان : في نفسي منه شيء . وقال عمرو بن على عن يحيى بن سعيد : ما كان يفصل بين على بن الحسين والحسين بن علي . وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين : ثقة . وقال في موضع آخر : ليس به بأس . وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين : صالح . وقال عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى : ثقة . وقال أحمد بن عبد الله العجلي : كوفي ثقة . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال النسائي : ضعيف ليس بذاك وكان له رأى سوء . وقال الجوزجاني : مفتري . وقال إسحاق بن موسى بن يزيد الكندي عن شريك عن الأجلح سمعنا أنه ما سب أبا بكر وعمر أحد إلا مات قتلا أو فقرا . قال عمرو بن على : وهو رجل من بجيلة مستقيم الحديث صدوق . روى له البخاري في " كتاب الأدب " وغيره والباقون سوى مسلم <sup>(١)</sup>

خلاصة حاله : مما تقدم نجد أنه مختلف فيه فقد ضعفه القطان والنسائي والجوزجاني ، وكلهم متشددون ، ولكن المعتدلين من النقاد على أنه صدوق مقبول الحديث ، قال الذهبي في الكاشف : وثقه ابن معين وغيره وضعفه النسائي ، وهو شيعي ، وقال في من تكلم فيه وهو موثق : شيعي مشهور صدوق ، وقال ابن حجر : صدوق شيعي ، ولو تأملنا في عبارة ابن عدي : وَلَمْ أَجِدْ لَهُ شَيْئًا مَنكَرًا مَجَاوِزَ لِلْحَدِّ لَا إِسْنَادًا، وَلَا مَتْنًا، وَهُوَ أَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ إِلَّا أَنَّهُ يُعَدُّ فِي شِيعَةِ الْكُوفَةِ، وَهُوَ عِنْدِي مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ ، نجد أن عبارة (وَلَمْ أَجِدْ لَهُ شَيْئًا مَنكَرًا مَجَاوِزَ لِلْحَدِّ لَا إِسْنَادًا، وَلَا مَتْنًا) مؤداها أنه مستقيم الحديث وهي العبارة التي ذكرها بعد ذلك ، قلت : ومعنى العبارة كما أفهمها (وَلَمْ أَجِدْ لَهُ شَيْئًا مَنكَرًا مَجَاوِزَ لِلْحَدِّ لَا إِسْنَادًا، وَلَا مَتْنًا) تفيد أنه بما أن الرجل شيعي فتكون مروياته لطائفته ( الشيعية ) لم يجد له ابن عدي في مروياته لطائفته ( الشيعية ) شيئا منكرًا مجاوزًا للحد في أحاديث فضائل أهل البيت لا إسنادًا ولا متنًا ، وبهذا فهو مستقيم الحديث ، أيضا يكون ابن عدي بهذا ممن لا

(١) الطبقات الكبرى ٣٧٤/٦ ، معرفة الثقات ٢٢٢/١ ، الجرح والتعديل ٣٣٠/٢ ، الثقات ٧٩/٦ ، تهذيب الكمال ٥١٥/٢ ، الكاشف ٢٤١/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٥٥/٧ ، تهذيب التهذيب ٢٣٠/١ ، تقريب التهذيب ١٠٤ .

يردون مرويات المبتدعة، إلا إذا كانوا يدعون إلى بدعتهم في أحاديثهم، وهو ما عليه المحققون من العلماء، ثم وصف ابن عدي الرجل وصفا جامعا له بعبارتين ( لا بأس به - صدوق )، وهذه الخلاصة تابع ابن عدي عليها الذهبي وابن حجر.

٥- بُكَيْرُ بن مَسْمَارٍ. قَالَ البُخَارِيُّ بُكَيْرُ بن مَسْمَارٍ أَخُو مُهَاجِرِ بن مَسْمَارٍ رَوَى عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ الحَنَفِيُّ فِي حَدِيثِهِ بَعْضُ النَّظَرِ. وَبُكَيْرُ بن مَسْمَارٍ لَمْ أَخْرَجْ لَهُ شَيْئًا هَاهُنَا لِأَنِّي لَمْ أَجِدْ فِي رَوَايَاتِهِ حَدِيثًا مَنْكَرًا وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ. قَالَ الشَّيْخُ: وَالَّذِي قَالَ البُخَارِيُّ هُوَ كَمَا قَالَ رَوَى عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ الحَنَفِيُّ أَحَادِيثَ لَا أَعْرِفُ فِيهَا شَيْئًا مَنْكَرًا وَعِنْدِي أَنَّهُ مُسْتَقِيمٌ الْحَدِيثِ فَاسْتَعْنَى عَن أَن أَدَّكَرَ لَهُ حَدِيثًا لِاسْتِقَامَةِ حَدِيثِهِ وَلَآنَ مِنْ رَوَى عَنْهُ صَدُوقٌ وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ (١).

أَقْوَالُ النِّقَادِ فِيهِ: قَالَ البُخَارِيُّ: فِيهِ بَعْضُ النَّظَرِ. وَقَالَ العَجَلِيُّ: ثِقَةٌ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ، وَالترمذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ. وَقَالَ الحَاكِمُ: اسْتَشْهَدَ بِهِ مُسْلِمٌ فِي مَوْضِعَيْنِ. وَقَالَ ابن حِبَانَ فِي " الثَّقَاتِ " : وَلَيْسَ هَذَا بِبُكَيْرِ بن مَسْمَارٍ الَّذِي يَرُوي عَنِ الزَّهْرِيِّ، ذَاكَ ضَعِيفٌ. وَقَالَ فِي " الضَّعْفَاءِ " فِي تَرْجُمَةِ الَّذِي يَرُوي عَنِ الزَّهْرِيِّ: وَقَدْ قِيلَ: أَنَّهُ بِكَيْرِ الدَّمَاعَانِيِّ. قَالَ: وَلَيْسَ هَذَا أَخَا مُهَاجِرٍ، ذَاكَ ثِقَةٌ. قُلْتُ ( ابن حَجَرٍ ) : وَأَمَّا البُخَارِيُّ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي " التَّارِيخِ "، لَكِنَّهُ مَا قَالَ: فِيهِ نَظَرٌ إِلَّا عِنْدَمَا ذَكَرَ رَوَايَتَهُ عَنِ الزَّهْرِيِّ وَرَوَايَةَ أَبِي بَكْرٍ الحَنَفِيِّ عَنْهُ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: فِيهِ شَيْءٌ، وَقَالَ ابن حَجَرٍ: صَدُوقٌ (٢).

خِلَاصَةُ حَالِهِ: مِمَّا سَبَقَ فِي تَرْجُمَتِهِ نَجِدُ أَنَّ الرَّجُلَ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ رَوَى عَنِ عَامِرِ بن سَعْدِ بن أَبِي وَقَاصٍ فِي مِنَاقِبِ عَلِيِّ وَالزَّهْدِ، وَجَمْهُورِ النِّقَادِ عَلَى قَبُولِ حَدِيثِهِ، وَيَبْدُو أَنَّ الإِمَامَ

(١) الكامل ٢١٦/٢

(٢) الطبقات الكبرى ٣٥٣/١، التاريخ الكبير ١١٥/٢، تاريخ الثقات ٨٦، الجرح والتعديل ٤٠٣/٢، الثقات ١٠٥/٦، المجروحين ١٩٤/١، رجال صحيح مسلم ٩٣/١، تهذيب الكمال ٢٥١/٤، الكاشف ٢٧٦/١، ميزان الاعتدال ٣٥٠/١، من تكلم فيه وهو موثق ٥٥، تهذيب التهذيب ٤٩٥/١، تقريب التهذيب ١٢٨.



البخاري قد أدمج ترجمته برجل آخر بنفس الاسم، ولكن على طريقة الرمز والإشارة، وتنبه لهذا الإمامان ابن حبان وابن حجر، ويبدو أن الإمام المزني والذهبي - رحمهما الله - لم يتنبها لهذا، فجرح الرجل - بعبارة البخاري فيه - وظنا أنهما واحد، وفي الحقيقة هما رجلان، ونخلص من هذا أن بكير بن مسمار أخوا مهاجر صدوق، وهناك رجل آخر بكير بن مسمار ضعيف ولكن تتميز روايته برواية أبي بكر الحنفي عنه، ومما يدل على أن الإمام الذهبي اشتبهت عليه الترجمة فقال في من تكلم فيه وهو موثق: بكير بن مسمار (م س): عن ابن عمر أخو مهاجر صالح الحديث لينه ابن حبان. قلت: أخو مهاجر رجل، والذي لينه ابن حبان رجل آخر. وقد اشتبه هذا الرجل أيضا على ابن عدي فظهر من عبارته أنه عدل الرجلين. ولكن ما يهم هنا هو عبارة ابن عدي: لا أعرف فيها شيئا منكرا وعندني أنه مستقيم الحديث فاستغنى عن أن أذكر له حديثا لاستقامة حديثه ولأن من روى عنه صدوق وأرجو أنه لا بأس به. فقد سير ابن عدي مرويات الرجل ولم يجد فيها شيئا منكرا ومن ثم وصف حديثه بالمستقيم، ثم عدل الرجل بقوله لا بأس به، وهي عبارة تعني حسن حديثه.

٦- وثابت البناني من تابعي أهل البصرة وزهادهم ومحدثيهم وقد كتب عن الأئمة والثقات من الناس وأروى الناس عنه حماد بن سلمة وما هو إلا ثقة صدوق وأحاديثه أحاديث صالحة مستقيمة إذا روى عنه ثقة وله حديث كثير، وهو من ثقات المسلمين وما وقع في حديثه من النكرة فليس ذاك منه وإنما هو من الراوي عنه لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء ومجهولين (١)، وإنما هو في نفسه إذا روى عن فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث ثقة. (٢).

أقوال النقاد فيه: قال البخاري، عن علي ابن المديني: له نحو مئتين وخمسين حديثا. وقال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل، قلت: ثابت أثبت أو قتادة؟ قال: ثابت يتثبت في الحديث،

(١) وجدت العبارة هكذا والصواب (ومجهولون)، فهي معطوفة على نعت مرفوع، ولعل هذا راجع إلى ضعف ابن عدي في العربية، وقد أشار إلى ضعف ابن عدي في العربية الإمام الذهبي.

(٢) الكامل ٣٠٨/٢

وكان يقص، وقتادة كان يقص، وكان أذكر، وكان محدثاً من الثقات المأمونين، صحيح الحديث. وقال العجلي : ثقة، رجل صالح. وقال النسائي : ثقة. وقال أبو حاتم : أثبت أصحاب أنس : الزهري، ثم ثابت، ثم قتادة. وقال أبو عثمان أحمد بن محمد بن أبي بكر المقدمي، عن علي ابن المديني : حدثني عبد الرحمن بن مهدي، أبو بجز بن أسد، عن حماد بن سلمة، قال : كنت أسمع أن القصاص، لا يحفظون الحديث، فكنت أقلب الأحاديث على ثابت، أجعل أنسا لابن أبي ليلى، وأجعل ابن أبي ليلى لأنس أشوشها عليه، فيجيء بها على الاستواء.

خلاصة حاله: ثابت بن أسلم البُناني<sup>(١)</sup>، من التابعين، روى له الجماعة، روى عن أنس بن مالك وبكر بن عبد الله . رضي الله عنهما . وعدة، وروى عنه سليمان بن المغيرة وحماد بن سلمة وطائفة، أجمع الأئمة ابن حنبل وابن سعد والعجلي والنسائي وابن حجر على أنه : (إمام ثقة)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي : (كان رأساً في العلم والعمل)، وقال في السير : (الإمام، القدوة، شَيْخُ الإسلام)، قلت : والمقصود بوصف أحاديثه بالاستقامة من ابن عدي وصف لأحاديثه بخلوها من النكارة خاصة من جهته، بخلاف الراويين عنه، أما هو فإمام ثقة، ولذلك لم تعجب الذهبي في ميزانه ذكر ابن عدي لثابت، فقال : ثقة بلا مدافعة كبير القدر، تناكر ابن عدي بذكره في الكامل، وحديثه عن ابن عمر مخرج في صحيح مسلم، قلت ( الذهبي ) : ما أذكر الآن ما تعلق به ابن عدي في إيراده هذا السيد في كامله، بلى ذكر قول يحيى القطان : عجب من أيوب يدع ثابتاً لا يكتب عنه. وقال أحمد بن حنبل : ثابت أثبت من قتادة. وكان يقص. وكان قتادة أذكر. وكان محدثاً. ثم قال : وثابت ثابت كاسمه، ولولا ذكر ابن عدي له ما ذكرته. قلت : ولا أرى وجهاً لإنكار الذهبي على ابن عدي فابن عدي لم يخرج عن شرطه في كتابه حيث يذكر أي راو قيل عنه أي كلام، ثم إن الناظر في كلام ابن

(١) البُناني : بضم الباء والنون المفتوحة، نسبة إلى بُنَانة بن سعد بن لؤي بن غالب، وصارت بنانة محلة بالبصرة لنزول هذه القبيلة بها ٠٠٠٠٠٠، الباب ١/١٧٨.

عدي يجد أنه وصفه أولاً بثقة صدوق بصيغة الحصر ( النفي والاستثناء) وما هو إلا ثقة صدوق، ثم وصف حديثه بقوله : وأحاديثه أحاديث صالحة مُسْتَقِيمَةٌ إِذَا رَوَى عَنْهُ ثِقَةٌ وله حديث كثير - ولا شك أن مثل ثابت حديثه كثير - ثم كرر ابن عدي توثيقه فقال : وهو من ثقات المسلمين، ثم دافع عن حديثه : وما وقع في حديثه من النكرة فليس ذاك منه إنما هو من الراوي عنه لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء ومجهولون، ومن من الرواة لم يرو عنه ضعفاء ومجهولون ؟ ثم وصف روايته ورواية الثقات عنه : وإنما هو في نفسه إذا روى عمَّن هو فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث ثقة، أي إذا روى هو فيخلو حديثه من النكارة والمخالفة، فقد كرر ابن عدي توثيقه ثلاث مرات، ودافع عن حديثه بوصف الاستقامة إذا روى عنه ثقة، فالوصف بمستقيم الحديث يضيف إلى الراوي الثقة، بل أشار في بداية الأمر إلى أنه تابعي زاهد محدث، وكأنه لخص حياته علماً وعملاً. (١).

٧- ثور بن يزيد الكلاعي الشامي حمصي، يُكْنَى أبا خالد مات ببيت المقدس. ولثور بن يزيد غير ما ذكرت أحاديث صالحة وقد روى عنه الثوري، وابن عُيَيْنَةَ ويحيى القطان وغيرهم من الثقات ووثقوه، ولا أرى بحديثه بأساً إذا روى عنه ثقة أو صدوق وله جزء من المسند لعله يبلغ مئتي حديث أو أكثر ولم أر في أحاديثه أنكر من هذا الذي ذكرته، وهو مستقيم الحديث صالح في الشاميين (٢).

أقوال النقاد فيه : قال أحمد بن حنبل: كان ثقة. وقال يعقوب بن سفيان : سمعت أحمد بن صالح . وذكر رجال الشام . فقال الأوزاعي، وذكر عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وثور بن يزيد : ثقة، إلا أنه كان يرى القدر. و ذكر آخريين. قال يعقوب : وسألت عبد الرحمن بن إبراهيم فقلت : وثور بن يزيد ؟ قال : ثور، وحرير، وأرطاة، كل هؤلاء ثقة. وعن القطان : ما

(١) ترجمته في : الطبقات الكبرى ٢٣٢/٧، معرفة الثقات ٢٥٩/١، الجرح والتعديل ٤٤٩/٢، الثقات ٨٩/٤، تهذيب الكمال ٣٤٢/٤ : ٣٤٩، الكاشف ٢٨١/١، سير أعلام النبلاء ٢٢٠/٥، ميزان الاعتدال ٣٦٢/١، تهذيب التهذيب ٣/٢، تقريب التهذيب ١٣٢.

(٢) الكامل ٣١٤/٢

رأيت شاميا أوثق من ثور بن يزيد. وعن علي ابن المديني : سمعت يحيى يقول : كان ثور عندي ثقة. وعن وكيع : كان ثور صحيح الحديث. وقال البخاري، عن إبراهيم بن موسى : سمعت عيسى بن يونس يقول : كان ثور من أثبتهم. وقال أبو مسهر أيضا : حدثني سلمة ابن العيار قال : كان الأوزاعي يسيء القول في ثلاثة : في ثور بن يزيد، ومحمد بن إسحاق، وزرعة بن إبراهيم. وقال علي بن عياش، عن إسماعيل بن عياش: قال لنا عطاء الخراساني : لا تجالسوا ثور بن يزيد، يعنى : انه كان قدريا. وقال أبو القاسم الطبراني : حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح المصري، قال : حدثنا نعيم بن حماد المروزي، قال : قال عبد الله بن المبارك :

أيها الطالب علما انت حماد بن زيد فاطلبن العلم منه ثم قيده بقيد

لا كثور، وكجهم وكعمرو بن عبيد

قال الطبراني: ثور بن يزيد الشامي، كان قدريا. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي يقول : ثور بن يزيد الكلاعي، كان يرى القدر، وكان أهل حمص نفوه، وأخرجوه منها، لأنه كان يرى القدر، وليس به بأس، حدثنا عنه يحيى بن سعيد والوليد بن مسلم. قال أبو القاسم : وقد روى عنه أنه تبرأ من القول بالقدر. وقال أبو زرعة الدمشقي عن منبه بن عثمان : قال رجل لثور بن يزيد : يا قدرى، قال : لئن كنت كما قلت إني لرجل سوء، وإن كنت على خلاف ما قلت إنك لفي حل. عن يحيى بن معين : ثور بن يزيد ثقة. وقال أبو مسهر عن عبد الله بن سالم : أدركت أهل حمص وقد أخرجوا ثور بن يزيد وأحرقوا داره، لكلامه في القدر. وقال محمد بن عوف، والنسائي : ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق حافظ. وقال الذهبي : الحافظ. ثبت، لكنه قدرى. وقال ابن حجر : ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر (١)

(١) الطبقات الكبرى ٤٦٧/٧، تاريخ الثقات ٩٢، الجرح والتعديل ٤٦٨/٢، الثقات ١٢٩/٦، تهذيب الكمال ٤١٨/٤، الكاشف ٢٨٥/١، سير أعلام النبلاء ٣٤٤/٦، ميزان الاعتدال ٣٧٤/١، تهذيب التهذيب ٣٣/٢، تقريب التهذيب ١٣٥. القدرية هم الذين يقولون: بأن =

خلاصة حاله : مما سبق في ترجمته يتضح أن أغلب النقاد على توثيقه وقبول حديثه فقد روى له الجماعة، سوى مسلم. مع أنه كان قدريا وهي بدعة نص المحدثون عليها – وإن كان بعض العلماء قد حكى أنه رجح عنها – فقد ذكر الذهبي في السير: كَانَ تُورُّ عَابِدًا، وَرِعًا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ رَجَحَ. فَقَدْ رَوَى: أَبُو زُرْعَةَ، عَنْ مُبَيِّهِ بْنِ عُثْمَانَ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِثَوْرٍ: يَا قَدْرِي! قَالَ: لَعْنُ كُنْتُ كَمَا قُلْتَ، إِنِّي لَرَجُلٌ سُوءٍ، وَإِنْ كُنْتُ عَلَى خِلَافٍ مَّا قُلْتَ، إِنَّكَ لَفِي حِلٍّ. قلت : والذي ذكر هذه القصة أبو زرعة الدمشقي بلال بن سعد وهو ثقة عابد، وهو شامي كذلك فهو أدرى بحال أهل بلده، وهذا ميزة ومنهج من مناهج المحدثين في التراجم فإنهم ينصون على حال الرجل، ثم يذكرون أحواله الأخرى التي توضح صورته، أو شيء آخر يتعلق بديانته كبدعة، أو أنه كان عابدا وهكذا وكأنهم اطلعوا على كل أحواله، ويبدو لي أن ابن عدي عندما بدأ في ترجمة ثور ذكر ما يحط من قدره كاعتقاده القدر، وكأن ابن عدي رأى أن هذا يحط من قدره عنده فلذلك عبر عنه بقوله : وقد روى عنه الثَّوْرِيّ، وابن عُيَيْنَةَ ويحيى القطان وغيرهم من الثقات ووثقوه، ولا أرى بحديثه بأسا إذا روى عنه ثقة أو صدوق وله جزء من المسند لعله يبلغ مائتي حديث أو أكثر ولم أر في أحاديثه أنكر من هذا الذي ذكرته، وهو مستقيم الحديث صالح في الشاميين. قلت : وقد تتبعت الأحاديث التي أنكرها عليه ابن عدي فبلغت ثمانية أحاديث، وهذا قليل في أحاديثه، واستقامة أحاديثه بعد سير وحصر المنكر له ثم وصف حاله بأنه لا بأس به، وحكاية ابن عدي توثيقه عن الثوري وابن عيينة والقطان وهو متشدد، وكأن ابن عدي يرى توثيقه، إلا أن قدرته جعلت ابن عدي ينزله من مرتبة الثقة إلى ما دونها ( لا بأس به ) ثم تكرير معناها بعد ذلك ( صالح في الشاميين ) ثم يرى أنه مستقيم الحديث فلا يوجد في حديثه ما ينكر عليه إلا ما ذكره ابن عدي، ويمكن القول أن هذا الوصف وصف لأحاديث الراوي وليست وصفا للراوي، أما حاله فلا بأس به صالح عند ابن عدي، خلافا للجمهور الذي وثقه.

=العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية، أما القدرية الذين كانوا يقولون: إن الأمر أنف، وأن الله لا يعلم الأشياء قبل وقوعها فقد انقضوا، وانقض مذهبهم. الملل والنحل ٤٣/١ بتصرف.

٨- جرير بن حازم له أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث صالح فيه إلا روايته عن قتادة فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره، وجرير عندي من ثقات المسلمين حدث عنه الأئمة من الناس أيُّوب السخيتاني، وابن عون وحماد بن زيد والثوري والليث بن سعد ويحيى بن أيُّوب المصري، وابن لهيعة وغيرهم (١).

أقوال النقاد فيه : عن شعبة : عليك بجرير بن حازم فاسمع منه. وقال محمود بن غيلان، عن وهب بن جرير : كان شعبة يأتي أبي، فيسأله عن أحاديث الأعمش، فإذا حدثه قال : هكذا والله . سمعته من الأعمش. وعن عبد الرحمن بن مهدي: جرير بن حازم، اختلط، وكان له أولاد، أصحاب حديث، فلما أحسوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع أحد منه في حال اختلاطه شيئاً. وقال أبو حاتم : تغير قبل موته بسنة. وعن يحيى بن معين : ثقة فقلت : إنه يحدث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير. فقال : ليس بشيء، هو عن قتادة ضعيف. وقال العجلي : ثقة. وقال النسائي : ليس به بأس. وقال أبو حاتم : جرير بن حازم صدوق، صالح. وقال ابن حبان في " الثقات " : كان يخطيء لأن أكثر ما كان يحدث عن حفظه، وكان شعبة يقول ما رأيت أحفظ من رجلين جرير بن حازم، وهشام الدستوائي.

خلاصة حاله: جرير بن حازم روى له الجماعة، قال ابن معين والعجلي والذهبي وابن حجر : (ثقة)، زاد الذهبي : (لما اختلط حجبه ولده) <sup>(٢)</sup>، وزاد ابن حجر: (لكن في حديثه عن قتادة ضعف، و له أوهام إذا حدث من حفظه)، وعبارة ابن عدي في جرير: له أحاديث كثيرة عن مشايخه، هو مستقيم الحديث صالح فيه إلا روايته عن قتادة فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره- فقد وصف أحاديثه عن مشايخه بالاستقامة إلا روايته عن قتادة فغير مستقيمة لأنه يروي ما لا يتابع عليه، ثم قال ابن عدي قولاً جامعاً فيه فقال : وجرير عندي من ثقات المسلمين حدث عنه الأئمة من الناس أيُّوب السخيتاني، وابن عون وحماد بن زيد والثوري

(١) الكامل ٣٥٥/٢

(٢) ولم يحدث في حال اختلاطه؛ لأن أولاده لما أحسوا بذلك حجبوه عن التحديث، كما قال الذهبي في الكاشف ٢٩١/١.

والليث بن سعد....، ويلاحظ أن الأئمة المتكلمين في الرجال نقلوا كلام ابن عدي في جرير وجاءوا به ملخصاً (١).

٩- الحسن بن صالح بن حي بن مسلم بن حيان الهمداني الكوفي، يُكْنَى أبا عبد الله حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ الْحَسَنُ بْنُ حَيِّ ثِقَةٌ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ. قال الشيخ: وللحسن بن صالح قوم يحدثون عنه بنسخ فعند سلمة بن عبد الملك العوصي عنه نسخة وعند أبي غسان مالك بن إسماعيل عنه نسخة وعند يحيى بن فضيل عنه نسخة وأحمد بن يونس يحدث عنه بمقاطيع ومسند مقدار ما عنده وعند مصعب بن المقدام وإسحاق بن منصور، وأبو نعيم عنه روايات وغيرهم قد روى عنه أحاديث صالحة مستقيمة ولم أجد له حديثاً منكراً مجاوز المقدار، وهو عندي من أهل الصدق (٢).

أقوال النقاد فيه : عن يحيى القطان : كان سفیان الثوري سيء الرأي في الحسن بن حي . وقال عبيد بن يعيش ، عن خلاد بن يزيد الجعفي : جاءني سفیان بن سعيد إلى ها هنا ، فقال : الحسن بن صالح مع ما سمع من العلم وفقه يترك الجمعة ، ثم قام فذهب . وقال عبد الله بن غنم بن حفص بن غياث النخعي ، عن أبي سعيد الأشج : سمعت ابن إدريس يقول : ما أنا وابن حي لا يرى جمعة ولا جهادا . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبا معمر يقول : كنا عند وكيع ، فكان إذا حدث عن حسن بن صالح أمسكنا أيدينا فلم نكتب ، فقال : ما لكم لا تكتبون حديث حسن ؟ فقال له أخي بيده هكذا . يعني أنه كان يرى السيف . فسكت وكيع . وقال عمرو بن علي : سألت عبد الرحمن عن حديث من حديث الحسن بن صالح ، فأبى أن يحدثني به ، وقد كان يحدث عنه ثلاثة أحاديث ، ثم تركه ،

(١) راجع ترجمته في : تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٤٤/٤ ، التاريخ الكبير ٢/٢١٣ ، الجرح والتعديل ٥٠٤/٢ ، الثقات ١٤٤/٦ ، تهذيب الكمال ٥٢٤/٤ ، تذكرة الحفاظ ١/١٩٩ ، الكاشف ١/٢٩١ ، تهذيب التهذيب ٦٠/٢ ، تقري التهذيب ١٣٨ .

(٢) الكامل ١٥٧/٣

قال : وذكره يحيى بن سعيد، فقال : لم يكن بالسكة. وقال على بن حرب الموصلي، عن أبيه قلت لعبد الله بن داود الخريبي : إنك لكثير الحديث عن ابن حي، قال : أفضى به ذمام أصحاب الحديث، لم يكن شيء ! لم يكن شيء ! وقال محمد بن علي الوراق : سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل، عن الحسن بن صالح كيف حديثه ؟ فقال : ثقة، وأخوه علي ثقة، ولكنه قدم موته. وقال أبو الحسن الميموني، عن أحمد بن حنبل : علي بن صالح صالح الحديث، ولكن حسن بن صالح أخوه. وقال علي بن الحسن الهسنجاني، عن أحمد بن حنبل : الحسن بن صالح صحيح الرواية، متفقه، صائن لنفسه في الحديث والورع. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي يقول : الحسن بن صالح أثبت في الحديث من شريك. وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين : الحسن بن صالح ثقة. وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، عن يحيى : ثقة مأمون. وقال أحمد بن سعد بن أبي مریم، عن يحيى : ثقة مستقيم الحديث. وقال عباس الدوري، عن يحيى : يكتب رأى الحسن بن صالح ورأى الأوزاعي، وهؤلاء ثقات. قال : وسألت يحيى عن الحسن بن صالح، فقال : ثقة. وقال عثمان بن سعيد الدارمي : قلت ليحيى بن معين : فعلى بن صالح أحب إليك أو الحسن بن صالح ؟ فقال : كلاهما مأمونين ثقتين. وقال أبو زرعة : اجتمع فيه إتقان وفقه وعبادة وزهد. وقال أبو حاتم : ثقة، حافظ متقن. وقال النسائي : ثقة. وقال الساجي، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن حنبل : قال وكيع : حدثنا الحسن، قيل : من الحسن ؟، قال : الحسن بن صالح الذي لو رأيتك ذكرت سعيد بن جبیر أو شبهته بسعيد بن جبیر. وقال أبو زرعة الدمشقي، عن أحمد بن أبي الحواري : سمعت وكيعا يقول : لا يبالي من رأى الحسن بن صالح أن لا يرى الربيع بن خثيم. وقال يعقوب بن شيبه : سمعت محمد بن عبد الله بن نمير وسئل عن الحسن بن صالح، فقيل له : أصحيح الحديث هو ؟ فقال : كان أبو نعيم يقول : ما رأيت أحدا إلا وقد غلط في شيء غير الحسن بن صالح. وقال أحمد بن أبي الحواري، عن عبد الرحيم بن مطرف : كان الحسن بن صالح إذا أراد أن يعظ أحبا من إخوانه كتبه في ألواح ثم ناوله. ذكره البخاري في كتاب الشهادات من " الجامع "، وروى له في كتاب "



الأدب"، وروى له الباقر (١).. وقال العجلي: كان حسن الفقه من أسنان الثوري، ثقة، ثبتا، متعبدا، وكان يتشيع إلا أن ابن المبارك كان يحمل عليه بعض الحمل لمحال التشيع. وقال ابن حبان: كان الحسن بن صالح فقيها ورعا، من المتقشفة الخشن، وممن تجرد للعبادة، ورفض الرياسة على تشيع فيه، مات وهو مختف من القوم. وقال ابن سعد: كان ناسكا عابدا، فقيها حجة، صحيح الحديث كثيره، وكان متشيعا. وقال أبو زرعة الدمشقي: رأيت أبا نعيم لا يعجبه ما قال ابن المبارك في ابن حي. حكى عن يحيى بن معين أنه قال: هو ثقة ثقة. وقال الدارقطني: ثقة عابد.

خلاصة حاله: الرجل روى له الجماعة إلا البخاري، قال ابن حنبل: (الحسن بن صالح صحيح الرواية، متفقه، صائغ نفسه في الحديث والورع)، وقال أبو زرعة: (اجتمع فيه إتقان وفقه وعبادة وزهد)، وقال ابن حنبل وابن معين وأبو حاتم والعجلي والنسائي وابن حجر: (ثقة)، زاد أبو حاتم: (حافظ متقن)، وزاد العجلي: (ثبت صدوق عابد متشيع)، وذكره ابن حبان في الثقات، توفي سنة تسع وستين ومائة، وأما ما قاله ابن عدي: عن يحيى بن معين: ثقة مستقيم الحديث.... قد روى عنه أحاديث صالحة مستقيمة ولم أجد له حديثا منكرا مجاوز المقدار، وهو عندي من أهل الصدق، فقد ذكر توثيقه أولا عن ابن معين مقرونا بعبارة مستقيم الحديث، ثم يؤكد ابن عدي قول ابن معين أن أحاديثه صالحة مستقيمة، ولم يجد له ابن عدي حديثا منكرا مجاوز المقدار، وابن عدي يشير بهذه العبارة من طرف خفي إلى ما قيل عنه إنه شيعي - والتشيع بدعة - أنه لم يجد له ما يدعو إلى بدعته، فالمقصود بالمنكر مجاوز المقدار أن ابن عدي استقرأ أحاديثه فلم يجد له أي شيء من هذا، ثم يحتتم ابن

(١) قال الحافظ في تهذيب التهذيب ٢ / ٢٨٨: وقولهم: كان يرى السيف، يعني: كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور، وهذا مذهب للسلف قديم، لكن استقر الأمر على ترك ذلك لما رآه قد أفضى إلى أشد منه، ففي وقعة الحرّة، ووقعة ابن الأشعث، وغيرها عظة لمن تدبر، ويمثل هذا الرأي لا يقدر في رجل قد ثبتت عدالته، واشتهر بالحفظ، والإتقان، والورع التام، والحسن مع ذلك لم يخرج على أحد. وأما ترك الجمعة، ففي جملة رأيه ذلك أن لا يصلّى خلف فاسق، ولا يصحح ولاية الإمام الفاسق، فهذا ما يعتذر به عن الحسن، وإن كان الصواب خلافه، فهو إمام مجتهد

عدي عبارته وهو عندي من أهل الصدق، قلت : وهذه العبارة في وجهة نظري يقصد بها الديانة، فابن عدي نقل توثيقه في بدء ترجمته، ثم إنه بعد استقراء لم يجد له حديثاً منكراً، ثم ختم وقال : وأحاديثه صالحة مستقيمة، فنقل عن ابن معين قوله مستقيم الحديث أي ليس له ما يخالف فيه أو ينكر عليه، ثم وصف بنفسه أحاديثه بأنه مستقيمة صالحة أي ليس فيها ما ينكر، وصالحة للاحتجاج، فكان مضمون الكلام يشير إلى توثيقه، وديانته (١).

#### ١٠- حنظلة بن أبي سفيان الجمحي المكي..... عَامَّةً مَا يَرَوِي حَنْظَلَةَ مُسْتَقِيمٌ

وَلِحَنْظَلَةَ أَحَادِيثُ صَالِحَةٌ، وَإِذَا حَدَّثَ عَنْهُ ثِقَةٌ فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ الْحَدِيثِ (٢).

أقوال النقاد فيه : قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه : كان وكيع إذا أتى على حديث لحنظلة يقول : حدثنا حنظلة بن أبي سفيان وكان ثقة ثقة. وقال ابن معين ابن سعد وأبو زرعة، وأبو داود، والنسائي، وابن حجر : ثقة، زاد ابن معين وابن حجر : حجة. روى له الجماعة. وذكره ابن حبان في " الثقات "، وقال الذهبي : من الأثبات. (٣)

خلاصة حاله : مما تقدم من كلام النقاد يفيد أن الرجل ثقة أجمع الحفاظ على توثيقه، أما دلالة خلاصة كلام ابن عدي : فقد أخرج له ابن عدي خمسة أحاديث، والمنكر عليه هو واحد فقط (٤) قال عنه ابن عدي : وَهَذَا الْحَدِيثُ مَثْنُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ وَلَمْ يُؤْتِ مِنْ قِبَلِ حَنْظَلَةَ

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٦٨/٣، معرفة الثقات ٢٩٦/١، الجرح والتعديل ١٨/٣، الثقات ١٦٤/٦، تهذيب الكمال ١٧٧/٦، الكاشف ٣٢٦/١، تهذيب التهذيب ٢٤٨/٢، تقريب التهذيب ١٦١، لسان الميزان ١٩٦/٧.

(٢) الكامل ٣٤٠/٣

(٣) الطبقات الكبرى ٤٩٣/٥، طبقات خليفة ٢٨٦، التاريخ الكبير ٣ / ٤٤، الجرح والتعديل ٣ / ٢٤١، مشاهير علماء الأمصار ١٤٥، تهذيب الكمال ٧ / ٤٤٣، تهذيب التهذيب ١ / ١٨٢، الكاشف ٣٢٦/١، ميزان الاعتدال ١ / ٦٢٠، تذكرة الحفاظ ١ / ١٧٦، تهذيب التهذيب ٣ / ٦٠، تقريب التهذيب ١٦١، خلاصة تهذيب الكمال ٩٦.

(٤) قال ابن عدي : حَدَّثَنَا أَبُو عَرُوبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ زَيْدِ الْخَطَّابِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو قَتَادَةَ عَنْ حَنْظَلَةَ عَنْ طَاوُوسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ أَنَا أَتَقَبَّلُ الصَّلَاةَ مِمَّنْ تَوَاضَعَ =

وَأَمَّا أَنِّي مِنْ قِبَلِ الرَّوِيِّ عَنْهُ... وَهَذَا الْحَدِيثُ عِنْدِي رَوَاهُ عَنْ حَنْظَلَةَ تَوْهُمًا أَنَّ حَنْظَلَةَ حَدَّثَتْهُ  
بِهَذَا لِأَنَّ عَامَّةَ مَا يَرْوِي حَنْظَلَةَ مُسْتَقِيمٌ وَلِحَنْظَلَةَ أَحَادِيثُ صَالِحَةٌ، وَإِذَا حَدَّثَ عَنْهُ ثِقَةٌ فَهُوَ  
مُسْتَقِيمٌ الْحَدِيثِ، فَعَامَّةُ أَحَادِيثِهِ مُسْتَقِيمَةٌ لَيْسَ فِيهَا مَا يَنْكُرُ، وَلَهُ أَحَادِيثُ صَالِحَةٌ  
لِلْإِحْتِجَاجِ، وَإِذَا حَدَّثَ عَنْهُ ثِقَةٌ فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ الْحَدِيثِ وَالْوَصْفُ بِمُسْتَقِيمٍ هُنَا يَنْصَبُ عَلَى  
الْأَحَادِيثِ، كُلُّ هَذِهِ الدَّلَالَاتُ تَفِيدُ تَوْثِيقَ الرَّجُلِ عِنْدَ ابْنِ عَدِي، وَتَفِيدُ أَنَّهُ إِذَا جَاءَ حَدِيثٌ  
ضَعِيفٌ فَلَيْسَ مِنْ جِهَتِهِ إِنَّمَا مِنْ جِهَةِ الرَّوِيِّينَ عَنْهُ. قُلْتُ : وَلَعَلَّ ابْنَ عَدِي ذَكَرَ الرَّجُلَ فِي  
كِتَابِهِ، حَتَّى يَنْفِي عَنْهُ أَيَّ تَوْهُمٍ فِي أَحَادِيثِهِ، إِنَّمَا الضَّعْفُ فِيْمَنْ رَوَى عَنْهُ مِنَ  
الضَّعْفَاءِ. وَلِلذَلِكَ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي مِيزَانِهِ : ذَكَرَهُ ابْنُ عَدِي وَإِلَّا لَمَا كُنْتُ أَذْكَرُهُ.

#### ١١- خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط يلقب بشباب العصفري، يُكْنَى أبا عمرو (١)، وشباب من متيقظي رواية الحديث وله حديث كثير وتاريخ حسن وكتاب في

=لِعَظَمَتِي وَقَطَعَ نَهَارَهُ بِدِكْرِي وَكَفَّ نَفْسَهُ عَنِ الشَّهَوَاتِ الْبِغَايَةِ مَرْضَاتِي وَمَنْ يَتَعَاطَمُ عَلَيَّ خَلْقِي وَمَنْ  
يَبْتَ مَصْرًا عَلَيَّ خَطِيئَةٌ يُطْعِمُ الْجَائِعَ وَيُؤْوِي الْغَرِيبَ وَيَكْسُوا الْعَارِي وَيَرْحَمُ الْمَصَابَ فَذَلِكَ الَّذِي  
يُضِيءُ وَجْهَهُ كَمَا يُضِيءُ نُورُ الشَّمْسِ يَدْعُونِي فَأَلْبِي وَيَسْتَلْنِي فَأُعْطِي مِثْلَهُ كَمِثْلِ الْفِرْدَوْسِ فِي الْجَنَانِ  
لَا يُسْتَنَى ثَمَرُهَا، وَلَا يُعَيَّرُ عَنْ حَالِهَا. قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ مِثْلُهُ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ وَلَمْ يُؤْتِ مِنْ قِبَلِ  
حَنْظَلَةَ وَإِنَّمَا أَنِّي مِنْ قِبَلِ الرَّوِيِّ عَنْهُ أَبُو فَتَادَةَ هَذَا وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَقِيدِ الْحَرَّانِيُّ وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ  
يَأْتِي ذِكْرُهُ فِي بَابِ الْعَيْنِ فِيْمَنْ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ إِلَّا أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ أَنْتَى عَلَيْهِ وَقَالَ: كَانَ رَجُلًا  
صَالِحًا. وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبِزَارُ كَمَا فِي الْبَحْرِ الزَّخَارِ ١٢٩/١١، ح ٤٨٥٥ وقال: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا  
نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَقِيدِ لَمْ  
يَكُنْ بِالْحَافِظِ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَقِيدِ كَانَ حَرَّانِيًّا عَفِيفًا،  
وَكَانَ حَافِظًا مُتَّفَقًا بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَكَانَ يَغْلُظُ فَيُلْقِنُ الصَّبَابَ فَلَا يَرْجِعُ، وَكَانَ يُكْنَى أبا فَتَادَةَ،  
وَكَانَ قَاضِيًا. وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي الْمَجْمَعِ وَعَزَاهُ لِلْبِزَارِ وَقَالَ: رَوَاهُ الْبِزَارُ وَفِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَقِيدِ الْحَرَّانِيُّ  
ضَعَّفَهُ النَّسَائِيُّ وَالْبُخَارِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ الْجَوْزْجَانِيُّ وَابْنُ مَعِينٍ فِي رِوَايَةٍ، وَوَثَّقَهُ أَحْمَدُ وَقَالَ: كَانَ يَتَحَرَّى  
الصَّدَقَ وَأَنْكَرَ عَلَيَّ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ وَأَنْتَى عَلَيْهِ خَيْرًا وَبَقِيَّةُ رَجَالِهِ ثِقَاتٌ. ١٤٧/٢.

(١) وجدته هكذا والصواب (أبو عمرو) هي نائب فاعل مرفوع بالواو لأنه اسم من الأسماء الستة.

طبقات الرجال..... ولخليفة من الحديث الكثير ما يستغني أن أذكر له شيئاً من حديثه، وهو مستقيم الحديث صدوق (١).

أقوال النقاد فيه : خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط الحافظ المعروف بشباب. قال الخطيب : كان عالماً بالنسب والسير وأيام الناس. عن ابن المديني : في دار عبد الرحمن ابن عمرو ابن جبلة وشباب بن خياط ؛ شجر يحمل الحديث. وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم : انتهى أبو زرعة إلى أحاديث كان أخرجها في فوائده عن شباب العصفري، فلم يقرأها علينا، فضرنا عليها وتركها الرواية عنه. وقال أبو حاتم : لا أحدث عنه، هو غير قوي، كتب من مسنده أحاديث ثلاثة عن أبي الوليد، فأتيت أبا الوليد وسألته عنها فأنكرها، وقال : ما هذه من حديثي فقلت : كتبها من كتاب شباب العصفري ! فعرفه وسكن غضبه. وذكره ابن حبان في كتاب " الثقات "، وقال : كان متقناً عالماً بأيام الناس وأنسابهم. قال الحافظ في تهذيب التهذيب : لم يحدث عنه البخاري إلا مقروناً، وإذا حدث عنه لمفرده علق أحاديثه. وقد ذكره العقيلي في " الضعفاء "، فقال : غمزه على ابن المديني. وقال الكدبي عن علي ابن المديني : لو لم يحدث شباب لكان خيراً له. وتعقب ابن عدي هذه الحكاية بضعف الكدبي. قال الذهبي في سيره: الإمام، الحافظ، العلامة، الأخباري، أبو عمرو... ذكر شيخنا في (تهذيب الكمال) : أنه روى أيضاً عن حماد بن سلمة فهذا وهم بين، فإن الرجل لم يلحق أيضاً السماع من حماد بن زيد، وأراه رآه. حدث عنه البخاري بسبعة أحاديث - أو أزيد - في (صحاحه)... وكان صدوقاً، نسابة، عالماً بالسير والأيام والرجال. وثقه بعضهم ونقل عن ابن عدي : صدوق، من متيقظي الرواة. قلت (الذهبي) لئنه بعضهم بلا حجة وقال: الحافظ، صدوق، وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ، وكان أخبارياً علامة (٢)

(١) الكامل ٥١٧/٣

(٢) التاريخ الكبير ٣ / ١٩١، الضعفاء: ١٢٢، الجرح والتعديل ٣ / ٣٧٨، الأنساب ٨ / ٦٧، وفيات الأعيان ٢ / ٢٤٣، ٢٤٤، تهذيب الكمال ٨ / ٣١٤، تذكرة الحفاظ ٢ / ٤٣٦، العبر ١ / ٤٣٢، ميزان الاعتدال ١ / ٦٦٥، سير أعلام النبلاء ١١ / ٤٧٢، الكاشف ١ / ٣٧٥، تهذيب التهذيب ١ / ٢١١، غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٢٧٥، تهذيب التهذيب ٣ / ١٦٠ =

خلاصة حاله : يظهر من كلام النقاد أنه أولاً علامة بالأخبار وأيام الناس والنسب، والمعتدلون من النقاد على قبول حديثه ووصفه بالصدوق، والمجرحون له كأبي حاتم وغيره لا حجة لهم في تجريحه، وقد وصف ابن عدي أحاديثه بالمستقيمة فلم يجد له ابن عدي ما ينكر عليه، فهو من متيقظي الرواة، فلم يك مغفلاً، حافظ صدوق، حدث عنه البخاري، ولولا غمز ابن المديني وأبي حاتم له لكان الرجل ثقة، ولعل انشغاله بالأخبار وأيام الناس وجد فيه بعض النقاد مطعنا فيه، خاصة أن كثيراً من المحدثين أعرضوا عن القصص وأحاديثهم، قلت: وجل الأحاديث التي رواها البخاري له في التاريخ والقصص، وقد تابع الذهبي وابن حجر ابن عدي في الحكم عليه ووصفه بالصدوق، والوصف بمستقيم هنا حيث لم يجد له ابن عدي سنداً أو متناً منكراً، أو خالف.

١٢- أحمد بن حنبل يقول زهير بن محمد الخراساني مستقيم الحديث، ثم قال...: وهذه الأحاديث لزهير بن محمد فيها بعض النكرة ورواية الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم وله غير هذه الأحاديث ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم وأرجو أنه لا بأس به. (١).

أقوال النقاد فيه : عن أحمد بن حنبل : ثقة. وقال أبو بكر المروزي، عن أحمد بن حنبل : ليس به بأس. وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، عن أحمد : مستقيم الحديث. وقال أبو الحسن الميموني، عن أحمد : مقارب الحديث. وقال البخاري : قال أحمد : كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر فقلب اسمه. وقال أبو بكر الأثرم : سمعت أبا عبد الله، وذكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد، قال : يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء، ثم قال لي : ترى هذا زهير بن محمد الذي يروون عنه أصحابنا. ثم قال : أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة ؛ عبد الرحمن بن مهدي، وأبو عامر أحاديث مستقيمة صحاح، وأما أحاديث أبي حفص ذاك

=تقريب التهذيب ١٩٥، طبقات الحفاظ: ١٩٠، خلاصة تذهيب الكمال: ١٠٦، شذرات

الذهب ٢ / ٩٤، الأعلام ٣١٢/٢.

(١) الكامل ١٨٧/٤

التنيسى عنه فتلك بواطيل موضوعة، عن يحيى بن معين : صالح لا بأس به. وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى : ثقة. وقال معاوية بن صالح، عن يحيى : ضعيف. قَالَ الْبُخَارِيُّ: مَا رَوَى عَنْ زُهَيْرِ أَهْلِ الشَّامِ فَإِنَّهُ مَنَّاكِرٌ وَمَا رَوَى عَنْهُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ فَإِنَّهُ صَحِيحُ الْحَدِيثِ. وقال أبو حاتم : محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام، أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، فما حدث من حفظه ففيه أغاليط، وما حدث من كتبه فهو صالح. وقال عثمان بن سعيد الدارمي، وصالح بن محمد البغدادي : ثقة صدوق. زاد عثمان : وله أغاليط كثيرة. وقال البخاري : ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح. وقال النسائي : ضعيف. وقال في موضع آخر : ليس بالقوي. وقال في موضع آخر : ليس به بأس، وقال يعقوب بن شيبه : صدوق صالح الحديث. روى له الجماعة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطيء ويخالف. وقال الساجي : صدوق، منكر الحديث. وقال العجلي : لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه، ليست تعجبني، وقال الذهبي: ثقة يغرّب، ويأتي بما ينكر، وقال ابن حجر : ثقة إلا أن [رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها قال البخاري عن أحمد كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر (١)].

خلاصة حاله: تكاد تتفق كلمة النقاد على أن رواية غير أهل الشام أصح، أخرج له ابن عدي حوالي سبعة وعشرين حديثاً، وجلها صحيح أو حسن، ولذلك عقب ابن عدي عليها بقوله: فيها بعض النكرة. وقول ابن عدي: ورواية الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم؛ عبارة ظاهرها التناقض، لعل الراجح أن فيها سقطاً والصواب (ورواية غير الشاميين عنه أصح من روايتهم) وإلا فكيف يقول بعدها: ولعل الشاميين حيث رووا عنه اخطأوا

(١) التاريخ الكبير: ٣ / ٤٢٧، ٤٢٨، التاريخ الصغير: ٢ / ١٤٩، الضعفاء للعقيلي، ١٤٥، الجرح والتعديل: ٣ / ٥٨٩، الكاشف ١ / ٤٠٨، ميزان الاعتدال: ٢ / ٨٤، تذهيب التهذيب ١ / ٤٠ / ٢، العبر: ١ / ٢٣٩، تهذيب التهذيب ٣ / ٣٥٠، خلاصة تذهيب الكمال: ١٢٣، شرح العلل ٢ / ٦١٥، تقريب التهذيب ٢١٧.

عليه، وهو محال كيف يناقض نفسه؟ قال ابن رجب : وفصل الخطاب في حال رواياته أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وما خرج عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة، ويبدو أن ابن رجب تأثر بعبارة الإمام أحمد وابن عدي بوصف أحاديثه التي رويت عنه من أهل العراق بشبه الاستقامة، والمقصود بالمستقيم أو بشبهها أي ليس فيها ما ينكر، أو لا غلط فيها، وإن وقع فيها النادر القليل ؛ لأن الاستقامة هنا ليست مطلقة بل شبه الاستقامة

١٣- سعيد الجريري هذا مستقيم الحديث وحديثه حجة من سمع منه قبل الاختلاط، وهو أحد من يجمع حديثه من البصريين وسبيله كسبيل سعيد بن أبي عروبة لأن سعيد بن أبي عروبة أيضاً اختلط فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه مستقيم حجة (١).

أقوال النقاد فيه : عن أحمد بن حنبل : الجريري محدث أهل البصرة. وعن ابن معين : ثقة. وقال أبو حاتم: تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديماً فهو صالح، وهو حسن الحديث. وقال يحيى بن سعيد القطان، عن كههمس : أنكرنا الجريري أيام الطاعون. وقال يحيى بن معين، عن محمد بن أبي عدي : لا نكذب الله، سمعنا من الجريري وهو مختلط. وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود : أرواهم عن الجريري إسماعيل ابن علي، وكل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد. وقال النسائي : ثقة، أنكر أيام الطاعون. روى له الجماعة. واختلط قبل أن يموت بثلاث سنين، وراه يحيى بن سعيد القطان وهو مختلط، ولم يكن اختلاطه فاحشاً. وقال ابن سعد : كان ثقة إن شاء الله، إلا أنه اختلط في آخر عمره. وقال النسائي : هو أثبت عندنا من خالد الحذاء. وقال العجلي : بصري ثقة، واختلط بآخرة..

خلاصة حاله : سعيد بن إياس الجريري (٢) أبو مسعود البصري، من صغار التابعين، روى له الجماعة، ووثقه ابن معين والعجلي وابن حجر، واتفق العلماء على أنه اختلط قبل موته

(١) الكامل ٤/٤٤٦

(٢) الجريري : بضم الجيم، وفتح الراء نسبة إلى جرير بن عباد.... إلخ الباب ٣٩/١.

بثلاث سنين<sup>(١)</sup>، وكلام ابن عدي: مستقيم الحديث وحديثه حجة من سمع منه قبل الاختلاط، ينصب الوصف بمستقيم عليه، فهو مستقيم مطلقا أي ليس له ما يخالف فيه أو ينكر عليه، وحديثه حجة كل ذلك قبل الاختلاط، والوصف بمستقيم مع اقتران الوصف بحجية حديثه، تعني أنه ثقة، ولكن كل هذه الدلائل تعطي أنه ثقة فوق الثقات، ولكن قبل الاختلاط<sup>(٢)</sup>.

١٤ - ولعبد الله بن صالح روايات كثيرة عن صاحبه الليث بن سعد..... وهو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب وقد روى عنه يحيى بن معين كما ذكرت (٣).

أقوال النقاد فيه قال أبو حاتم: سمعت أبا الأسود النضر بن عبد الجبار وسعيد بن عفير يثنيان على كاتب الليث. وقال أيضا: سمعت عبد الملك بن شعيب بن الليث، يقول: أبو صالح، ثقة مأمون، قد سمع من جدي حديثه، وكان يحدث بحضرة أبي، وأبي يحضه على التحديث. وقال عبد العزيز بن عمران بن مقلاص المصري: كنا نحضر شعيب بن الليث وأبو صالح يعرض عليه حديث الليث، فإذا فرغنا، قلنا: يا أبا صالح، نحدث بهذا عنك فيقول: نعم. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عنه، فقال: كان أول أمره متماسكا ثم فسد بأخرة، وليس هو بشيء، قال: وسمعت أبي ذكره يوما فذمه وكرهه، وقال: إنه روى عن الليث، عن ابن أبي ذئب كتابا أو أحاديث، وأنكر أن يكون الليث سمع من ابن أبي ذئب شيئا. وقال أحمد بن صالح المصري: لا أعلم أحدا روى عن الليث، عن ابن أبي ذئب إلا أبو صالح، وذكر أن أبا صالح أخرج درجا قد ذهب أعلاه ولم يدر حديث من هو، فقليل له: حديث ابن أبي ذئب، فروى عن الليث، عن ابن أبي ذئب. وقال

(١) راجع: المختلطين ص ٣٧ وما بعدها، الكواكب النيرات ص ٣٥ وما بعدها.

(٢) معرفة الثقات ٣٩٤/١، الجرح والتعديل ١/٤، الثقات ٣٥١/٦، تهذيب الكمال ٣٣٨/١٠، الكاشف ٤٣٢/١، تهذيب التهذيب ٦/٤، تقريب التهذيب ٢٣٣.

(٣) الكامل ٣٤٧/٥



أبو حاتم : سمعت يحيى بن معين، يقول : أقل أحوال أبي صالح كاتب الليث أنه قرأ هذه الكتب على الليث فأجازها له، ويمكن أن يكون ابن أبي ذئب كتب إليه بهذا الدرج . يعنى إلى الليث .. وقال على ابن المديني : ضربت على حديث عبد الله بن صالح وما أروى عنه شيئاً. وقال عبد المؤمن بن خلف النسفى : سألت أبا على صالح بن محمد، عن أبي صالح كاتب الليث، فقال : كان يحيى بن معين يوثقه، وعندى كان يكذب فى الحديث. وقال أبو حفص بن شاهين : فى كتاب جدى، عن ابن رشد بن . يعنى أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشد بن بن سعد . قال : سمعت أحمد بن صالح، يقول فى عبد الله بن صالح : متهم ليس بشيء، وقال فيه قولاً شديداً. وقال النسائي : ليس بثقة. وقال سعيد بن منصور : قلت لأبي صالح : سمعت من الليث ؟ قال : لم أسمع من الليث إلا كتاب يحيى بن سعيد. وقال أبو عثمان سعيد بن عمرو البرذعى : قلت لأبي زرعة : أبو صالح كاتب الليث ؟ فضحك وقال : ذاك رجل حسن الحديث. قلت : أحمد يحمل عليه فى كتاب ابن أبي ذئب، وحكاية سعيد بن منصور قد عرفتها ؟ قال : نعم، وشيء آخر، سمعت عبد العزيز بن عمران، يقول : قرأ علينا كتاب عقيل فإذا فى أوله. حدثني أبي عن جدى، عن عقيل، فإذا هو كتاب عبد الملك بن شعيب بن الليث. قلت : فأى شيء حاله فى يحيى بن أيوب، ومعاوية بن صالح، والمشيحة ؟ قال : كان يكتب لىث، فالله أعلم. وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم : سمعت أبي ما لا أحصى، وقد قيل له : إن يحيى بن عبد الله بن بكير، يقول فى أبي صالح كاتب الليث شيئاً. فقال : قل له هل جئنا الليث قط إلا وأبو صالح عنده ؟ فرجل كان يخرج معه فى الأسفار وإلى الريف، وهو كاتبه، فينكر على هذا أن يكون عنده ما ليس عند غيره ؟ ! . وقال إسماعيل بن عبد الله سمويه، عن عبد الله بن صالح : صحبت الليث عشرين سنة لا نتغدى ولا نتعشى إلا مع الناس. وقال أبو حاتم : الأحاديث التى أخرجها أبو صالح فى آخر عمره فأنكروها عليه، أرى أن هذا مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه. وكان أبو صالح سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الكذب ويضعه فى كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلاً صالحاً. وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سألت

أبا زرعة عنه، فقال : لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث. وقال الفضل بن محمد الشعرائي : ما رأيت عبد الله بن صالح إلا وهو يحدث أو يسبح. وقال أبو هارون الخريبي: ما رأيت أثبت من أبي صالح، قال: و سمعت يحيى بن معين يقول : هما ثبثان ثبت حفظ، وثبت كتاب، و أبو صالح كاتب الليث ثبت كتاب. و قال ابن يونس: روى عن الليث مناكير، و لم يكن أحمد بن شعيب يرضاه. و قال ابن القطان: هو صدوق، و لم يثبت عليه ما يسقط له حديثه، إلا أنه مختلف فيه، فحديثه حسن. وقال الخليلي: كاتب الليث كبير، لم يتفقوا عليه لأحاديث رواها يخالف فيها. وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا، يروي عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات، وكان صدوقا في نفسه، و إنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له كان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب بخط يشبه خط عبد الله، ويرميه في داره بين كتبه، فيتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به. و روى له البخاري تعليقا، وقال الذهبي : (فيه لين صاحب حديث)، وقال ابن حجر: (صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة، وكذبه صالح جزرة)، قلت: هذا تجاوز من صالح جزرة فالرجل -عند التحقيق- لم يكن لينزل عن درجة الصدوق فكيف يستقر في الدرك الأسفل من الجرح؟

خلاصة حاله : عبد الله بن صالح، أبو صالح المصري، كاتب الليث بن سعد، روى له البخاري تعليقا وأبو داود والترمذي وابن ماجه، والرجل روى له الإمام البخاري تعليقا فهو على الأقل مرضي عنه عند البخاري، قال الذهبي في ميزانه : وفي الجملة ما هو بدون نعيم بن حماد، ولا إسماعيل بن أبي أويس، ولا سويد بن سعيد، وحديثهم في الصحيحين، ولكل منهم مناكير تغتفر في كثرة ما روى، وبعضها منكر واه، وبعضها غريب محتمل. وعلى هذا فالخلاصة : أنه صدوق إلا إذا أتى بما يخالف غيره من الثقات فضعيف. وعبرة ابن عدي : هو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب وقد روى عنه يحيى بن معين كما ذكرت، يقصد منها بيان مجمل حاله، فهو مستقيم الحديث، وتعني أنه صدوق في الجملة، والغلط الواقع في أحاديثه ومتونه تعرف بعرض الأحاديث على أحاديث الثقات، فيقبل ما وافق، ويرد ما تبين غلطه، ثم يفيد ابن عدي أن

الغلط الواقع في المتون والأحاديث ليس المراد منها أنه يكذب، فهو لا يتعمد الكذب جملة وتفصيلاً، ورواية ابن معين عنه تزيده، ولو وجد فيه شيئاً لترك الرواية عنه (١)

١٥ - عبد الله بن نافع قد روى عن مالك غرائب وروى عن غيره من أهل المدينة، وهو في رواياته مستقيم الحديث، وإذا روى عنه مثل عبد الوهاب بن بخت هذا الحديث يكون ذلك دليلاً على جلالته (٢) لأن أبا عبد الرحيم قد روى عن عبد الوهاب عنه، وأبو عبد الرحيم اسمه خالد بن أبي يزيد حراني ثقة (٣).

أقوال النقاد فيه : عن أحمد بن حنبل : لم يكن صاحب حديث، كان ضيقاً فيه، كان صاحب رأى مالك، وكان يفتي أهل المدينة برأي مالك، ولم يكن في الحديث بذاك. وعن يحيى بن معين : ثقة. وقال محمد بن سعد : كان قد لزم مالك بن أنس لزوماً شديداً لا يقدم عليه أحد، وهو دون معن. وقال أبو زرعة : لا بأس به. وقال أبو حاتم : ليس بالحافظ، هو لين في حفظه، وكتابه أصح. وقال البخاري : في حفظه شيء. وفي موضع آخر : يعرف حفظه وينكر (٤)، وكتابه أصح. وقال النسائي : ليس به بأس. وقال في موضع آخر : ثقة. وقال أبو أحمد بن عدي : روى عن مالك غرائب، وهو في رواياته مستقيم الحديث. وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال : كان صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ. روى له البخاري في "الأدب"، والباقون. قال الحافظ في تهذيب التهذيب

(١) طبقات ابن سعد ٥ / ٤٣٨، التاريخ الكبير ٥ / ٢١٣، التاريخ الصغير: ٢ / ٣٠٩، المحروحين والضعفاء ٢ / ٢٠، الجرح والتعديل ٥ / ١٨٣، ميزان الاعتدال ٢ / ٥١٣ - ٥١٤، الكاشف ١ / ٦٠٢، المغني في الضعفاء ١ / ٣٦٠، تهذيب التهذيب ٦ / ٥١ - ٥٢، تقريب التهذيب ٣٢٦، خلاصة تذهيب الكمال ٢١٦، شذرات الذهب ٢ / ١٥.

(٢) في المطبوعة ( حاله ) والصواب ما أثبتته كما نقله الذهبي وابن حجر.

(٣) الكامل ٥ / ٣٩٩

(٤) قولهم: تعرف وتنكر أي يأتي مرة بالمشاهير أي الأحاديث المعروفة ومرة بالمناكير. الوسيط ٤١١. وقال د/ العتر : والمعنى: أنه يأتي مرة بالأحاديث المعروفة ومرة بالأحاديث المنكرة، فأحاديثه تحتاج إلى عرض وموازنة بأحاديث الثقات المعروفين. منهج النقد ١١٤

( ذكر صاحب " الكمال " في شيوخه هشام بن عروة، ولم يذكره، وفي الرواة عنه عبد الوهاب بن بخت، وفي ذلك، بل في إدراك الصائغ لزمانه نظر، فإنه مات قبل سنة خمس وعشرين ومئة. ) قلت : الواهم في ذلك أبو أحمد بن عدي، وتبعه عبد الغني. قال البخاري: في حفظه شيء، وأما " الموطأ " فأرجو. وقال ابن معين لما سئل من الثبت في مالك، فذكرهم، ثم قال : وعبد الله بن نافع ثبت فيه. وقال العجلي: ثقة. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم. وكان أحمد يقول : كان عبد الله بن نافع أعلم الناس برأي مالك وحديثه، كان يحفظ حديث مالك كله ثم دخله بآخرة شك. قال أبو داود: وكان عبد الله عالماً بمالك، وكان صاحب فقه، وكان ربما دل على مالك. قال : وسمعت أحمد بن صالح يقول : كان أعلم الناس بمالك، وحديثه، وقال : بلغني عن يحيى أنه قال : عنده عن مالك أربعون ألف مسألة. قال الدارقطني: يعتبر به. وقال الخليلي: لم يرضوا حفظه، وهو ثقة أتى عليه الشافعي وروى عنه حديثين أو ثلاثة. وقال الذهبي: قال البخاري : في حفظه شيء. وقال ابن معين : ثقة، وقال ابن حجر: ثقة صحيح الكتاب، في حفظه لين، وقال الذهبي في السير: وَقَدْ أَخْطَأَ الْإِمَامُ أَبُو أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي تَرْجَمَتِهِ خَطَأً لَا يُحْتَمَلُ مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْ فِي تَرْجَمَتِهِ سِوَى حَدِيثٍ وَاحِدٍ، فَسَأَفَهُ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ بُحْتِ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ... فَذَكَرَ حَدِيثًا. ثُمَّ إِنَّهُ قَالَ: وَإِذَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِثْلُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ بُحْتِ، يَكُونُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى جَلَالَتِهِ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْكِبَارِ عَنِ الصَّغَارِ. قُلْتُ: مِنْ أَيِّنَ يُمَكِّنُ أَنْ يَرَوِيَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ الصَّائِعُ عَنْ هِشَامٍ، وَلَمْ يَأْخُذْ عَنْ أَحَدٍ حَتَّى مَاتَ هِشَامٌ؟ وَمِنْ أَيِّنَ يُمَكِّنُ أَنْ يُحَدِّثَ عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنِ الصَّائِعِ، وَإِنَّمَا وُلِدَ الصَّائِعُ بَعْدَ مَوْتِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بِأَعْوَامٍ عَدِيدَةٍ؟ إِنَّمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ الْمَدْكُورُ فِي الْحَدِيثِ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ (١). وقال في الميزان: وقد ذكره ابن عدي، وساق له حديثاً من وجهين، عن أبي عبد الرحيم الحرابي، عن عبد الوهاب بن بخت، عن عبد الله بن نافع، عن هشام بن عروة، فذكر

(١) السير ٣٧٣/١٠، ٣٧٤.

حديثاً في التعوذ من النار والقبر. ووههم ابن عدي: فإن هذا لعنه عبد الله بن نافع، مولى ابن عمر، فإن الصائغ إنما ولد بعد موت عبد الوهاب بن بخت. (١).

خلاصة حاله : أنه كما قال ابن حجر : ثقة صحيح الكتاب، في حفظه لين، وعبارة ابن حجر تشير إلى كل ما قيل فيه فهو ثقة، صحيح الكتاب والمقصود هنا بالكتاب الموطأ، وفي حفظه لين إشارة أنه لم يكن صاحب حديث، كان ضيقاً فيه، وكان صاحب رأى مالك، وكان يفتى أهل المدينة برأي مالك كما قال الإمام أحمد، وكان الذي شغله عن الحفظ اشتغاله بفقهاء الإمام مالك حتى قيل إنه روى عنه أربعون ألف مسألة، ولو تفرغ مثل هذا للحديث لكان في أعلى درجات الثبوت، وعبارة ابن عدي: عبد الله بن نافع قد روى عن مالك غرائب وروى عن غيره من أهل المدينة، وهو في رواياته مستقيم الحديث، فيمكن فهمها في إطار أنه صاحب مالك وانفرد بروايات كثيرة عنه خاصة في المسائل الفقهية، وكان المقصود بغرائب في كلام ابن عدي الانفراد لا غير، ثم يختم ابن عدي بقوله: وهو في رواياته مستقيم الحديث، فهي خلاصة لحاله في الحديث بعد أن ذكر ابن عدي حاله في الفقه مع مالك، فهو مستقيم الحديث وتعني هنا توثيقه، فلا يس له ما ينكر عليه أو يخالف فيه، خاصة أنه ساق عبارة أخرى بعد ذلك يصرح فيها بجلالته، هي عبارة في قمة درجات التوثيق.

١٦ - ولعبد الرحمن بن أبي المَوَالِي أحاديث غير ما ذكرت، وهو مستقيم الحديث والذي أنكر عليه حديث الاستخارة وقد روى حديث الاستخارة غير واحد من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ كما رواه ابن أبي المَوَالِي (٢).

أقوال النقاد فيه : عن أحمد بن حنبل: لا بأس به. و عن ابن معين : صالح. وفي رواية عن ابن معين، وأبي داود، و الترمذي، و النسائي : ثقة. وقال أبو زرعة: لا بأس به، صدوق. وقال أبو حاتم : لا بأس به، و هو أحب إلى من أبي معشر. وقال ابن خراش : صدوق. وذكره ابن

(١) ميزان الاعتدال ٥١٤/٢.

(٢) الكامل ٥٠١/٥.

حبان في الثقات، وقال: يخطىء. روى له الجماعة سوى مسلم. وليس له عند الترمذي والنسائي وابن ماجه غير حديث الاستخارة، والله أعلم. قال الحافظ: قال أبو طالب، عن أحمد: كان يروى حديثا منكرا عن ابن المنكدر، عن جابر في الاستخارة ليس أحد يرويه غيره. وقد رد الذهبي فقال: قد أخرجه البخاري (١)، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ (٢).

خلاصة حاله: جمهور النقاد على توثيقه وقبول حديثه، وقد روى له الجماعة سوى مسلم، أما كلام الإمام أحمد من أنه روى حديثا منكرا فمقصوده التفرد لا غير، مع أنه قد رواه غير واحد من الصحابة - رضوان الله عليهم -، وقد ذكر له ابن عدي أربعة أحاديث وكلها صحيحة، وقد صدر ابن عدي ترجمته بقول الإمام أحمد لا بأس به، ثم ثنى بكلام ابن معين ثقة، ثم ذكر له حديث الاستخارة الذي أنكر عليه، ودافع عنه قائلا: وقد روى حديث الاستخارة غير واحد من أصحاب النبي ﷺ، وكأن ابن عدي يرى توثيقه، ثم يرد الكلام الذي قيل فيه، ثم يصفه بأنه مستقيم الحديث، وهذا وصف زائد لأحاديث الثقة، أي ليس له ما ينكر عليه، فحديثه مستقيم.

١٧ - عكرمة مولى ابن عباس لم أخرج هاهنا من حديثه شيئا لأن الثقات إذا روي عنه فهو مستقيم الحديث إلا أن يروى عنه ضعيفا فيكون قد أتى من قبل ضعيف لا من قبله ولم يمتنع الأئمة من الرواية عنه وأصحاب الصحاح أدخلوا أحاديثه إذا روي عنه

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب الدُّعَاءِ عِنْدَ الْإِسْتِخَارَةِ ٨/٨١، ح ٦٣٨٢ من طريق ابن أبي الموالى عن جابر.

(٢) طبقات ابن سعد: ٥/٤١٥، تاريخ الدوري ٢/٣٥٩، التاريخ الكبير ٥/٣٥٥، الترمذي: ٢/٣٤٦، الجرح والتعديل: ٥/٢٩٢، الثقات ٧/٩١، ثقات ابن شاهين ١٤٤، تاريخ بغداد: ١٠/٢٢٦، تهذيب الكمال ١٧/٤٤٦، الكاشف ١/٦٤٦، ميزان الاعتدال ٢/٥٩٢، تهذيب التهذيب: ٦/٢٨٢، التقريب ٣٥١، شذرات الذهب: ١/٢٨٣.

ثقة في صحاحهم، وهو أشهر من أن يحتاج أن أجرح حديثا من حديثه، وهو لا بأس به (١).

أقوال النقاد فيه : عن عبد الرحمن بن حسان : سمعت عكرمة، يقول : طلبت العلم أربعين سنة، وكنت أفتى بالباب وابن عباس في الدار. وقال جرير بن عبد الحميد، عن مغيرة : قيل لسعيد بن جبير : تعلم أحدا أعلم منك قال : نعم، عكرمة. وقال مصعب بن عبد الله الزبيري : تزوج عكرمة أم سعيد بن جبير، فلما قتل سعيد بن جبير، قال إبراهيم : ما خلف بعده مثله. وقال إسماعيل بن أبي خالد : سمعت الشعبي يقول : ما بقى أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة. وقال سلام بن مسكين، عن قتادة : أعلم الناس بالحلال والحرام الحسن، وأعلمهم بالمناسك عطاء، وأعلمهم بالتفسير عكرمة. وقال سعيد بن أبي عروبة، وقال الربيع بن سليمان عن الشافعي : وهو . يعنى : مالك بن أنس . ساء الرأي في عكرمة، قال : لا أرى لأحد أن يقبل حديثه. وقال حماد بن زيد، عن أيوب، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس : لو أن مولى ابن عباس اتقى الله وكف من حديثه لشدت إليه المطايا. وقال أبو بكر المروزي : قلت لأحمد بن حنبل : يحتج بحديث عكرمة ؟ فقال : نعم، يحتج به. وقال عثمان بن سعيد الدارمي : قلت ليحيى بن معين : فعكرمة أحب إليك عن ابن عباس أو عبيد الله بن عبد الله ؟ فقال : كلاهما، ولم يخير. قلت : فعكرمة أو سعيد بن جبير ؟ فقال : ثقة وثقة، ولم يخير. قال عثمان : عبيد الله أجل من عكرمة. قال : وسألته عن عكرمة بن خالد، فقال : ثقة. قلت : هو أصح حديثا أو عكرمة مولى ابن عباس ؟ فقال : كلاهما ثقتان. وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، عن يحيى بن معين : إذا رأيت إنسانا يقع في عكرمة وفي حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام. وقال يعقوب بن شيبة : سمعت علي ابن المديني يقول : لم يكن في موالى ابن عباس أغزر من عكرمة، كان عكرمة من أهل العلم. وقال العجلي : مكى، تابعي، ثقة، بريء مما يرميه به الناس من الحرورية. وقال البخاري : ليس أحد من أصحابنا إلا وهو يحتج بعكرمة. وقال النسائي : ثقة. وقال عبد الرحمن بن أبي

حاتم : سألت أبي عن عكرمة مولى ابن عباس : كيف هو ؟ قال : ثقة . قلت : يحتج بحديثه ؟ قال : نعم إذا روى عنه الثقات . والذي أنكر عليه يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك فليسب رأيه، قيل لأبي : فمولى ابن عباس ؟ فقال : كريب وسميع وشعبة وعكرمة، وعكرمة أعلاهم . قال : وسئل أبي عن عكرمة وسعيد بن جبير أيهما أعلم بالتفسير ؟ فقال : أصحاب ابن عباس عيال على عكرمة . وقال الحاكم أبو أحمد : احتج بحديثه الأئمة القدماء لكن بعض المتأخرين أخرج حديثه من حيز الصحاح . روى له مسلم مقرونا بغيره، واحتج به الباقون . وذكره ابن حبان في " الثقات " ، وقال : كان من علماء زمانه بالفقه، والقرآن وكان جابر بن زيد يقول : عكرمة من أعلم الناس . ولا يجب لمن شتم رائحة العلم أن يعرج على قول يزيد بن أبي زياد . يعنى المتقدم . لأن يزيد بن أبي زياد ليس ممن يحتج بنقل مثله، لأن من المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح . قال : وعكرمة حمل عنه أهل العلم الحديث والفقه في الأقاليم كلها، وما أعلم أحدا ذمه بشيء إلا بدعابة كانت فيه . وقال ابن مندة في " صحيحه " : أما حال عكرمة في نفسه فقد عدله أمة من نبلأ التابعين فمن بعدهم وحدثوا عنه، واحتجوا بمفاريده في الصفات والسنن والأحكام، روى عنه زهاء ثلاث مئة رجل من البلدان منهم زيادة على سبعين رجلا من خيار التابعين ورفعائهم، وهذه منزلة لا تكاد توجد لكثير أحد من التابعين، على أن من جرحه من الأئمة لم يمسك من الرواية عنه، ولم يستغنوا عن حديثه، وكان يتلقى حديثه بالقبول ويحتج به قرنا بعد قرن وإماما بعد إمام إلى وقت الأئمة الأربعة الذين أخرجوا الصحيح وميزوا ثابتته من سقيمته، وخطأه من صوابه، وأخرجوا روايته، وهم : البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، فأجمعوا على إخراج حديثه واحتجوا به، على أن مسلما كان أسوأهم رأيا فيه، وقد أخرج عنه مقرونا، وعدله بعدما جرحه . (١) .

(١) طبقات ابن سعد ٥ / ٢٨٧، طبقات خليفة: ٢٨٠، التاريخ الصغير ١ / ٢٥٧، ٢٥٨ و ٢ / ١١٩، معرفة الثقات ١٤٥/٢، مقدمة فتح الباري: ٤٢٤، ٤٢٩، تاريخ الفسوي ٢ / ٥، الجرح والتعديل ٧ / ٧، الثقات ٢٣٠/٥، طبقات الشيرازي ٧٠، حلية الأولياء ٣ / ٣٢٦ - ٣٤٧، تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٣٤٠، وفيات الأعيان ٣ / ٢٦٥، تهذيب الكمال ٢٠ / ٢٦٤: ٢٩٢، سير أعلام النبلاء ١٢/٥، الكاشف ٣٩٧/٢، تهذيب التهذيب ٣ / ٤٩ / ٢، تذكرة=



**خلاصة حاله :** عِكْرَمَة روى له الجماعة، وقد قال البخاري : (ليس أحد من أصحابنا إلا وهو يحتج بعكرمة)، وقال الذهبي : (ثبت)، وقال العجلي وأبو حاتم والنسائي وابن حجر: (ثقة) زاد أبو حاتم : (يُحتج به)، وزاد ابن حجر: (ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة)، أما عبارة ابن عدي : عكرمة مولى ابن عباس لم أخرج هَاهُنَا من حديثه شيئاً لأن الثقات إِذَا رَوَوْا عَنْهُ فهو مستقيم الحديث إِلَّا أَنْ يَرَوِي عَنْهُ ضَعِيفٌ فيكون قد أتى من قبل ضعيف لا من قبله ولم يمتنع الأئمة من الرواية عَنْهُ وأصحاب الصحاح أدخلوا أحاديثه إِذَا رَوَى عَنْهُ ثِقَةٌ فِي صِحَّاحِهِمْ، وهو أشهر من أن يحتاج أن أخرج حديثاً من حديثه، وهو لا بأس به، فهي ذات دلالات : أولاها : هو مستقيم الحديث إِذَا رَوَى الثقات عنه، أما إِذَا رَوَى الضعفاء عنه فالضعف ليس من جهته وإنما من جهة الضعيف الذي روى عنه، ومعنى عبارة مستقيم هنا أي ليس له ما يخالف فيه، أو ما ينكر عليه طالما روى عنه ثقة. ثانيها : أن الأئمة لم يمتنعوا من الرواية عنه وهذا يعني قبول حديثه في الجملة. ثالثها : أن أصحاب الصحاح أدخلوا أحاديثه في كتبهم إِذَا رَوَى عَنْهُ ثِقَةٌ وهذا يعني توثيقه عندهم. رابعها : أن شهرته طبقت الآفاق فلم يجرح ابن عدي حديثاً من أحاديثه ذلك أنه وضع القاعدة العامة لأحاديثه. خامسها : أن حاله العام عند ابن عدي : لا بأس به وتعني أنه صدوق. قلت : والجمهور من النقاد على قبول حديثه وتوثيقه إلا أن الإمام مالك جرحه بكلام، ونسبه البعض إلى مذهب الخوارج، وحكي عنه أنه كان يقف بباب الأمراء يأخذ الأموال، كل هذا جعل البعض ينزله من درجة الثقة.

**١٨- ولعكرمة بُنِ عمار غير ما ذكرت.... وهو مستقيم الحديث إِذَا رَوَى عَنْهُ ثقة (١).**

= الحفاظ ١ / ٩٥، ميزان الاعتدال ٣ / ٩٣، تهذيب التهذيب ٧ / ٢٦٣، تقريب التهذيب ٣٩٧، النجوم الزاهرة ١ / ١٦٣، طبقات الحفاظ ٣٧، خلاصة تذهيب الكمال: ٢٧٠، طبقات المفسرين ١ / ٣٨٠، شذرات الذهب ١ / ١٣٠، شرح العليل ١ / ٣٢٥، ٣٢٦  
(١) الكامل ٤٨٦/٦

**أقوال النقاد فيه :** قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه : عكرمة بن عمار : مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير. وقال أيضا عن أبيه : عكرمة بن عمار، مضطرب الحديث عن غير إياس بن سلمة، وكان حديثه عن إياس بن سلمة صالحا. وقال أبو زرعة الدمشقي : سمعت أحمد بن حنبل يضعف رواية أيوب بن عتبة، وعكرمة ابن عمار عن يحيى بن أبي كثير. وقال معاوية بن صالح، عن يحيى بن معين : ثقة. وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين : صدوق، ليس به بأس. وقال أبو حاتم، عن يحيى بن معين : كان أميا، وكان حافظا. وقال ابن المديني، عن أبيه : أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير ليست بذاك، مناكير كان يحيى بن سعيد يضعفهما. وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن علي ابن المديني: كان عكرمة بن عمار عند أصحابنا ثقة ثبتا. وقال العجلي : ثقة. وقال البخاري : مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير، ولم يكن عنده كتاب. وقال أبو عبيد الآجري : سألت أبا داود عن عكرمة بن عمار، فقال : ثقة، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب. وقال النسائي : ليس به بأس إلا في حديثه عن يحيى بن أبي كثير. وقال أبو حاتم : كان صدوقا، وربما وهم في حديثه، وربما دلس، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط. وثقه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل إلا أن يحيى القطان ضعفه في أحاديث عن يحيى بن أبي كثير، وقدم ملازما على عكرمة بن عمار. وقال الدارقطني : ثقة. استشهد به البخاري في " الصحيح " وروى له في " رفع اليدين في الصلاة " وغيره، وروى له الباقر. وذكره ابن حبان في " الثقات "، وقال : في روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، كان يحدث من غير كتابه.

**خلاصة حاله :** عكرمة بن عمار، أبو عمّار اليمّامي، من صغار التابعين، استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له الباقر، وقال ابن المديني : (أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير ليست بذاك)، وقال البخاري : (مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير)،

وقال أبو حاتم : (كان صدوقاً، وربما في حديثه وهم، وربما دلس<sup>(١)</sup>)، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط)، وقال ابن معين والعجلي والدارقطني : (ثقة)، وقال الذهبي : (ثقة إلا في يحيى بن أبي كثير فمضطرب)، وقال ابن حجر : (صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب)، قلت الجمهور على توثيقه وما شان الرجل شيء إلا روايته عن يحيى بن أبي كثير فهي التي فيها الكلام، والخلاصة أنه ثقة إلا في يحيى بن أبي كثير فمضطرب، وقد أخرج له ابن عدي حوالي خمسة وعشرين حديثاً من رواية يحيى بن أبي كثير، وغيره، بعضها صحيح والآخر منكر بكلام ابن عدي نفسه، وقول ابن عدي: وهو مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة، تعني أنه ثقة لأنه في مستهل ترجمته ذكر كلام العلماء في توثيقه ثم ذكر جملة من أحاديثه، ثم عقب بقوله وهو مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة، فهو مستقيم الحديث ليس له ما ينكر عليه، أو يغلط فيه إذا روى عنه ثقة<sup>(٢)</sup>.

١٩- ولأبي نضرة العبدي حديث صالح، عن أبي سعيد الخدري وعن جابر بن عبد الله وغيرهما، وإذا حدث عنه ثقة فهو مستقيم الحديث ولم أر له شيئاً من الأحاديث المنكرة لأنني لم أجد له إذا روى عنه ثقة حديثاً منكراً فلذلك لم أذكر له شيئاً<sup>(٣)</sup>.

أقوال النقاد فيه : قال ابن حنبل : ما علمت إلا خيراً. وعن ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي : ثقة. وقال ابن أبي حاتم : سئل أبي عن أبي نضرة وعطية العوفي، فقال : أبو نضرة أحب إلي. وقال ابن سعد : ثقة، كثير الحديث، وليس كل أحد يحتج به. و ذكره ابن

(١) ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة في طبقات المدلسين، ص: ٤٢، وهي : (من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع).

(٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٢٣/٤، تاريخ الثقات ١٤٤/٢، الجرح والتعديل ١٠/٧، الثقات ٢٣٣/٥، تهذيب الكمال ٢٥٦/٢٠، الكاشف ٣٣/٢، تهذيب التهذيب ٢٣٢/٧، وما بعدها، تقريب التهذيب ٤٦٦.

(٣) الكامل ٩٣/٨

حبان في الثقات، و قال: كان من فصحاء الناس... و كان ممن يخطيء، استشهد به البخاري في الصحيح، و روى له في القراءة خلف الإمام، و في الأدب. و روى له الباقر. قال الذهبي: وَقَدْ أوردَهُ: الْعُقَيْلِيُّ، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي كِتَابَيْهِمَا، فَمَا ذَكَرَا لَهُ شَيْئاً يَدُلُّ عَلَى لَيْبِنِ فِيهِ. وقال الحافظ... أوردته ابن عدي في الكامل، وقال: كان عريفاً (١) لقومه. وأظن ذلك لما أشار إليه ابن سعد، و لهذا لم يحتج به البخاري، وقال الذهبي في السير: الإمام، المحدث، الثقة، أبو نصر العبدِيُّ، وقال في الكاشف: ثقة يخطيء، وقال ابن حجر: ثقة (٢).

خلاصة حاله: جمهور النقاد على توثيقه، والذي يهمنا هنا قول ابن عدي: وإذا حدث عنه ثقة فهو مستقيم الحديث ولم أر له شيئاً من الأحاديث المنكرة لأني لم أجد له إذا روى عنه ثقة حديثاً منكراً فلذلك لم أذكر له شيئاً، وتعني أنه ثقة مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة، وتتمه عبارة ابن عدي توضح بجلاء أن معنى الاستقامة عدم وجود أحاديث للراوي تنكر عليه.

٢٠ - قال البخاريُّ مُحل بن محرز الضبي سمع أباً وائل وإبراهيم روى عنه وكيع، وأبو

نعيم. قال الشيخ: ولمحل أحاديث وغيره وأرجو أنه مستقيم الحديث (٣).

أقوال النقاد فيه: عن يحيى بن سعيد: كان وسطاً، ولم يكن بذلك. وعن أحمد: كان ثقة. وعن يحيى بن معين: صالح. وفي رواية: ثقة، لا بأس به. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: كان آخر من بقى من أصحاب إبراهيم. ما بحديثه بأس، ولا يحتج به، و كان شيخاً مستورا. أدخله البخاري في الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يحول من هناك. وقال

(١) عَرِيفٌ وَهُوَ الْقَيْمُ بِأُمُورِ الْقَبِيلَةِ أَوْ الْجُمَاعَةِ مِنَ النَّاسِ يَلِي أُمُورَهُمْ وَيَتَعَرَّفُ الْأَمِيرُ مِنْهُ أَحْوَاهَهُمْ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، وَالْعَرِيفَةُ عَمَلُهُ. وقد ورد تحذير من هذا العمل إلا بحقه. لسان العرب ٢٣٨/٩.

(٢) الطبقات الكبرى ٧ / ٢٠٨، التاريخ الكبير ٧ / ٣٥٥، معرفة الثقات ٤٣٩، الجرح والتعديل ٨ / ٢٤١، الثقات ٥ / ٤٢٠، تهذيب الكمال ٢٨ / ٥٠٨، سير أعلام النبلاء ٤ / ٥٢٩، الكاشف ٢ / ٢٩٥، ميزان الاعتدال ٤ / ١٨١، تهذيب التهذيب ٤ / ٦٩، تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٠٢، تقريب التهذيب ٥٤٦، خلاصة تهذيب التهذيب ٣٨٧.

(٣) الكامل ١٩٦/٨

النسائي : ليس به بأس. روى له البخاري في " الأدب " ، وقال الذهبي : صدوق، وقال ابن حجر : لا بأس به (١)

خلاصة حاله : جمهور النقاد على قبول حديثه، في مرتبة الصدوق، وعبارة ابن عدي : مستقيم الحديث تعني أنه ليس له ما ينكر عليه لأنه قليل الحديث، ولذلك لم يذكر له ابن عدي أي حديث، ويمكن أن يكون الوصف بمستقيم يعني أن الرجل لا بأس به.

المبحث الثاني : الرواة الموصوفون بأن أحاديثهم مستقيمة إما مطلقاً أو مقيداً :

١ - أحمد بن حازم. أَظُنُّهُ مَدِينِيًّا وَيُقَالُ: مُزَيِّيٌّ مُعَاْفِرِيٌّ مِصْرِيٌّ، لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ، يُحَدِّثُ عَنْهُ ابْنُ لُهَيْعَةَ، وَيُحَدِّثُ أَحْمَدُ هَذَا عَنْ عُمَرَوِ بْنِ دِينَارٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ وَعَطَاءٌ، وَابْنُ الْمُنْكَدِرِ وَصَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ بِأَحَادِيثٍ عَامَتِهَا مُسْتَقِيمَةٌ (٢).

أقوال النقاد فيه : قال صاحب بغية الملتمس : مصري انتقل إلى الأندلس، ومات بها، .... ذكره أبو سعيد بن يونس وصدر به في المصريين ثم قال: توفي بالأندلس وفيها ولده، ... قال بعض الحفاظ: وقد ذكر كلام ابن عدي هذا معجماً منه: ما أدري من أين وقع له الظن بأنه مديني. ولعله لما رآه يروى عن هؤلاء المذكورين ظنه كذلك، وليس كما ظن وقد عرفه ابن يونس وعبد الغني وغيرهما أو كما قال (٣). وقال الذهبي : صاحب ذاك الجزء الذي رواه عنه ابن لهيعة. لا يعرف، ولكنها نسخة حسنة الحال. لم يرو عنه سوى ابن لهيعة. مات شاباً بمصر، ولم أورد له إلا لذكر ابن عدي له (٤).

خلاصة حاله: الرجل مجهول، ليس بالمعروف كما قال ابن عدي، ولا يعرف كما عبر الذهبي، وكلا العبارتين واحد؛ لانفراد ابن لهيعة بالرواية عنه، وابن عدي عبر عن النسخة التي

(١) التاريخ الكبير ٨ / ٢٠ ، كتاب الضعفاء ١٣١ ، الجرح والتعديل ٨ / ٤١٣ ، تهذيب الكمال ٢٧ / ٢٩١ ، ميزان الاعتدال ٣ / ٤٤٥ ، تقريب التهذيب ٢٢٢ . قال ابن حجر : مُجَلِّدٌ بضم أوله وكسر ثانيه وتشديد اللام.

(٢) الكامل ٨ / ٤٤٧

(٣) بغية الملتمس ١٧٤ .

(٤) ميزان الاعتدال ١ / ٩٥

رواها الرجل عن ابن لهيعة بأن أحاديثها مستقيمة، وعبر عنها الذهبي بأنها حسنة الحال، وقد روى له ابن عدي حديثاً واحداً، ونخلص بأن عبارة مستقيم وجهت إلى النسخة التي رواها عن ابن لهيعة. وعبر عنها الذهبي بأنها حسنة الحال، وهنا فرق بين ابن عدي وبين الرجل ونسخته فأما هو فليس بالمعروف، وأما نسخته التي رواها عن ابن لهيعة فأحاديثها مستقيمة، وعبر عنها الذهبي بأنها حسنة الحال بعد أن وصف الرجل بأنه لا يعرف، ويستفاد من هذا تفريق العلماء بين حال الرجل وحال أحاديثه، كما فرق المحدثون بين الحكم على السند والحكم على المتن.

٢- أحمد بن أبي أوفى أظنه بصرياً، يُحَدِّثُ عَنْهُ أَهْلُ الْأَهْوَاذِ، يُخَالِفُ الثَّقَاتِ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ شُعْبَةَ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْ غَيْرِ شُعْبَةَ بِأَحَادِيثَ مُسْتَقِيمَةٍ... حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بُهْمَرَةَ الشُّسْتَرِيِّ، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ سَهْلٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: قَدْ رَأَيْتُنِي أَفْرُكُ الْجَنَابَةَ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ لَا أُغْسِلُ مَكَانَهُ (١). قَالَ ابْنُ عَدِي: وَهَذَا الْحَدِيثُ مُسْتَقِيمٌ، وَقَدْ حَدَّثَ بِغَيْرِ هَذَا بِأَحَادِيثَ مُسْتَقِيمَةٍ، وَلَمْ أَرَ فِي حَدِيثِهِ شَيْئًا مُنْكَرًا إِلَّا مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ مُخَالَفَتِهِ عَلَيَّ شُعْبَةَ وَأَصْحَابِهِ. (٢)

أقوال النقاد فيه : ذكر الذهبي في الميزان كلام ابن عدي فيه ثم قال: ساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث خبط في إسنادها، والمتن صحيح (٣).

خلاصة حاله : الرجل ثقة في غير أحاديث شعبة، وأما أحاديث شعبة الذي يخالف فيها فضعيف. قلت : والمقصود بعبارة ابن عدي..... وَقَدْ حَدَّثَ عَنْ غَيْرِ شُعْبَةَ بِأَحَادِيثَ مُسْتَقِيمَةٍ أنه يحدث عن غير شعبة بأحاديث لا يخالف فيها، وتتضح عبارة ابن عدي أكثر

- (١) رواه البخاري في صحيحه بلفظ: «كُنْتُ أُغْسِلُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَأَثَرُ الْعَسَلِ فِي نَوْبِهِ» بُقِعُ الْمَاءِ، كتاب الوضوء، بَابُ غَسَلِ الْمِيْنِ وَفَرْكِهِ، وَعَسَلٌ مَا يُصِيبُ مِنَ الْمُرَّةِ. ٥٥/١، ح ٢٣٠.
- (٢) الكامل ٤٤٧/٨
- (٣) ميزان الاعتدال ٨٤/١

بوصفه للحديث الذي ذكره في ترجمته بأنه مستقيم أي أنه لم يخالف فيه لا إسناداً ولا متناً، وعلى هذا فالمراد بمستقيم هنا عدم المخالفة.

٣- إبراهيم بن مسلم، أبو إسحاق الهجري كوفي... وإبراهيم الهجري هذا حدث عنه شعبة والثوري وغيرهما، وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبد الله، وهو عندي ممن يكتب حديثه. (١).

أقوال النقاد فيه : عن سفيان بن عيينة : كان إبراهيم الهجري يسوق الحديث سياقة جيدة على ما فيه. وعنه : رأيت إبراهيم الهجري وقد أقاموه في الشمس يستخرج منه شيء، وكان يلعب بالشطرنج. وقال عبد الله بن محمد المسندي عن سفيان: إنه كان يضعف إبراهيم الهجري. وقال عبد الرحمن بن بشر بن الحكم عن سفيان : أتيت إبراهيم الهجري، فدفعت إلى عامة كتبه، فرحمت الشيخ، فأصلحت له كتابه. قلت : هذا عن عبد الله، وهذا عن النبي ﷺ، وهذا عن عمر. وقال محمد بن المثني : ما سمعت يحيى يحدث عن سفيان عن الهجري. وكان عبد الرحمن يحدث عن سفيان عنه. وعن يحيى بن معين : ضعيف ليس بشيء. وقال أبو حاتم : لين الحديث ليس بقوى. وقال النسائي : ضعيف. روى له ابن ماجه. قال ابن معين : ليس حديثه بشيء، وقال أبو زرعة : ضعيف. وقال البخاري : منكر الحديث. وقال الترمذي : يضعف في الحديث. وقال النسائي : منكر الحديث. وقال البزار : رفع أحاديث وفقها غيره. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : كان الهجري رفاعاً. قال ابن حجر : القصة المتقدمة عن ابن عيينة تقتضى أن حديثه عنه صحيح لأنه إنما عيب عليه رفعه أحاديث موقوفة، وابن عيينة ذكر أنه ميز حديث عبد الله من حديث النبي ﷺ، وقال الذهبي : ضعف، وقال ابن حجر : لين الحديث رفع موقوفات (٢).

(١) الكامل ٣٤٨/١

(٢) الطبقات الكبرى ٦/٣٤١، التاريخ الكبير ١/٣٢٦، الجرح والتعديل ٢/١٣١، تهذيب الكمال ٢/٢٠٣، ميزان الاعتدال ١/٦٥، الكاشف ١/٢٢٥، تقريب التهذيب ٩٤.

**خلاصة حاله : الرجل ضعيف** ولعل ضعفه ناشئ من رفعه أحاديث موقوفة، وكلام ابن عدي في الرجل بأنه حدث عنه شعبة والثوري وغيرهما يشير بهذا إلى أن ضعف الرجل محتمل مع رواية شعبة والثوري عنه، وقوله : **وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن**، تبين لنا أن الخلل في ضبط الرجل في الأسانيد فقط، أما متون أحاديثه فلا مخالفة فيها، ثم قال : **وإنما أنكروا عليه** كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبد الله، قلت : أبو الأحوص هو : عوف بن مالك الأشجعي، وعبد الله هو ابن مسعود، ثم لخص ابن عدي حاله قائلاً : **وهو عندي ممن يكتب حديثه : إشارة منه إلى ضعفه ويكتب حديثه في الشواهد.**

**٤- إبراهيم بن جرير بن عبد الله البجلي...** ذكر له ابن عدي ثلاثة أحاديث ثم قال : **ولإبراهيم بن جرير غير ما ذكرت من الحديث في بعض رواياته يقول: حدّثني أبي، ولم يضعف في نفسه إنما قيل: لم يسمع من أبيه شيئاً، وأحاديثه مستقيمة تكتب.** (١)

**أقوال النقاد فيه :** عن يحيى بن معين : لم يسمع من أبيه شيئاً. وقال غيره : مات أبوه وهو حمل. روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه. قال الحافظ في تهذيب التهذيب : إنما جاءت روايته عن أبيه بتصريح التحديث منه من طريق داود بن عبد الجبار عنه وداود ضعيف ونسبه بعضهم إلى الكذب، وقد روى عن أبيه بالنعنة أحاديث. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه، وأبو عبيد الآجرى عن أبي داود : لم يسمع من أبيه (٢). وقال ابن سعد وإبراهيم الحرابي في " كتاب العلل " : ولد بعد موت أبيه. وقال ابن أبي حاتم في " المراسيل " : روايته عن علي مرسله. وقال ابن حبان في " الثقات " : روى عنه شعبة، تأخر موته. وقال سعيد بن عبد العزيز : ما كان بالغوطة أروع منه. قال الحافظ في " تقريب التهذيب : لم يسمع من أبيه، وقد روى عنه بالنعنة، وجاءت رواية بصريح التحديث لكن الذنب لغيره، وقال الذهبي وابن حجر : صدوق (٣).

(١) الكامل ٤١٨/١

(٢) المراسيل ١١.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري ٦٩/٤، الجرح والتعديل ٩٠/٢، الثقات ٦/٤، تهذيب الكمال ٦٣/٢، ميزان الاعتدال ٢٥/١، الكاشف ٢١٠/١، تقريب التهذيب ٨٨.



خلاصة حاله : الرجل صدوق كما قال الذهبي وابن حجر، ولعلهما استفادا من الخلاصة التي ذكرها ابن عدي في الرجل حيث قال : ولم يضعف في نفسه إنما قيل: لم يسمع من أبيه شيئا، وأحاديثه مستقيمة تكتب، فقد ذكر ابن عدي أن الرجل ليس ضعيفا من نفسه ؛ إنما الضعف ناشئ من الروايات التي فيها تحديث الرجل عن أبيه وهو لم يسمع من أبيه شيئا، ثم قال : وأحاديثه مستقيمة أي ليس فيها ما ينكر، وتكتب معناها أي تحتمل، ويستفاد من مجمل كلام ابن عدي أن الرجل صدوق.

٥- إبراهيم بن الهيثم أحاديثه مستقيمة سوى هذا الحديث الواحد(حديث الغار)(١) الذي أنكره عليه. وقد فتشت عن حديثه الكثير فلم أر له حديثا منكرا يكون من جهته إلا أن يكون من جهة من روى عنه(٢).

أقوال النقاد فيه : قال الذهبي : المحدث، الرَّحَّالُ، الصَّادِقُ، أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْهَيْثَمِ الْبَلَدِيِّ، نَزِيلُ بَغْدَادَ. وفي الميزان : وثقه الدار قطني والخطيب، وذكره ابن عدي في الكامل، وقال: حديثه مستقيم سوى حديث الغار، فإنه كذبه فيه الناس وواجهوه، أولهم البرديجي، قلت: (الذهبي) وقد تابعه على حديث الغار ثقتان. وقال الخطيب : قد روى حديث الغار عن الهيثم جماعة، وإبراهيم بن الهيثم عندنا ثقة ثبت لا يختلف شيوخنا فيه، وما حكاه ابن عدي من الإنكار عليه لم أر أحدا من علمائنا يعرفه، ولو ثبت لم يؤثر قدحا فيه؛ لأن جماعة من المتقدمين أنكروا عليهم بعض رواياتهم، ولم يمنع ذلك من الاحتجاج بهم مثل أبي سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي، فإن يحيى بن معين أنكروا عليه رواياته عن همام عن ثابت عن أنس عن أبي بكر الصديق، قال: قلت للنبي ﷺ ونحن في الغار: لو أن أحدهم، يعني المشركين، رفع قدميه لأبصرنا، فقال: " يا أبا بكر، ما ظنك باثنين الله ثالثهما "(٣)، وزعم يحيى أنه

(١) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ " أَنْ ثَلَاثَةً أَوْوَا إِلَى غَارٍ فَأَنْطَبَقَ عَلَيْهِمْ "، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. رواه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، بابُ حَدِيثِ الْغَارِ ٤/١٧٢، ح ٣٤٦٥.

(٢) الكامل ٤١٨/١

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، بابُ قَوْلِهِ: {ثَانِيَانِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ: لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا} [التوبة: ٤٠]. ٦/٦٦، ح ٤٦٦٣.

وجد هذا الحديث على ظهر كتاب أبي سلمة، واتهمه بأنه لم يسمعه من همام، والتمس يحيى من التبوذكي أن يحلف عليه أنه سمعه، فلم يمنع هذا الإنكار من الاحتجاج بحديث أبي سلمة، ولو فتش الحديث لوجد فيه مثل هذا كثير، وأما قول محمد بن عوف: إن حديث الغار لم يسمعه من الهيثم بن جميل إلا هو والحسن بن منصور فلا حجة فيه، لجواز أن يكون قد سمعه من لم يعلم به (١).

خلاصة حاله : الرجل ثقة، وقول ابن عدي: أحاديثه مستقيمة سوى هذا الحديث الواحد ( حديث الغار ) الذي أنكروه عليه. وقد فتشت عن حديثه الكثير فلم أر له حديثا منكرا يكون من جهته إلا أن يكون من جهة من روى عنه، فوصف أحاديثه بالمستقيمة تفيد بمقابل العبارة الأخرى، أنه ليس له ما ينكر عليه وهذا وصف لأحاديث الراوي، وإن كان هذا الحديث الواحد قد رد العلماء على من وصف الحديث بالمنكر إلا أن يكون المراد به التفرد، ولو كان فهو مردود بمتابعة الثقات له كما قال الذهبي.

٦- أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ لَهُ رَوَايَاتٌ غَيْرَ مَا ذَكَرْتُهُ عَنِ الْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ وَعَظِيمًا وَأَحَادِيثُهُ عَامَّتُهَا مُسْتَقِيمَةٌ، وَهُوَ مِمَّنْ يَكْتُبُ حَدِيثًا وَيَحْتَجُّ بِهِ، وَهُوَ فِي جُمْلَةِ أَهْلِ الصِّدْقِ، وَهُوَ خَيْرٌ مِنْ أَشْعَثِ بْنِ سَوَارٍ بِكَثِيرٍ (٢).

أقوال النقاد فيه : عن يحيى بن سعيد : هو عندي ثقة مأمون، وعن يحيى بن سعيد : لم ألق أحدا يحدث عن الحسن أثبت من أشعث بن عبد الملك، قلت : فيزيد بن إبراهيم ؟ فقال : لم ألق أنا أثبت منه. عن يحيى بن سعيد: أشعث بن عبد الملك أحب إلينا من أشعث بن سوار. وقال البخاري: كان يحيى بن سعيد وبشر بن المفضل يثبتون الأشعث الحمراي. وقال النسائي : ثقة. وقال أبو زرعة : صالح. وقال أبو حاتم : لا بأس به، وهو أوثق من أشعث الحداني، وأثبت من أشعث بن سوار. وقال أبو يعلى ومسلم، عن بندار: ثقة. وكذا قال البزار. وقال ابن حبان في الثقات : كان فقيها متقنا. و حكى ابن شاهين عن عثمان بن أبي

(١) تاريخ بغداد: ٧ / ١٦٤، المنتظم: ٥ / ١١٩، ميزان الاعتدال: ١ / ٧٣، لسان الميزان: ١ / ١٢٣.

(٢) الكامل ٢ / ٣٩، ٤٠.

شبية توثيقه. وقال أبو بكر البرقاني: قلت للدرقطني: أشعث عن الحسن؟ قال: هم ثلاثة يحدثون عن الحسن جميعا، أحدهم الحمرائي، منسوب إلى حمران مولى عثمان، ثقة، وأشعث بن عبد الله الحداني، بصري، يروى عن الحسن، وأنس بن مالك يعتبر به وأشعث بن سوار الكوفي، يعتبر به، وهو أضعفهم، روى عنه شعبة حديثا. روى له البخاري في "الصحيح" تعليقا، وفي غيره، والباقون سوى مسلم، وقال الذهبي: الإمام، الفقيه، الثقة، أبو هانئ الحمرائي، البصري، مولى حمران، مولى أمير المؤمنين عثمان. وقال ابن حجر: ثقة فقيه (١)

**خلاصة حاله:** جمهور النقاد على توثيق الرجل وقول ابن عدي بعد أن أخرج له ستة أحاديث: وأحاديثه عامة مستقيمة، وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به، وهو في جملة أهل الصدق، وهو خير من أشعث بن سوار بكثير، تفيد أولا: أحاديثه مستقيمة، ثانيا: ممن يكتب حديثه أي يحتج به، ثالثا: هو في جملة أهل الصدق وهذه العبارة من ابن عدي في سياق الكلام تشير إلى ديانة الرجل فالمقصود هنا هو الصدق في الحديث والصدق في الديانة، وليس المراد بها العبارة المعبرة عن درجة الراوي في سلم التعديل، ثم يضيف ابن عدي عبارة من عبارات المقارنة وهي: وهو خير من أشعث بن سوار بكثير، ولو تتبعنا حال الأخير لوجدناه ضعيف ولكن ضعفه محتمل، كل هذه العبارات مجتمعة تشير إلى كون الرجل ثقة، وليس هذا فقط ولكن أحاديثه مستقيمة، أي ليس له ما يخالف فيه، وعبارة الوصف بمستقيم تضيف إلى الراوي الثقة فهذا وصف لأحاديثه، فالثقة الموصوف بمستقيم الحديث أعلى درجة من الثقة الذي أنكرت أو خالف في بعض الأحاديث.

٧- ولأبان بن تغلب أحاديث ونسخ وأحاديثه عامة مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وهو من أهل الصدق في الروايات، وإن كان مذهبه مذهب الشيعة، وهو معروف في الكوفة وقد

(١) طبقات خليفة (٢٢٠)، تاريخ البخاري ١ / ٤٣١، الجرح والتعديل ٢ / ٢٧٥، تهذيب الكمال ٣ / ٢٧٧، ميزان الاعتدال ١ / ٢٦٦، سير أعلام النبلاء ٦ / ٢٧٨، تهذيب التهذيب ١ / ٣٥٧، تقريب التهذيب ١١٣، شذرات الذهب ١ / ٢١٧.

رَوَى نَحْوًا أَوْ قَرِيبًا مِنْ مِئَةِ حَدِيثٍ وَقَوْلُ السَّعْدِيِّ مَذْمُومُ الْمَذْهَبِ مُجَاهِرٌ يُرِيدُ بِهِ أَنَّهُ كَانَ يَغْلُو فِي التَّشْيِيعِ لَمْ يُرِدْ بِهِ ضَعْفًا فِي الرَّوَايَةِ، وَهُوَ فِي الرَّوَايَةِ صَالِحٌ لَا بَأْسَ بِهِ (١).

**أقوال النقاد فيه :** قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وابن سعد وأبو حاتم، والنسائي : ثقة. زاد أبو حاتم: صالح. وقال الجوزجاني: زائع، مذموم المذهب، مجاهر. روى له الجماعة، إلا البخاري. وقال الذهبي في السير: وَهُوَ صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ، عَالِمٌ كَبِيرٌ، وَبَدَعْتُهُ خَفِيفَةٌ، لَا يَتَعَرَّضُ لِلْكِبَارِ، وَحَدِيثُهُ يَكُونُ نَحْوَ الْمِائَةِ، لَمْ يُخَرِّجْ لَهُ الْبُخَارِيُّ. و في الميزان: شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته. وقد وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم، وأورده ابن عدي، وقال: كان غاليا في التشيع. وقال السعدي: زائع مجاهر. فللقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة؟ وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق. فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة. وكذا في من تكلم فيه وهو موثق: جعله صدوقا إلا أنه في الكاشف جعله ثقة، قال الحافظ في تهذيب التهذيب: هذا قول منصف (أي: قول ابن عدي السابق)، وأما الجوزجاني فلا عبرة بحطه على الكوفيين، فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان وأن عليا كان مصيبا في حروبه وأن مخالفه مخطيء مع تقدم الشيخين وتفضيلهما وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وإذا كان معتقد ذلك ورعا ديناً صادقاً مجتهداً فلا ترد روايته بهذا لاسيما إن كان غير داعية. وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة. (٢)

(١) الكامل ٢ / ٦٩.

(٢) الطبقات الكبرى ٦ / ٣٦٠، أحوال الرجال ٩٧، تاريخ البخاري ١ / ٤٥٣ الجرح والتعديل ٢ / ٣٩٦، مشاهير علماء الأمصار ٢٥٩، الكامل في التاريخ ٥ / ٥٠٨، تهذيب الكمال ٦ / ٦، الوافي بالوفيات ٥ / ٣٠٠، سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٠٨، ميزان الاعتدال ١ / ٥، من تكلم فيه وهو موثق ٢٨، الكاشف ١ / ٢٠٥، تهذيب التهذيب ١ / ٩٣، تقريب التهذيب ٨٧، الخلاصة ١٤.

خلاصة حاله : الرجل ثقة فقد وثقه جمهور النقاد خلافا للجوزجاني، وقد رد عليه ابن عدي والذهبي وابن حجر، وقد فرق ابن عدي بين أحاديث الرجل وبين حاله فقد وصف أحاديثه التي تبلغ مائة بالمستقيمة أي ليس فيها ما ينكر عليه، ولم يخالف فيها، وكان ابن عدي يشير إلى أحاديث مذهبه فليس فيها ما يدعو إلى بدعته، فقال: وَأَحَادِيثُهُ عَامَّتُهَا مُسْتَقِيمَةٌ إِذَا رَوَى عَنْهُ ثِقَّةٌ، ثم ذكر ابن عدي حال الرجل: وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ فِي الرِّوَايَاتِ، وَإِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ مَذْهَبَ الشَّيْعَةِ،..... وَهُوَ فِي الرِّوَايَةِ صَالِحٌ لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ الْجُمْهُورُ عَلَى تَوْثِيقِ الرَّجُلِ إِلَّا أَنْ الذَّهْبِيُّ تَأَثَّرَ بِابْنِ عَدِي فِي أَغْلَبِ كِتَابِهِ وَجَعَلَهُ صَدُوقًا.

٨- وَأَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ لَهُ رِوَايَاتٌ غَيْرَ مَا ذَكَرْتُ، وَهُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ مُتَمَّاسِكٌ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَهُ أَحَادِيثٌ صَالِحَةٌ، عَنْ قَتَادَةَ وَغَيْرِهِ وَعَامَّتُهَا مُسْتَقِيمَةٌ، وَأَرْجُو أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ (١).

أقوال النقاد فيه : قال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه : ثبت في كل المشايخ. وعن يحيى بن معين : ثقة، كان يحيى بن سعيد يروى عنه... وقال النسائي : ثقة. روى له الجماعة، سوى ابن ماجه قال الحافظ في تهذيب التهذيب: لم يذكره أحد ممن صنف في رجال البخاري من القدماء، ولم أر له عنده إلا أحاديث معلقة في " الصحيح " سوى موضع في المزارعة، فقال فيه البخاري : قال لنا مسلم بن إبراهيم حدثنا أبان، فذكر حديثا، فإن كان هذا موصولا فكان ينبغي للمزي أن يرقم لحماد بن سلمة رقم البخاري في الوصل لا في التعليق فإن البخاري قال في الرقاق : قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة، فذكر حديثا، وسيأتي في ترجمة حماد إن شاء الله تعالى. وقال أبو حاتم : هو أحب إلي من همام في يحيى بن أبي كثير. وقال أيضا : هو أحب إلي من شيبان. وقال ابن المديني : كان عندنا ثقة. وقال العجلي : بصري ثقة، وكان يرى القدر ولا يتكلم فيه. وقال أحمد : هو أثبت من عمران القطان. وذكره ابن حبان في الثقات. و قد ذكره ابن الجوزي في الضعفاء، وحكى من طريق الكديمي عن ابن المديني عن القطان قال : أنا لا أروي عنه. ولم يذكر من وثقه، وهذا من

عيوب كتابه يذكر من طعن الراوي ولا يذكر من وثقه، والكديمي ليس بمعتمد، وقد أسلفنا قول ابن معين أن القطان كان يروي عنه فهو المعتمد والله أعلم. وقال الذهبي: الحافظ، الإمام، أبو يزيد البصري، من كبار علماء الحديث، وذكره أبو أحمد بن عدي، فقال: هو متماسك، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ. قُلْتُ: الرَّجُلُ ثِقَةٌ، حُجَّةٌ، قَدْ اِحْتَجَّ بِهِ صَاحِبًا (الصحيح)، وقد رد الذهبي حكاية رد يحيى بن سعيد له فقال: وَأَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ يُؤُسَ الكُدَيْمِيُّ، فَرَوَى عَنْ: عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ لَيْنٌ أَبَانًا، وَقَالَ: لَا أَحَدَّثُ عَنْهُ. فَإِنْ صَحَّ هَذَا، فَقَدْ كَانَ لَا يَرَوِي عَنْهُ، ثُمَّ رَوَى عَنْهُ، وَتَعَيَّرَ اجْتِهَادُهُ. وقال ابن حجر: ثقة له أفراد (١)

خلاصة حاله: جمهور النقاد على توثيق الرجل، وأما ابن عدي فقد ذكر عدة عبارات متنوعة في عدالة الرجل: ١- وهو حسن الحديث ٢- متماسك يُكْتَبُ حَدِيثُهُ ٣- وله أحاديث صالحة... وعامتها مستقيمة، ٤- وأرجو أنه من أهل الصدق. المتأمل في هذه العبارات ودلالاتها يجد أن مجموع هذه العبارات يؤدي إلى أن الرجل ثقة، فالتعبير اللفظي بوصف الصدق بعبارات مختلفة في الموضع الواحد للراوي الواحد يعطينا دلالة على قوته في هذه المرتبة وهذه الدلالات مجتمعة تؤدي إلى الوصف بالتوثيق، ويتأكد هذا من خلال أقوال أئمة الجرح والتعديل الآخرين عند مقارنة الأقوال مع بعضها لهذا الراوي، وبمقارنة مجموع كلام ابن عدي في الراوي، وكلام الأئمة الآخرين نجد أن أئمة النقد على توثيق الرجل، وابن عدي لم يكتب بوصف حال الرجل بعبارة واحدة؛ وإنما تعددت عباراته كما رأيت من قبل، وإذا انضمت هذه العبارات نجد أن مؤداها هو أن الرجل ثقة، لأن ابن عدي لو رأى أن الرجل صدوق لاكتفى بعبارة واحدة، أخيراً الوصف بمستقيم هنا توصيف لحديث الراوي، أما درجته في العدالة فشيء آخر، وهو ما ذكره ابن عدي في ثنايا كلامه، ولكن الراوي الثقة أو

(١) تاريخ البخاري ١/ ٤٥٤، الجرح والتعديل ٢/ ٢٩٩، الثقات ٦/ ٦٨، الكامل في التاريخ ٥ / ٥٠٨، تهذيب الكمال ٢/ ٢٤، الواقي بالوفيات ٥ / ٣٠٠، سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٣١، ميزان الاعتدال ١/ ١٦، من تكلم فيه وهو موثق ٣٠، الكاشف ١/ ٢٠٧، تهذيب التهذيب ١ / ١٠١، تقريب التهذيب ٨٧.

الصدوق الذي وصف حديثه بالمستقيم أعلى من غيره ممن يشاركه في درجته، ممن خلا توصيف حديثه بالمستقيم.

٩- وأبان بْنِ صَمْعَةَ لَهُ مِنْ الرِّوَايَاتِ قَلِيلٌ، وَأَمَّا عَيْبُ عَالِيهِ اخْتِلَاطُهُ لِمَا كَبُرَ وَلَمْ يَنْسَبْ إِلَى الضَّعْفِ لِأَنَّ مَقْدَارَ مَا يَرُويهِ مُسْتَقِيمٌ وَقَدْ رَوَى عَنْهُ البَصْرِيُّونَ مِثْلَ سَهْلِ بْنِ يَوْسُفَ هَذَا، وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، وَأَبُو عَاصِمٍ وَغَيْرِهِمْ بِأَحَادِيثٍ وَكُلُّهَا مُسْتَقِيمَةٌ غَيْرُ مَنْكُورَةٍ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ فِي حَدِيثِهِ شَيْءٌ بَعْدَ مَا تَغَيَّرَ وَاخْتَلَطَ (١).

أقوال النقاد فيه: اتفقت كلمة الحفاظ على اختلاطه، عن يحيى القطان: تغير بأخرة. وكذا قال ابن مهدي. وعن أحمد بن حنبل: صالح. وعن ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال أبو داود: ثقة أنكر في آخر أيامه. وقال العجلي والنسائي: ثقة. روى له البخاري في الأدب، ومسلم، والنسائي وابن ماجه... وذكره ابن حبان في الثقات. وليس له عند مسلم سوى حديث واحد في الأدب متابعه. وقال الذهبي في السير: من كبار المحدثين. وفي الكاشف حكى قول أحمد: صالح، ثم قال: ووثقه غيره لكنه تغير، وفي الميزان: صدوق. وقال ابن حجر: صدوق تغير آخرًا. (٢)

خلاصة حاله: جمهور النقاد على توثيق الرجل، إلا الإمام أحمد قال: صالح، وتابعه الذهبي وابن حجر، والذي يترجح لدي قول الجمهور ابن معين والنسائي والعجلي وأبي داود من أن الرجل ثقة، واتفقوا كذلك على اختلاطه، وقد ساق له ابن عدي حديثاً واحداً، وقد وصف ابن عدي أحاديثه بالقليلة بعد أن سبرها ثم قال: كلها مستقيمة غير منكرة إلا أن يدخل في حديثه شيء بعيد ما تغير واختلط، والذي يهمنا هو أن ابن عدي في هذا الموضوع قد وضع لنا عبارته (مستقيم) بأن المقصود بها أي ليس في حديثه ما ينكر.

(١) الكامل ٢ / ٧٣، ٧٤.

(٢) تاريخ البخاري ١ / ٤٥٢، الجرح والتعديل ١ / ٥٠، الثقات ٦ / ٦٧، تهذيب الكمال ٢ / ١٢، سير أعلام النبلاء ٧ / ٦١، ميزان الاعتدال ١ / ٨، من تكلم فيه وهو موثق ٢٩، الكاشف ١ / ٢٠٧، المختلطين ٤، تهذيب التهذيب ١ / ١٠١، تقريب التهذيب ٨٧.

١٠- أوس بن عبد الله أبو الجوزاء هَذَا يحدث عن عمرو بن مالك النكري يحدث  
عن أبي الجوزاء هَذَا أيضاً، عن ابن عباس قدر عشرة أحاديث غير محفوظة، وأبو  
الجوزاء روى عن الصحابة ابن عباس وعائشة، وابن مسعود وغيرهم وأرجو أنه لا بأس  
به، ولا يصح روايته عنهم أنه سمع منهم ويقول البخاري في إسناده نظر أنه لم يسمع  
من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما لا (١) أنه ضعيف عنده وأحاديثه مستقيمة  
مستغنية عن أن أذكر منها شيئاً في هذا الموضوع (٢).

أقوال النقاد فيه : قال البخاري : في إسناده نظر، ويختلفون فيه. وقال أبو زرعة، وأبو حاتم:  
ثقة. روى له الجماعة. وقال العجلي: بصري تابعي ثقة. وقال ابن حبان في الثقات : كان  
عابداً فاضلاً. وقول البخاري: في إسناده نظر، ويختلفون فيه. إنما قاله عقب حديث رواه له في  
" التاريخ " من رواية عمرو بن مالك البكري، والبكري ضعيف عنده. قال الحافظ في تهذيب  
التهذيب : و قال ابن عدي : . . . . . وقول البخاري : في إسناده نظر. يريد أنه لم يسمع من  
مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة. قلت: حديثه عن  
عائشة في الافتتاح بالتكبير عند مسلم (٣). وذكر ابن عبد البر في التمهيد أيضاً أنه لم يسمع  
منها (٤). وقال جعفر الفريابي في " كتاب الصلاة " : حدثنا مزاحم بن سعيد حدثنا ابن  
المبارك حدثنا إبراهيم بن طهمان حدثنا بديل العقيلي عن أبي الجوزاء قال: أرسلت رسولا إلى  
عائشة يسألها . فذكر الحديث . فهذا ظاهره أنه لم يشافهها، لكن لا مانع من جواز كونه  
توجه إليها بعد ذلك فشافهها، على مذهب مسلم في إمكان اللقاء، والله أعلم،  
وقال: الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة يرسل كثيراً (٥)..

(١) في المطبوعة إلا والتصويب من تهذيب التهذيب.

(٢) الكامل ٢ / ٧٣، ٧٤.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يجمع صفة الصلاة، ... ١ / ٣٥٧، ح ٤٩٨

(٤) التمهيد ٢٠ / ٢٠٥.

(٥) طبقات ابن سعد ٧ / ٢٢٣، طبقات خليفة ت ١٦٦٨، تاريخ البخاري ٢ / ١٦، الجرح والتعديل

٢ / ٣٠٤، الحلية ٣ / ٧٨، تهذيب الكمال ٣ / ٣٩٢، سير أعلام النبلاء ٤ / ٣٧١، ميزان =



خلاصة حاله: جمهور النقاد على توثيق الرجل، إلا أن العبارة التي وردت عن البخاري في ثنايا ترجمته (في إسناده نظر) فهم البعض منها أنه تجريح، وقد أزال إشكال كلام البخاري ابن عدي وفسر كلامه دون تأويل بما لا مزيد عليه حتى ارتضاه ابن حجر في التهذيب ونقله، أما قول ابن عدي في الرجل: وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَا يَصَحُّ رَوَايَتُهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُمْ.. وأحاديثه مستقيمة مستغنية عن أن أذكر منها شيئاً في هذا الموضوع، فقد قال ابن عدي ما قاله من أن الرجل لا بأس به بعد أن قال: روى عن ابن عباس قدر عشرة أحاديث غير محفوظة، وكان ابن عدي اعتبر هذا قدرًا ينقص منه ثم قال: وَلَا يَصَحُّ رَوَايَتُهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُمْ أي من الصحابة، ولم يذكر لنا ابن عدي هذه الأحاديث، ثم قال: وأحاديثه مستقيمة أي خالية مما ينكر عليه وليس فيها شيء غير محفوظ، ويبدو لي أن ابن عدي لو وجد للرجل أحاديث غير محفوظة لذكرها، وإلا لكانت عبارته كالتالي (وباقى أحاديثه مستقيمة) على عادة ابن عدي في سير مرويات الراوي ثم الحكم على ما وجدته، ثم يعطينا حكماً على باقى أحاديثه، والخلاصة أن الرجل ثقة، ولكن آفته تبقى في أنه يرسل كثيراً كما قال ابن حجر، بيد أن ابن حجر دافع عنه في روايته عن السيدة عائشة دون بقية من روى عنهم من الصحابة رضوان الله عليهم.

١١- وَأَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ أَشْهَرُ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ ثِقَاتُ النَّاسِ مِثْلَ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ وَوَكَيْعٍ، وَابْنِ وَهَيْبٍ وَآخِرُهُمُ الْقَعْنَبِيُّ، وَهُوَ عِنْدِي صَالِحٌ وَأَحَادِيثُهُ أَرْجُو أَنْ تَكُونَ مُسْتَقِيمَةً كُلَّهَا وَهَذَا الْحَدِيثُ يَنْفَرِدُ بِهِ مُعَاوِيَةُ عَنْهُ. قَالَ الشَّيْخُ: وَإِنْ كَارُ أَحْمَدُ عَلَى أَفْلَحٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ وَلَا أَهْبِلُ الْعِرَاقَ ذَاتَ عِرْقٍ وَلَمْ يُنْكَرِ الْبَاقِي مِنْ إِسْبَادِهِ وَمَتْنِهِ شَيْئاً (١).

أقوال النقاد فيه: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: صالح. وعن ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: ثقة، لا بأس به. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عدي، عن يحيى بن

=الاعتدال ٢٧٨/١، الكاشف ٢٥٧/١، تهذيب التهذيب ١ / ٣٨٣، خلاصة تذهيب التهذيب

٤١، شذرات الذهب ١ / ٩٣. تقريب التهذيب ١١٦.

(١) الكامل ٢ / ١٢٣.

محمد بن صاعد: كان أحمد ينكر على أفلح يعني قوله: "و لأهل العراق ذات عرق". وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. روى له الجماعة، سوى الترمذي، وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: لم يحدث عنه يحيى. قال: وروى أفلح حديثين منكرين "أن النبي ﷺ أشعر" (١)، وحديث: "وقت لأهل العراق ذات عرق" (٢)... وقال الذهبي في الميزان: هذا الحديث

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الرد على أبي حنيفة...، مسألة إشعار الهدى ٧/ ٢٩٧، ح ١٢٣. وأصل الحديث عند البخاري، كتاب الحج، باب إشعار البدن ٢/ ١٦٩، ح ١٦٩٩. قال ابن حجر: وفيه مشروعية الإشعار وهو أن يكشط جلد البدن حتى يسيل دم ثم يسيلته فيكون ذلك علامة على كوثها هدياً. فتح الباري ٣/ ٥٤٤.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب في المواقيت ٢/ ١٤٣، ح ١٧٣٩ من هذا الطريق وإسناده صحيح، وقال الشيخ شعيب:.... ولهذا العلل في هذه الشواهد (مقات أهل العراق) قال ابن خزيمة في "صحيحه" ٤/ ١٦٠ عقب حديث جابر: قد روي في ذات عرق أنه مقات أهل العراق أخبار غير ابن جريج، لا يثبت عند أهل الحديث شيء منها، قد خرجتها كلها في كتاب الكبير. وقال ابن المنذر- فيما نقله الحافظ في "الفتح" ٣/ ٣٩٠-: لم نجد في ذات عرق حديثاً ثابتاً وأخرج الشافعي في "الأم" ٢/ ١١٨، و"المسند" ١/ ٢٩٢ (بترتيب السندي) عن طاووس، قال: لم يوقت رسول الله ﷺ ذات عرق، ولم يكن حينئذ أهل مشرق، فوقت الناس ذات عرق، ثم قال الشافعي: ولا أحسبه إلا كما قال طاووس. والله أعلم. لكن الحافظ ابن حجر بعد أن أورد بعض هذه الشواهد بإيجاز في "الفتح" ٣/ ٣٩٠ دون ذكر عللها، قال: وهذا يدل على أن للحديث أصلاً، فلعل من قال: إنه غير منصوص لم يبلغه، أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق لا يخلو من مقال... لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى كما ذكرنا. وذكر أنه صحح الحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية والرافعي في "الشرح الصغير"، والنووي في "شرح المهذب" أنه منصوص. ثم قال الحافظ: وإما إعمال من أعله بان العراق لم تكن فتحت يومئذ، فقال ابن عبد البر: هي غفلة، لأن النبي ﷺ وقت المواقيت لأهل النواحي قبل الفتح، لكنه علم أنها ستفتح، فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق. انتهى. وبهذا أجاب الماوردي وآخرون. قلنا: جواب ابن عبد البر فيه نظر، لأن الذي قال: لم تكن يومئذ عراق، هو ابن عمر نفسه، وقد كان في جهة الشام من أسلم، ولذا حد النبي ﷺ لهم ميقاتاً، وقد قال الحافظ: يظهر لي أن مراد من قال: لم يكن العراق يومئذ، أي: لم يكن في تلك الجهة ناس مسلمون... وكل جهة عينها في حديث ابن عمر، كان من قبلها ناس مسلمون بخلاف المشرق، والله أعلم..

يتفرد به المعافى بن عمران، عن أفلح، عن القاسم، عن عائشة. قلت: هو صحيح غريب. وقال الذهبي: صدوق، وقال ابن حجر: ثقة (١)

خلاصة حاله: جمهور النقاد على توثيق الرجل، إلا ما كان من الإمام أحمد والنسائي، وتبعهما الذهبي، حيث جعلوه صدوقا والرجل ثقة، والإمام أحمد أنكر عليه حديثين، ومعلوم أن مقصد الإمام أحمد بالإنكار هو التفرد لا غير، ولذلك حكم الذهبي على الحديث بأنه صحيح غريب، أما النسائي فمتشدد، والرجل وثقه ابن معين وأبو حاتم وابن سعد وروى له الجماعة، فهو ثقة لا ريب، أما كلام ابن عدي: وهو عندي صالح وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة كلها، فحكم ابن عدي عليه بأنه صالح. قلت: لعله تأثر بحكم الإمام أحمد وإلا فالرجل ثقة، ولا أدري كيف حكم عليه ابن عدي بأنه صالح وقد ذكر أثناء رده على الإمام أحمد أن راويا انفرد عنه وهو المعافى بن عمران وهو ثقة، استدرك ابن عدي وقال: وأفلح أشهر من ذلك (المعافى) ثم قال: وقد حدث عنه ثقات الناس، قلت: وكان يجب أن يكون الكلام وهو ثقة؛ وإلا فكيف يستدرك بكون الراوي عنه ثقة، ثم يقول: وهو أشهر من ذلك أي الراوي عنه. والمقصود بقوله: وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة كلها، قلت: أي ليس فيها ما ينكر.

١٢- بُرَيْدُ (٢) بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ هَذَا قَدْ رَوَى عَنْهُ الْأَيْمَةُ وَالثَّقَاتُ مِنَ النَّاسِ وَلَمْ يَرَوْا عَنْهُ أَحَدًا أَكْثَرَ مِمَّا رَوَاهُ أَبُو أُسَامَةَ (٣) عَنْهُ وَأَحَادِيثُهُ مُسْتَقِيمَةٌ (٤)، وَهُوَ صَدُوقٌ وَقَدْ أَدْخَلَهُ أَصْحَابُ الصَّحاحِ فِي صَحاحِهِمْ.... وَقَدْ اعْتَبَرْتُ حَدِيثَهُ فَلَمْ أَرِ فِيهِ حَدِيثًا أَنْكَرُهُ وَأُنْكَرُ مَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ النَّبِيُّ ذَكَرْتُهُ إِذَا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِأُمَّةٍ خَيْرًا فَبَضَّ نَبِيَّهَا

(١) طبقات ابن سعد ١ / ٤٢٩، تاريخ البخاري ٢ / ٥٣، الجرح والتعديل ٢ / ٣٢٣، تهذيب الكمال ٣ / ٣٢١، ميزان الاعتدال ١ / ٢٧٨، الكاشف ١ / ٢٥٥، تهذيب التهذيب ١ / ٣٨٣، تقريب التهذيب ١١٤.

(٢) تصغير برد. تقريب التهذيب ١٢١.

(٣) هو حماد بن أسامة.

(٤) في المطبوعة (عَيْرُ مُسْتَقِيمَةٍ) والتصويب من الميزان وتهذيب ابن حجر.

قَبَلَهَا (١) وَهَذَا طَرِيقٌ حَسَنٌ وَرَوَاهُ ثِقَاتٌ وَقَدْ أَدْخَلَهُ قَوْمٌ فِي صَحَائِهِمْ وَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بَرِيدَ هَذَا بِأَسَا. (٢).

أقوال النقاد فيه : عن يحيى بن معين والعجلي : ثقة. وقال أبو حاتم : ليس بالمتين، يكتب حديثه. وقال عمرو بن علي : لم أسمع يحيى ولا عبد الرحمن يحدثان عن سفيان عنه بشيء قط. وقال النسائي : ليس به بأس. روى له الجماعة. وقد قال النسائي في "الضعفاء" : ليس بذلك القوي. وقال ابن حنبل : يروى مناكير، وطلحة بن يحيى أحب إلى منه. وقال الترمذي : وبريد كوفي ثقة في الحديث، روى عنه شعبة. وعن أبي داود : ثقة. وقال ابن حبان في "الثقات" : يخطيء. وقال الذهبي : صدوق. وقال ابن حجر : ثقة يخطيء قليلا (٣).

خلاصة حاله : الرجل مختلف فيه، والراجح من كلام العلماء أنه صدوق كما قال ابن عدي وتابعه الذهبي، حتى الحافظ ابن حجر أراد أن يلخص حاله فقال عبارة هي إلى الصدوق أقرب، إلا أن مروياته في الصحيحين صحيحة. قال الحافظ: وثقه ابن معين، والعجلي، والترمذي، وأبو داود وقال النسائي: ليس به بأس. وقال مرة: ليس بذلك القوي وقال أبو حاتم: ليس بالمتين. يكتب حديثه. وقال ابن عدي: صدوق وأحاديثه مستقيمة. وأنكر ما رواه.... ومع ذلك فقد أدخله قوم في صحاحهم. وقال أحمد: روى مناكير. قلت (ابن حجر): احتج به الأئمة كلهم. وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة. والمحققون من النقاد كالذهبي وابن حجر نقلوا كلام ابن عدي وارتضوه ولم يعقبوا

(١) أخرجه مسلم في صحيحه تعليقا، كتاب الفضائل، باب: إذا أراد الله رحمة أمة، قبض نبيها قبلها، عن أبي أسامة، عن بريد بن عبد الله، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي، ﷺ قال: "إن الله عز وجل، إذا أراد رحمة أمة من عباده، قبض نبيها قبلها،...." ٤ / ١٧٩١، ح ٢٢٨٨. وقد وصله ابن حبان في صحيحه، كتاب التاريخ، ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ مَا وَصَفْنَا مِنْ أَوْلِ الْحَوَادِثِ هُوَ مِنْ أَمَارَةِ إِزَادَةِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا الْحَيْثُ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ ١٥ / ٢٢، ح ٦٦٤٧.

(٢) الكامل ٢ / ٢٤٦، ٢٤٧.

(٣) التاريخ الكبير ٢ / ١٤٠، معرفة الثقات ٧٨، الضعفاء والمتروكون ٢٣، الجرح والتعديل ٢ / ٤٢٦، الثقات ٦ / ١١٦، تهذيب الكمال ٤ / ٥٠، ميزان الاعتدال ١ / ٣٠٥، سير أعلام النبلاء ٦ / ٢٥١، تهذيب التهذيب ١ / ٤٢١، تقريب التهذيب ١٢١، مقدمة فتح الباري (٣٩٢)

عليه، أما كلام ابن عدي : وَأَحَادِيثُهُ مُسْتَقِيمَةٌ وَهُوَ صَدُوقٌ وَقَدْ أَدْخَلَهُ أَصْحَابُ  
الصَّحاحِ فِي صَحاحِهِمْ.... وَقَدْ اعْتَبَرْتُ حَدِيثَهُ فَلَمْ أَرِ فِيهِ حَدِيثًا أَنْكَرُهُ وَأُنْكَرُ مَا رَوَى  
هَذَا الْحَدِيثَ الْأَبْدِي ذَكَرْتُهُ.... وَهَذَا طَرِيقٌ حَسَنٌ وَرَوَاهُ ثِقَاتٌ وَقَدْ أَدْخَلَهُ قَوْمٌ فِي  
صَحاحِهِمْ وَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِرِيدِ هَذَا بِأَسَا. نخلص منه إلى أن المراد بعبارة مستقيم هنا  
أي ليس له ما ينكر عليه بدليل تنمة كلامه : وقد اعتبرت حديثه فلم أر.... مع اعتراف  
ابن عدي أن أصحاب الصحاح أدخلوه ( أي حديثه ) في كتبهم يشير بهذا إلى البخاري  
ومسلم وغيرهما، ثم لخص ابن عدي حاله بعبارتين ( صدوق، ليس به بأس ) وبانضمام  
العبارتين ومجمل سياق الكلام يتبين أن هذا الرجل صدوق، أو فوجه ودون الثقة، وقد جعله  
البعض ثقة، وإن كان ابن عدي يترجح لديه أنه صدوق. أما حكمه على الحديث الذي  
أنكره... وَهَذَا طَرِيقٌ حَسَنٌ وَرَوَاهُ ثِقَاتٌ فصحيح لأن رواه ثقات إلا راويه (بريد)  
فصدوق. جدير بالذكر أن ابن عدي حكم على الحديث الذي اعتبر من أنكر ما روي له أنه  
روي بطريق حسن ورواه ثقات فلعل ابن عدي يريد أو يشير إلى بعض العلماء الذين اعتبروا  
التفرد نكارة خاصة أن بريد هذا قد انفرد بهذا الحديث.

١٣- وجعفر بن بُرقان (١) هَذَا مشهور معروف من الثقات وقد روى عَنْهُ النَّاسُ  
التُّورِيَّ فَمِنْ دُونِ وَلِهِ نَسَخَ يَرُويهَا عَنْ مِيمُونَ بْنِ مَهْرَانَ وَالزُّهْرِيَّ وَغَيْرِهِمَا، وَهُوَ ضَعِيفٌ  
فِي الزُّهْرِيَّ خَاصَةً وَكَانَ أَمِيًّا وَيَقِيمُ رِوَايَتَهُ عَنْ غَيْرِ الزُّهْرِيَّ وَثَبَتَ فِي مِيمُونَ بْنِ مَهْرَانَ  
وَغَيْرِهِ وَأَحَادِيثُهُ مُسْتَقِيمَةٌ حَسَنَةٌ، وَإِنَّمَا قِيلَ ضَعِيفٌ فِي الزُّهْرِيَّ لِأَنَّ غَيْرَهُ عَنِ الزُّهْرِيَّ  
أَثَبَتْ مِنْهُ بِأَصْحَابِ الزُّهْرِيَّ الْمَعْرُوفِينَ مَالِكًا، وَابْنَ عُيَيْنَةَ وَيُونُسَ وَشُعَيْبَ وَعَقِيلَ وَمَعْمَرَ  
فَإِنَّمَا أَرَادُوا أَنْ هُوَ لَأَخَصَ بِالزُّهْرِيَّ وَهُمْ أَثَبَتْ مِنْ جَعْفَرٍ لِأَنَّ جَعْفَرَ ضَعِيفٌ فِي  
الزُّهْرِيَّ لَا غَيْرَ (٢).

أقوال النقاد فيه : قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : إذا حدث عن غير

(١) يضم الموحدة وسكون الراء بعدها قاف. تقريب التهذيب ١٤٠.

(٢) الكامل ٢ / ٣٧٣، ٣٧٤.

الزهري فلا بأس به وفي حديث الزهري يخطيء وعن يحيى بن معين : كان جعفر بن برقان أمياً، وهو ثقة. وقال في موضع آخر : ثقة، ويضعف في روايته عن الزهري. وقال في موضع آخر : ليس بذلك في الزهري. وعنه : كان جعفر بن برقان أمياً، فقلت له : جعفر بن برقان كان أمياً ؟ قال : نعم، فقلت له : فكيف روايته ؟ فقال : كان ثقة صدوقاً، وما أصح روايته عن ميمون بن مهران وأصحابه. فقلت : أما روايته عن الزهري ليست بمستقيمة ؟ قال : نعم، وجعل يضعف روايته عن الزهري. وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن يحيى بن معين : ثقة فيما روى عن غير الزهري، وأما ما روى عن الزهري فهو فيه ضعيف، وكان أمياً لا يكتب، فليس هو مستقيم الحديث عن الزهري، وهو في غير الزهري أصح حديثاً. وقال على بن الحسين بن الجنيد عن محمد بن عبد الله بن نمير : ثقة، أحاديثه عن الزهري مضطربة. وقال يعقوب بن سفيان : حدثنا أبو نعيم قال : حدثنا جعفر بن برقان، وهو جزري ثقة، وبلغني أنه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، وكان من الخيار. وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقاً له رواية وفقه وفتوى في دهره، وكان كثير الخطأ في حديثه. وقال العجلي : ثقة. وقال النسائي : ليس بالقوي في الزهري، وفي غيره لا بأس به. وعن سفيان بن عيينة : حدثنا جعفر بن برقان، وكان ثقة بقية من بقايا المسلمين. قال سفيان الثوري : ما رأيت أفضل من جعفر بن برقان. روى له البخاري في الأدب والباقون. وقال الذهبي : صدوق مشهور. وقال ابن حجر : صدوق يهم في حديث الزهري (١)

خلاصة حاله: اتفقت كلمة النقاد على تضعيف الرجل في الزهري، أما عن غير الزهري فالمحققون من النقاد على قبول حديثه، ولكنهم يتفاوتون في درجة القبول فمنهم من وثقه ومنهم من جعله صدوقاً، وإن كنت أرى أنه ثقة في غير الزهري وهذا هو الواضح من عبارة ابن عدي : وثبتوه...، ووثقه ابن عيينة وابن معين والعجلي وابن سعد، والرجل روى له

(١) الطبقات الكبرى ٤٨٢/٧، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/٤١٩، التاريخ الكبير ١٨٧/٢، معرفة الثقات ٩٦، الجرح والتعديل ٢ / ٤٧٤، الثقات ١٣٦/٦، تهذيب الكمال ١١/٥، الكاشف ٢٩٣/١، ميزان الاعتدال ١ / ٤٠٣، من تكلم فيه وهو موثق ٥٩، تهذيب التهذيب ٢ / ٨٤، تقريب التهذيب ١٤٠.

مسلم، وخلاصة حال الرجل أنه ثقة في غير الزهري أما في الزهري فضعيف إذا خولف من أصحاب الزهري أما إذا وافق أصحاب الزهري فيقبل حديثه، وقد ظهرت عبارة مستقيم في أثناء حوار لابن معين... فقلت: أما روايته عن الزهري ليست بمستقيمة؟ قال: نعم، وجعل يضعف روايته عن الزهري. فهذه العبارة تدخل في سياق أن المراد بوصف غير مستقيم ضعيف ويخالف وتنكر روايته عنه، أما ابن عدي فقال: وهو ضعيف في الزهري خاصة وكان أميا وبقيم روايته عن غير الزهري وثبتوه في ميمون بن مهران وغيره وأحاديثه مستقيمة حسنة، فقد ضعف روايته عن الزهري فقط، بل جعل روايته عن غير الزهري ثابتة وتعني هنا تمام الضبط، ثم وصف أحاديثه بأنها مستقيمة حسنة أي ليس فيها ما يخالف ولا تنكر عليه، وإن كان ابن عدي حلال حال الرجل بما لا يزيد عليه.

١٤ - الجراح بن مليح... ولأبي وكيع هذا أحاديث صالحة وروايات مستقيمة وحديثه لا بأس به، وهو صدوق ولم أجد في حديثه منكر فأذكره وعمامة ما يرويه عنه ابنه وكيع وقد حدث عنه غير وكيع الثقات من الناس (١)

أقوال النقاد فيه: قال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: ضعيف الحديث، وهو أمثل من أبي يحيى الحماني. وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين: ليس به بأس. وقال ابن أبي مريم، عن ابن معين: ليس به بأس، يكتب حديث. وفي موضع آخر: ثقة. وقال عباس الدوري، عن ابن معين: ثقة. وقال ابن عمار الموصلي: ضعيف. وقال أبو داود: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو بكر البرقاني: سألت أبا الحسن الدارقطني عن الجراح أبي وكيع فقال: ليس بشيء، وهو كثير الوهم، قلت: يعتبر به؟ قال: لا. وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال العجلي: لا بأس به، وابنه أنبل.

(١) التاريخ لابن معين: ٧٨، التاريخ الكبير ٢ / ٢٢٧، الجرح والتعديل ٢ / ٥٢٣، المجروحين ١ / ٢١٩، تاريخ بغداد ٧ / ٢٥٢، تهذيب الكمال: ١٨٩، تهذيب التهذيب ١ / ١٠٣ / ١، ميزان الاعتدال ١ / ٣٨٩، سير أعلام النبلاء ٩ / ١٦٨، الكاشف ١ / ١٨١، تهذيب التهذيب ٢ / ٦٦، خلاصة تهذيب الكمال: ٦١.

منه. وقال الأزدي : يتكلمون فيه، وليس بالمرضي عندهم. وقال ابن حبان : كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل. وقال الذهبي في الكاشف : وثقه أبو داود، ولينه بعضهم. وفي الميزان : وكان فيه ضعف وعسر الحديث. وفي من تكلم فيه وهو موثق : صدوق وثقه ولينه بعضهم، وقال ابن حجر: صدوق يهمل، روى له البخاري في الأدب، والباقون، سوى النسائي. (١)

خلاصة حاله : الرجل مختلف فيه، وثقه البعض وضعفه آخرون، حتى ابن معين اختلفت كلمته فيه، وهذا محمول على تغير اجتهاد وإن كان الغالب على كلامه توثيقه، والخلاصة فيه أنه صدوق كما قال الذهبي وابن حجر، أما ابن عدي فأخرج له ستة أحاديث وقال : أحاديث صالحة وروايات مستقيمة وحديثه لا بأس به، وهو صدوق ولم أجد في حديثه منكرًا فأذكره، وخالصة ابن عدي ذكرها بعد استقراء لأقوال النقاد فيه، حتى عن الذهبي وابن حجر تابعا ابن عدي في الحكم عليه، وعبارته (... وروايات مستقيمة ) المقصود بها من خلال السياق أي ليس فيها ما ينكر أو يضعف بسببه. فقد وصف روايته بالمستقيمة، وحديثه بأنه لا بأس به وحاله العام عنده ( صدوق )، ففرق بين حال الراوي وحال روايته

١٥ \_ ولحميد بن هلال أحاديث كثيرة وقد حدث عنه الناس والأئمة وأحاديثه مستقيمة والذي حكاه يحيى القطان أن محمد بن سيرين لا يرضاه لا أدري ما وجهه فلعله كان لا يرضاه في معنى آخر ليس الحديث وأما في الحديث فإنه لا بأس به ورواياته (٢).

(١) التاريخ لابن معين: ٧٨، التاريخ الكبير ٢ / ٢٢٧، الجرح والتعديل ٢ / ٥٢٣، المجروحين ١ / ٢١٩، تاريخ بغداد ٧ / ٢٥٢، تهذيب الكمال ٤ / ٥١٧، تهذيب التهذيب ١ / ١٠٣ / ١، الكاشف ١٦٨ / ٩، من تكلم فيه وهو موثق ٥٧، ميزان الاعتدال ١ / ٣٨٩، الكاشف ١ / ٢٩٠، تهذيب التهذيب ٢ / ٦٦، تقريب التهذيب ١٣٨.  
(٢) الكامل ٣ / ٨١.



أقوال النقاد فيه : حُميد بن هلال أبو نصر البصري، من الوسطي من التابعين، عن يحيى بن سعيد القطان : كان ابن سيرين لا يرضى حميد بن هلال. قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : فذكرت ذلك لأبي فقال : دخل في شيء من عمل السلطان، فلهذا كان لا يرضاه، وكان في الحديث ثقة. وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين : ثقة. وكذلك قال النسائي. و عن أبي هلال الراسبي: ما كان بالبصرة أعلم من حميد بن هلال، روى له الجماعة، قال قتادة : (ما كانوا يفضلون أحداً عليه في العلم)، وثقه ابن معين وأبو حاتم وابن سعد والعجلي والنسائي. وقال الذهبي : الإمام، الحافظ، الفقيه. وقال ابن حجر : ثقة عالم توقف فيه ابن سيرين لدخوله في عمل السلطان. وذكره ابن حبان في الثقات (١).

خلاصة حاله : الرجل أجمع الناس على توثيقه، ولعل ابن عدي أورد الرجل في كامله لرأي ابن سيرين فيه، وإلا فالرجل متين ثقة. قال الذهبي : وهو في كامل ابن عدي مذكور، فلهذا ذكرته وإلا فالرجل حجة. أما كلام ابن عدي : وأحاديثه مستقيمة والذي حكاه يحيى القطان أن محمد بن سيرين لا يرضاه لا أدري ما وجهه فلعله كان لا يرضاه في معنى آخر ليس الحديث وأما في الحديث فإنه لا بأس به وبرواياته، فالمقصود بأن أحاديثه مستقيمة أي ليس فيها ما ينكر، وقد أول ابن عدي عدم رضا ابن سيرين بتأويل جميل، وإن كان أبو حاتم ذكر ذلك صريحاً ونقله ابن حجر أن المقصود : دخوله في عمل السلطان، غير أن ابن عدي لم يوفق إلى خلاصة حال الرجل : وأما في الحديث فإنه لا بأس به وبرواياته، فالرجل ثقة بل في أعلى درجات الضبط.

(١) الطبقات الكبرى ٢٣١/٧، معرفة الثقات ٣٢٥/١، الجرح والتعديل ٢٣٠/٣، الثقات ١٤٧/٤، تهذيب الكمال ٤٠٣/٧ : ٤٠٦، سير أعلام النبلاء ٣٠٩ / ٥، ميزان الاعتدال ٦١٦ / ١، تقريب التهذيب ١٨٢/١.

١٦- قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ وَلِلرَّبِّيعِ بَيْنَ صَبِيحِ أَحَادِيثُ صَالِحَةٌ مُسْتَقِيمَةٌ وَلَمْ أَرْ لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرًا جِدًّا وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ وَبِرَوَايَاتِهِ. (١).

أقوال النقاد فيه : قال ابن عمار الموصلي : كان يحيى بن سعيد لا يرضاه. وقال عفان بن مسلم : أحاديثه كلها مقلوبة. وقال أبو داود، عن أبي الوليد : ما تكلم أحد في الربيع إلا والربيع فوجه. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه : لا بأس به رجل صالح. وقال عثمان بن سعيد الدارمي : سألت يحيى بن معين عن الربيع بن صبيح فقال : ليس به بأس، كأنه لم يطره، قلت : هو أحب إليك أو المبارك ؟ قال : ما أقرهما. قال عثمان المبارك عندي فوجه فيما سمع من الحسن إلا أنه ربما دلس. وقال محمد بن سعد، والنسائي : ضعيف. وقال أبو زرعة : شيخ صالح صدوق. وقال أبو حاتم : رجل صالح، والمبارك بن فضالة أحب إلى منه. وعن شعبة: الربيع بن صبيح من سادات المسلمين. استشهد به البخاري في " الكفارات "، وروى له الترمذي وابن ماجه. وقال العقيلي في الضعفاء: بصري، سيد من سادات المسلمين. وقال العجلي : لا بأس به. وقال الفلاس : ليس بالقوي. وحكى بشر بن عمر، عن شعبة أنه عظم الربيع بن صبيح. وقال ابن حبان : كان من عباد أهل البصرة وزهادهم، وكان يشبه بيته بالليل بيت النحل من كثرة التهجد، إلا أن الحديث لم يكن من صناعته، فكان يهتم فيما يروى كثيرا، حتى وقع في حديثه المناكير من حيث لا يشعر، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، وقال الذهبي : صدوق عابد، ضعفه النسائي. وقال ابن حجر : صدوق سيء الحفظ، وكان عابدا مجاهدا (٢).

خلاصة حاله : الرجل مختلف فيه بين النقاد مع اتفاقهم على كونه عابدا، خلاصة حال الرجل هو كما ذكر ابن عدي أنه لا بأس به، وقد روى له البخاري تعليقا والترمذي وابن

(١) الكامل ٤/٤١.

(٢) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي ١١١، الجرح والتعديل ٢٩٦/١، تهذيب الكمال ٨٩/٩، سير أعلام النبلاء ٧/٢٨٧، الكاشف ٣٩٢/١، تهذيب التهذيب ٢١٤/٣، تقريب التهذيب ٢٠٦، لسان الميزان ٧/٢١٥.

ماجة، وقد تابع ابن عدي الذهبي في حكمه، أما ما قاله ابن عدي : (له أحاديث صالحة مستقيمة، ولم أر له حديثاً منكراً جداً، وأرجو أنه لا بأس به ولا برواياته)، فالمقصود بأن له أحاديث صالحة مستقيمة أي صالحة للاحتجاج مستقيمة أي ليس فيها ما ينكر بدليل عبارته ولم أر له حديثاً منكراً جداً.

١٧\_ ولأبي العالية الرياحي أحاديث صالحة غير ما ذكرت وأكثر ما نقم عليه من هذا الحديث حديث الضحك في الصلاة وكل من رواه غيره فإنما مدارهم ورجوعهم إلى أبي العالفة والحديث له وبه يعرف ومن أجل هذا الحديث تكلموا في أبي العالفة وسائر أحاديثه مستقيمة صالحة (١)

أقوال النقاد فيه : أبو العالفة الرياحي (٢) هو رُفيع (٣) بن مهران البصري، من كبار التابعين، روى له الجماعة، روى عن أبي بن كعب وأنس بن مالك . رضي الله عنهما . وعدة، وعنه الربيع بن أنس وثابت البناني وطائفة، وقال ابن أبي داود : (ليس أحد بعد الصحابة أعلم بالقرآن من أبي العالفة)، وقال ابن معين وأبو زرعة والعجلي وابن سعد واللالكائي وابن حجر : (ثقة)، زاد اللالكائي : (مجمع على ثقته)، وزاد ابن حجر : (كثير الإرسال) (٤).

خلاصة حاله : الرجل مجمع على توثيقه، والمقصود من كلام ابن عدي :... وسائر أحاديثه مستقيمة صالحة، أي أحاديثه مستقيمة ليس فيها ما ينكر بخلاف حديث القهقهة، وصالحة أي للاحتجاج، وتوضح بهذا مضمون كلامه بوصف المستقيم من خلال سياق الكلام.

(١) الكامل ١٠٥/٤.

(٢) الرياحي : بكسر الراء وفتح الياء نسبة إلى رياح بن يربوع بطن من تميم، اللباب ٤٦/٢.

(٣) رُفيع : مصغراً، المغني في ضبط أسماء الرجال، ص: ١١٢.

(٤) ترجمته في : الطبقات الكبرى ١١٢/٧ : ١١٦، الجرح والتعديل ٥١٠/٣، تهذيب الكمال ٢١٤/٩

: ٢١٨، الكاشف ٣٩٧/١، تهذيب التهذيب ٢٤٦/٣، تقريب التهذيب ٢١٠.

١٨ - ولسعید بن سالم له غير ما ذكرت من الحديث، وهو حسن الحديث وأحاديثه مستقيمة ورأيت الشافعي كثير الرواية عنه كتب عنه بمكة، عن ابن جريج والقاسم بن معن وغيرهما، وهو عندي صدوق لا بأس به مقبول الحديث (١).

أقوال النقاد فيه : عن يحيى بن معين : ليس به بأس. وفي رواية : ثقة. قال عثمان : ليس بذلك في الحديث. وقال أبو زرعة : هو عندي إلى الصدق ما هو. وقال أبو حاتم : محله الصدق. وقال محمد بن عبد الله المقرئ : كان مرجحاً (٢). وقال أبو داود : صدوق، يذهب إلى الإرجاء. وقال النسائي : ليس به بأس، وقال يعقوب الفسوي : كان له رأى سوء، وكان داعية، يرغب عن حديثه. وقال العجلي : كان يرى الإرجاء، وليس بحجة. وقال البخاري : يرى الإرجاء. وكذا قال ابن حبان، وزاد : ويهم في الأخبار حتى يجيء بها مقلوبة حتى خرج عن حد الاحتجاج به. وكان الشافعي يقول : كان سعيد القداح يفتي بمكة، ويذهب إلى قول أهل العراق. وقال العقيلي : كان يغلو في الإرجاء، وقال الذهبي : الإمام، المحدث، وقال ابن حجر : صدوق يهم، ورمي بالإرجاء، وكان فقيهاً (٣).

(١) الكامل ٤/٤٥٤.

(٢) الإرجاء على معنيين: أحدهما: بمعنى التأخير كما في قوله تعالى: { قَالُوا أَرْجَا وَأَخَاهُ } الأعراف آية ١١١، أي أمهله وأخره. والثاني: إعطاء الرجاء. أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح، لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد. وإما بالمعنى الثاني فظاهر، فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة. وقيل الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا؛ من كون من أهل الجنة، أو من أهل النار. فعلى هذا: المرجئة، والوعيدية فرقتان متقابلتان. وقيل الإرجاء: تأخير علي رضي الله عنه عن الدرجة الأولى إلى الرابعة. فعلى هذا المرجئة والشيعية فرقتان متقابلتان. الملل والنحل ١٣٩..

(٣) تاريخ ابن معين: ٢٠٠، التاريخ الكبير ٣ / ٤٨٢، الضعفاء الصغير: ٥٠، المعرفة والتاريخ ٣ / ٥٤، الضعفاء للعقيلي: ١٥١، الجرح والتعديل ٤ / ٣١، كتاب المجروحين والضعفاء ١ / ٣٢٠، اللباب ٣ / ١٧، تهذيب الكمال ١٠ / ٤٥٤، سير أعلام النبلاء ٩ / ٣١٩، ميزان الاعتدال ٢ / ١٣٩، الكاشف ٢ / ١٣٩، تهذيب التهذيب ٤ / ٣٥، تقريب التهذيب ٢٣٦.

خلاصة حاله : الرجل مختلف فيه بين النقاد، والمحققون منهم كابن عدي والنسائي وأبو حاتم وأبو زرعة والذهبي وابن حجر على كونه صدوقا مقبول الحديث هذا النوع من الإرجاء لا يعد قدحا في حق القائل به. وقد قال الذهبي في "الميزان" : الإرجاء مذهب العدة من جلة العلماء لا ينبغي التحامل على قائله. وكلام ابن عدي: وهو حسن الحديث وأحاديثه مستقيمة أي ليس له من حديثه ما ينكر أو يخالف فيه إلا حديثا واحدا أخرجه له ابن عدي ثم قال : وهو عندي صدوق لا بأس به مقبول الحديث وهذا وصف لحال الراوي بعد أن وصف ابن عدي حديثه بالمستقيم، قلت : وهذه الأقوال في الراوي مجتمعة تعطي دلالة على أنه دون الثقة وفوق الصدوق.

١٩ - قال ابن عدي، وأبو الزناد من فقهاء أهل المدينة ومحدثيهم ورواة أخبارهم وحدث عنه الأئمة مثل مالك والثوري وغيرهما ولم أذكر له من الرواية شيئا لكثرة ما يرويه لأن أحاديثه مستقيمة كلها، وهو كما قال ابن معين ثقة حجة. (١).

أقوال النقاد فيه : هو عبد الله بن ذكوان (٢) أبو الزناد (٣)، من صغار التابعين، روى له الجماعة، عن أحمد بن حنبل : (كان سفيان يسمي أبا الزناد أمير المؤمنين في الحديث)، وقال ابن معين وابن حنبل والعجلي وأبو حاتم والنسائي والذهبي وابن حجر: (ثقة)، زاد ابن معين : (حجة)، وزاد العجلي : (مدني، تابعي، سمع من أنس بن مالك)، وزاد أبو حاتم : (فقيه، صالح الحديث، صاحب سنة، وهو ممن تقوم به الحجة إذا روى عنه الثقات)، وزاد الذهبي : (الإمام، ثبت)، وزاد ابن حجر : (فقيه) (٤).

(١) الكامل ٢١١/٥.

(٢) ذكوان: بفتح الذال وسكون الكاف، المغني في ضبط أسماء الرجال، ص: ١٠٦.

(٣) الزناد : بكسر الزاي، المرجع السابق، ص: ١٢٠.

(٤) معرفة الثقات ٢٦/٢، الجرح والتعديل ٤٩/٥، الثقات ٦/٧، تهذيب الكمال ٤٧٦/١٤، الكاشف

٥٤٩/١، تهذيب التهذيب ١٧٨/٥، وما بعدها، تقريب التهذيب ٣٠٢.

خلاصة حاله : الرجل متفق على إمامته وتوثيقه، وقد استقرأ ابن عدي حديثه فلم يجد له ما ينكر عليه أو يخالف فيه فأحاديثه مستقيمة كلها، وعلى هذا فالرجل ثقة ثبت، وأحاديثه مستقيمة، قلت : ومرتبة الثقة الثبت وحديثه مستقيم أعلى مرتبة ممن قيل فيه ثقة ولكن له أحاديث يخالف فيها أو أنكرت عليه.

٢٠- عائذ بن حبيب... روى هُوَ عن هشام بن عروة أحاديث أنكرت عليه وسائر

#### أحاديثه مستقيمة (١).

أقوال النقاد فيه : عن أحمد بن حنبل قال : كان شيخا جليلا عاقلا وأحسن الشاء عليه. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، قلت لأبي : عائذ بن حبيب ؟ قال : ذاك ليس به بأس، قد سمعنا منه. و عن يحيى بن معين : ثقة. وفي رواية : صويلح. وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني : غال زائغ. وقال سعيد بن عمرو البردعي : شهدت أبا حاتم يقول لأبي زرعة : كان يحيى بن معين يقول : يوسف السمطي زنديق، وعائذ بن حبيب زنديق. فقال له أبو زرعة : أما عائذ بن حبيب فصدوق في الحديث، وأما يوسف السمطي فذاهب الحديث. كان يحيى يقول : كذاب. قال سعيد بن عمرو : فرأيت هذه الحكاية التي حكاها أبو حاتم عندي عن بعض شيوخنا عن يحيى : كان عائذ بن حبيب " زيدي "، وهو بهذا أشبه، والله أعلم. و ذكره ابن حبان في الثقات. روى له النسائي، وابن ماجه، وقال ابن حجر : صدوق رمى بالتشيع (٢).

خلاصة حاله : الرجل مختلف فيه، والمجرحون له لتشيعه وابن معين متشدد، والجوزجاني متحامل عليه، ولكن المعتدلين من الرجال على قبول حديثه، وعليه فهو صدوق متشيع فحديثه حسن إلا أن يكون حديثا يدعو إلى بدعته فيرد، والذهبي نقل عن ابن عدي: روى أحاديث أنكرت عليه، وسائر أحاديثه مستقيمة، ولم يسق له شيئا، ولعل الذهبي لم يتنبه إلى عبارة ابن عدي فابن عدي قصد أن الذي أنكرت عليه هي الأحاديث التي رواها عن هشام بن عروة

(١) الكامل ٦٣/٧.

(٢) تاريخ ابن معين (الدوري): ٣/ ٣٥٣، التاريخ الكبير ٧/ ٦٠، أحوال الرجال ٩٢، الجرح والتعديل

٧/ ١٧، تهذيب الكمال ١٤/ ٩٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٦٣، الكاشف ١/ ٥٢٨، تهذيب

التهذيب ٥/ ٨٨، تقريب التهذيب ٢٨٩.

وحده، أما سائر أحاديثه فمستقيمة، أي لم تنكر عليه، مع ابن معين لم يسق له أي حديث وإن كان أقوال النقاد يكاد يخرج منه من دائرة الغلو في التشيع إلى درجة أقرب ما تكون لأهل السنة حيث إن الأمر أشبه بكونه زيدياً (١) معتدلاً لا شيعياً مغالياً، وهذا واضح من كلام ابن معين وتعليق المزي عليه.

## ٢١- وللمبارك بن فضالة غير ما ذكرت أحاديث وعمامة أحاديثه أرجو أن تكون

مستقيمة فقد احتمل من قد رمي بالضعف أكثر ما رمي مبارك به (٢).

أقوال النقاد فيه : مبارك بن فضالة<sup>(٣)</sup>، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه، واستشهد به البخاري في (الصحيح). أثنى عليه يحيى بن سعيد، وقال أحمد: (كان يُدلس)، وقال أبو زرعة: (يدلس كثيراً إذ قال حدثنا فهو ثقة)، وعن أبي داود: (كان شديد التدليس) وضعفه ابن سعد والنسائي، وقال ابن معين والعجلي: (لا بأس به)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال (كان يُخطئ). وقال الذهبي: الحافظ، المحدث، الصادق، الإمام، من كبار علماء البصرة. وقال ابن حجر: (صدوق يُدلس ويُسوي) (٤) (٥).

(١) الزيدية: أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة رضي الله عنها، الزيدية إحدى فرق الشيعة، ومؤسسها زيد بن علي كان يرى صحة إمامة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم جميعاً، ولم يقل أحد منهم بتكفير أحد من الصحابة ومن مذهبهم جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل.. الملل والنحل ١٥٤ وما بعدها، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب ١/٧٦.

(٢) الكامل ٨/٢٦.

(٣) فضالة: بفتح الفاء والضاد، المغني في ضبط أسماء الرجال، ١٩٦.

(٤) ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة في طبقات المدلسين وهي: (من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثه إلا بما صرحوا فيه بالسماع)، انظر طبقات المدلسين، ص: ٤٣. وتدليس التسوية: صورته أن يروي حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول، فيسقط الذي في السند، ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني، بلفظ محتمل، فيستوي الإسناد، كُله ثقات. وهذا شر أقسام التدليس شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٤٢.

(٥) الطبقات الكبرى ٧/٢٧٧، معرفة الثقات ٢/٢٦٣، الضعفاء والمتروكين ص ٩٨، الجرح والتعديل ٨/٣٣٨، تهذيب الكمال ٢٧/١٨٠: ١٨٩، الكاشف ٢/٢٣٨، سير أعلام النبلاء ٧/٢٨١، =

خلاصة حاله : الرجل مختلف فيه، وأكثر ما نقم عليه بسبب التذليل، والمعتدلون من النقاد على قبول حديثه إذا صرح بالتحديث، وابن عدي قال بعد استقراء لحديثه : وعامة أحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة فقد احتمل من قد رمي بالضعف أكثر ما رمي مبارك به، ويقصد بهذا أن أحاديثه ليس فيها ما ينكر عليه وعبارته الأخيرة تبين أن حاله عنده انه صدوق، فحديثه مستقيم، وقد قبل النقاد أحاديث ضعفاء أكثر منه، وقد ساق له ابن عدي ثمانية أحاديث، وقال الذهبي : قِيلَ: حَدِيثُهُ نَحْوُ الْمَأْتَتَيْنِ.

٢٢- ومحاضر بن المورع هذا قد روى، عَنِ الْأَعْمَشِ أَحَادِيثَ صَالِحَةٍ مُسْتَقِيمَةٍ وَغَيْرِهِ إِذَا رَوَى عَنْ غَيْرِهِ كَذَلِكَ وَلَمْ أَرِ فِي رِوَايَاتِهِ حَدِيثًا مُنْكَرًا فَأَذْكُرُهُ إِذَا رَوَى عَنْهُ ثِقَةً (١).

أقوال النقاد فيه : مُحَاضِرٌ (٢) بِنِ الْمَوْرَعِ (٣)، رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ قَانِعٍ وَمُسْلِمَةُ بِنُ قَاسِمٍ : (ثِقَةٌ)، زَادَ ابْنُ سَعْدٍ : (صَدُوقٌ مُمْتَنِعٌ عَنِ التَّحْدِيثِ ثُمَّ حَدَّثَ بَعْدَ)، وَزَادَ مُسْلِمَةُ بِنُ قَاسِمٍ : (مَشْهُورٌ)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ : (صَدُوقٌ) وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : (لَيْسَ بِالْمُتَيْنِ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ : (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)، وَقَالَ ابْنُ عَدِي : (وَلَمْ أَرِ فِي أَحَادِيثِهِ مُنْكَرًا فَأَذْكُرُهُ إِذَا رَوَى عَنْهُ ثِقَةً)، وَقَالَ الْذَّهَبِيُّ : (صَدُوقٌ مَغْفَلٌ)، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ : (صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ) (٤).

خلاصة حاله : والخلاصة أنه صدوق، وكلام ابن عدي : ومحاضر بن المورع هذا قد روى عَنِ الْأَعْمَشِ أَحَادِيثَ صَالِحَةٍ مُسْتَقِيمَةٍ وَغَيْرِهِ إِذَا رَوَى عَنْ غَيْرِهِ كَذَلِكَ وَلَمْ أَرِ فِي رِوَايَاتِهِ

= تهذيب التهذيب ١٠/٢٧: ٢٨، تقريب التهذيب ٥١٩.

(١) الكامل ٨/١٩٤.

(٢) مُحَاضِرٌ: ميم مضمومة وحاء مهملة وكسر ضاد، المغني في ضبط أسماء الرجال ص ٢٢٢.

(٣) الْمَوْرَعُ : بضم الميم، وفتح الواو، وتشديد الراء المكسورة، المرجع السابق، ص: ٢٤٣.

(٤) الطبقات الكبرى ٦/٣٩٨، الجرح والتعديل ٨/٤٣٧، الثقات ٧/٥١٣ تهذيب الكمال ٢٧/٢٥٨ :

٢٦١، الكاشف ٢/٢٤٣، تهذيب التهذيب ١٠/٤٦، تقريب التهذيب ٥٢٠



حَدِيثًا مُنْكَرًا فَأَذْكُرُهُ إِذَا رَوَى عَنْهُ ثِقَةً، يستفاد من كلامه : أولاً أن محاضر روى عن الأعمش وروى عن غير الأعمش أحاديث صالحة مستقيمة أي ليس فيها ما ينكر، ولم يجد له ابن عدي أي حديث منكر خاصة إذا روى عنه ثقة خاصة أن ابن عدي لم يسق له أي حديث، وبمفهوم المخالفة إذا روى عنه ضعيف فيتوقف في روايته لسببين أحدهما : أنه كان مدلساً، ثانيهما : أنه كان مغفلاً.

٢٣ - قَالَ الشَّيْخُ: وَلِيزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَحَادِيثٌ مُسْتَقِيمَةٌ عَنْ كُلِّ مَنْ يَرْوِي عَنْهُ،  
وَأَيْمًا أَنْكَرْتُ عَلَيْهِ أَحَادِيثَهُ رَوَاهَا، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا  
بَأْسَ بِهِ وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَدُوقًا. (١).

أقوال النقاد فيه : قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه : ثقة. وعن يحيى بن معين :  
يزيد بن إبراهيم أثبت من جرير بن حازم. وقال ابن أبي خيثمة : سمعت يحيى بن معين وسئل  
عن يزيد بن إبراهيم والسري بن يحيى : أيهما أثبت؟ قال : يزيد لا شك فيه، والسري ثقة،  
ولكن يزيد بن إبراهيم أكبر منه. وقد ذكر عند وكيع بن الجراح يزيد بن إبراهيم التستري فقال  
: ثقة ثقة. وقال على ابن المديني : يزيد بن إبراهيم ثبت في الحسن وابن سيرين. وفي موضع  
آخر، عن يحيى بن سعيد: يزيد بن إبراهيم عن قتادة ليس بذاك. وقال أبو زرعة، وأبو  
حاتم، والنسائي: ثقة. زاد أبو حاتم : من أوسط أصحاب الحسن وابن سيرين. وقال محمد بن  
سعد : كان ثقة ثبتاً، وقال الذهبي : (ثقة)، وقال ابن حجر: ( : ثقة ثبت إلا في روايته عن  
قتادة ففيها لين) وذكره ابن حبان في الثقات (٢).

(١) الكامل ١٧٥/٩.

(٢) الطبقات الكبرى ٧/٢٧٨، التاريخ الكبير ٨/٣١٨، الجرح والتعديل ٩/٢٥٢، الثقات ٧/  
٦٣١، تهذيب الكمال ٧٧/٣٢، الكاشف ٢/٣٨٠، سير أعلام النبلاء ٧/٢٩٢، تهذيب  
التهذيب ١١/٣١١، تقريب التهذيب ٥٩٩.

خلاصة حاله : الرجل متفق على توثيقه إلا روايته عن قتادة ففيها كلام، وقد ساق له ابن عدي ثمانية أحاديث بعضها عن قتادة وبعضها عن غيره وجلها صحيح، أما كلامه : وَلْيَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَحَادِيثُ مُسْتَقِيمَةٌ عَنْ كُلِّ مَنْ يَرْوِي عَنْهُ، وَإِنَّمَا أَنْكَرْتُ عَلَيْهِ أَحَادِيثَهُ رَوَاهَا، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، فَيَقْصِدُ بِمُسْتَقِيمَةِ أَي لَمْ تَنْكُرْ عَلَيْهِ، ثُمَّ خَرَجَ بِخُلَاصَةِ حَالِهِ : وَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا بَأْسَ بِهِ وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَدُوقًا. قلت: والعبارات الثلاث التي ساقها ابن عدي في حاله مع وصف أحاديثه بالمستقيمة مؤدى هذه العبارات مجتمعة إلى أن هذا الرجل ثقة خاصة مع اتفاق النقاد على توثيقه، ولولا كلام يحيى بن سعيد في روايته عن قتادة لما أورده ابن عدي في كامله ولا الذهبي في ميزانه.

مراد ابن عدي بقوله ليس مستقيم الحديث ( من خلال الرواة المذكورين في كتابه):

١ - حسين بن أبي سفيان، عن أنس. روى عنه عبد الرحمن بن إسحاق أبو شيبة حديثه ليس بمستقيم فيه نظر، قال ابن عدي بعد أن نقل عبارة البخاري : وفي حديث حسين هذا ما يلحق اسم الضعف. وقال الذهبي : عن أنس. ضعيف (١).

٢ - قال ابن عدي : حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَقِيلٍ بْنِ خُوَيْلِدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ خَلْفُ بْنُ يَحْيَى قَاضِي الرِّيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُقَاتِلٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَبَّلَ بَيْنَ عَيْنَيْ أُمِّهِ كَانَ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ. قَالَ ابْنُ عَدِي وَهَذَا مُنْكَرٌ إِسْبَادًا وَمَتْنًا، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَادٍ، عَنْ طَاوُوسٍ لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ.... (٢).

٣ - سُلَيْمَانُ بْنُ الْفَضْلِ الرَّيْدِيُّ لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ الْحَدِيثِ.... قَدْ رَأَيْتُ لَهُ غَيْرَ حَدِيثٍ مُنْكَرٍ. (٣).

(١) الضعفاء الصغير ٣٣، الكامل ٢٢٣/٣، ميزان الاعتدال ٥٣٦/١.

(٢) الكامل ٢٩٦/٣، والحديث أخرجه البيهقي في الشعب ٢٦٧/١٠، ح ٧٤٧٧. وقال : إسناده غَيْرُ قَوِيٍّ.

(٣) الكامل ٢٩٤/٤، ميزان الاعتدال ٢١٩/٢.

٤- سَلَامُ بْنُ أَبِي مُطَيْعٍ بَصْرِيٍّ لَيْسَ بِمُسْتَقِيمِ الْحَدِيثِ، عَنْ قَتَادَةَ خَاصَّةً، وَفِي السَّيْرِ: الْإِمَامُ، الثَّقَةُ، الثَّقَةُ، أَبُو سَعِيدٍ الْخَزَاعِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْبَصْرِيُّ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: ثِقَةٌ، صَاحِبُ سُنَّةٍ، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: ثِقَةٌ صَاحِبُ سَنَةٍ، فِي رِوَايَتِهِ عَنْ قَتَادَةَ ضَعْفٌ (١). فَضَعَفَهُ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ قَتَادَةَ.

٥- سَعِيدُ بْنُ هَاشِمٍ بْنِ صَالِحٍ الْمَخْزُومِيُّ. مَدَنِيٌّ لَيْسَ بِمُسْتَقِيمِ الْحَدِيثِ. (٢). ضَعَفَهُ الدَّارُ قُطَنِيٌّ قَلْتٌ: وَاشْتَبَهَتْ التَّرْجَمَةَ عَلَى الذَّهَبِيِّ وَظَنَّهُمَا اثْنَيْنِ مَعَ أَنَّهُمَا وَاحِدٌ حَيْثُ إِنَّ الْمَخْزُومِيَّ هَذَا تَوَفَّى بِالْفَيْيُومِ مِنْ أَرْضِ مِصْرَ وَلِذَلِكَ عَدَّهُمَا الذَّهَبِيُّ اثْنَيْنِ مَعَ أَنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ وَاحِدٌ، حَيْثُ إِنَّ ابْنَ عَسَاكِرٍ نَصَّ عَلَى وَفَاتِهِ بِالْفَيْيُومِ بِأَرْضِ مِصْرَ، وَكَذَا الدَّارُ قُطَنِيٌّ فِي الْعُلَلِ.

٦- الْوَلِيدُ بْنُ عَبَادٍ يَحْدُثُ عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَاشٍ لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: شَيْخٌ حَدَّثَ عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَاشٍ. مَجْهُولٌ. وَقَدْ رَوَى هُوَ عَنْ قَوْمٍ لَيْسُوا بِالْمَعْرُوفِينَ (٣).  
مِمَّا سَبَقَ يَتَضَحُّ أَنَّ الْمَقْصُودَ ب (لَيْسَ مُسْتَقِيمِ الْحَدِيثِ): إِمَّا أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا، أَوْ يَكُونَ ضَعَفَهُ مُقِيدًا بِالرِّوَايَةِ عَنْ وَاحِدٍ بَعِينِهِ.

(١) الكامل ٣١٧/٤، السير ٤٢٨/٧، تقريب التهذيب ٢٦١.

(٢) الكامل ٤٦٥/٤، علل الدار قطني ٩/٢٥١، تاريخ دمشق ٢١/٣١٧، ميزان الاعتدال ٢/١٦١.

(٣) الكامل ٣٦٨/٨، ميزان الاعتدال ٤/٣٤٠.

## الخاتمة ( النتائج والتوصيات )

- ثراء المحدثين في استعمال ألفاظ الجرح والتعديل.
- مصطلح مستقيم الحديث تداوله العلماء قديما وحديثا، بعضهم استعمله نادرا، وتوسع ابن حبان بين المحدثين في استعماله.
- فضل الإمام ابن عدي، وسعة علمه، وجودة منهجيته.
- دقة أحكام الإمام ابن عدي - غالبا - على الرواة.
- تأثر المتأخرين من النقاد بالمتقدمين منهم خاصة ابن عدي في الكامل.
- المراد بمستقيم الحديث عند ابن عدي هو أن هذا الوصف لأحاديث الراوي، وليس حكما على حاله، ومعناه خلو أحاديث الراوي من النكارة والمخالفة.
- توسع الإمام ابن عدي في استعمال مصطلح مستقيم، فقد استخدمه في وصف أحاديث الثقات، وفيمن حسن حديثهم، بل وفي بعض الضعفاء والمجاهيل.
- الرواة الثقات الموصوفون بمستقيم الحديث أعلى درجة من الثقات الذين أنكرت عليهم أو خالفوا في بعض الأحاديث.
- لا تلازم بين الوصف بمستقيم الحديث، وبين توثيق الراوي.
- أوصي بدراسة الكتاب دراسة علمية موسعة تشمل كل جوانبه.
- كتاب الكامل في حاجة ماسة إلى تحقيق علمي منصف واسع ودقيق.
- أوصي الباحثين بالبحث في ألفاظ أخرى من ألفاظ الجرح والتعديل ومدى دلالتها على وصف حال الرواة.
- ويوصي الباحث بالتوسع في دراسة السنة النبوية من جميع المجالات، والاهتمام بمجالات الحديث وعلومه وفروعه، وتقريب السنة للناس بمثل هذه الدراسات التي توضح ألفاظ تصور الناس لها تصورا معيننا فوقعوا في أخطاء في أحكام على الرواة، وبالتالي على الأحاديث، في الوقت الذي تحارب فيه الأمة بتراتها في شتى المجالات.

## ثبت المصادر

- القرآن الكريم.
- الأدب المفرد للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ: تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار البشائر الإسلامية، بيروت، الثالثة، ١٩٨٩م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي ت ١٩٧٢م : دار العلم للملايين، بيروت . لبنان، ط/ السادسة عشرة، ٢٠٠٥م.
- الأنساب للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني ت ٥٦٢هـ : تقديم وتعليق / عبد الله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان . بيروت، بدون تاريخ ورقم.
- البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ت ٧٧٤هـ : مكتبة المعارف، بيروت، بدون تاريخ ورقم.
- تاريخ ابن معين ت ٢٣٣هـ (رواية عثمان الدارمي) : تحقيق د/ أحمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ، بدون رقم.
- تاريخ ابن معين ت ٢٣٣هـ (رواية الدوري) : تحقيق د/ أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط/ الأولى، ١٩٧٩م.
- تاريخ أسماء الثقات لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين ت ٣٨٥هـ : تحقيق/ صبحي السامرائي، الدار السلفية . الكويت، ط/ الأولى، ١٩٨٤م.
- تاريخ التراث العربي للدكتور فؤاد سزكين : ترجمة د/ فهمي أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة، ١٩٧١م، بدون رقم.
- التاريخ الكبير للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ : تحقيق/ السيد هاشم الندوي، دار الفكر . بيروت . بدون تاريخ ورقم.
- تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ : دار الكتب العلمية . بيروت، بدون تاريخ ورقم.
- تاريخ خليفة بن خياط لخليفة بن خياط ت ٢٤٠هـ: تحقيق د/ أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة بيروت، دار القلم، دمشق، ط/ الثانية، ١٣٩٧هـ.
- تاريخ مدينة دمشق للحافظ علي بن هبة الله بن عساكر ت ٥٧١هـ : تحقيق/ محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر. بيروت، ١٩٩٥م، بدون رقم.
- تدريب الراوي للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي ت ٩١١هـ : تحقيق/ عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، بدون تاريخ ورقم.
- تذكرة الحفاظ للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨هـ : دار

- الكتب العلمية . بيروت . لبنان، ط/ الأولى، بدون تاريخ.
- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ت ٦٥٦هـ : تحقيق / إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية . بيروت، ط/ الأولى ١٤١٧هـ.
- تغليق التعليق للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ: تحقيق / سعيد عبد الرحمن موسى، المكتب الإسلامي . بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٥هـ.
- تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ: تحقيق / محمد عوامة، دار الرشيد . سوريا، ط/ الأولى، ١٩٨٦م.
- تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ: دار الفكر . بيروت، ط/ الأولى، ١٩٨٤م.
- تهذيب الكمال للإمام أبي الحجاج يوسف بن الزكي بن عبد الرحمن المزي ت ٧٤٢هـ : تحقيق د/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الأولى، ١٩٨٠.
- توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائري الدمشقي : تحقيق / عبد الفتاح أبوغدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية . حلب، ط/ الأولى، ١٩٩٥م.
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسيني الصنعاني : تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، بدون تاريخ ورقم.
- الثقات للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي ت ٣٥٤هـ : تحقيق/ السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر . بيروت، ط/ الأولى، ١٩٧٥م.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل للحافظ العلائي صلاح الدين أبو سعيد خليل ابن كيكلدي الشافعي ت ٧٦١هـ : تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط/ الثانية، ١٩٨٦م.
- الجرح والتعديل للحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ت ٣٢٧هـ : دار إحياء التراث . بيروت، ط/ الأولى، ١٩٥٢م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ت ٤٣٠هـ : دار الكتاب العربي . بيروت، ط/ الرابعة، ١٤٠٥هـ.
- ذكر من تكلم فيه وهو موثق للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨هـ : تحقيق/ محمد شاكر أمير، مكتبة المنار . الزرقاء . الأردن، ط الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة لمحمد بن جعفر الكتاني ت ١٣٤٥هـ :

- تحقيق/ محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط/ الرابعة، ١٩٨٦م.
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام اللكنوي ت ١٣٠٤هـ: تحقيق عبد الفتاح أبوغدة، طبعة دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٠م.
  - الرواة الثقة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للإمام شمس الدين الذهبي ت ٧٤٨هـ: تحقيق/ محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط/ الأولى، ١٤١٢هـ
  - سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني ت ٢٧٥هـ: تحقيق/ محمد علي قاسم العمري. الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة، ط/ الأولى. ١٩٧٩م.
  - سؤالات البرقاني للدار قطني ت ٣٨٥هـ: تحقيق د/ عبد الرحيم القشقرى، نشر كتب خانة جميلي. باكستان، ط/ الأولى، ١٤٠٤هـ.
  - سنن ابن ماجة للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ت ٢٧٥هـ: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار الفكر. بيروت، بدون.
  - سنن أبي دود للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥هـ: تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ دار الفكر. بدون رقم.
  - سنن الترمذي (الجامع الصحيح) للإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ت ٢٧٩هـ: تحقيق/ أحمد شاکر وآخرين، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت. بدون ذكر رقم الطبعة والسنة.
  - سنن النسائي الكبرى للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي ت ٣٠٣هـ: تحقيق د/ عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى، ١٩٩١م.
  - سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨هـ: تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط/ التاسعة، ١٤١٣هـ.
  - شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ت ١٠٨٩هـ: ط/ دار الفكر، بدون تاريخ.
  - شرح النووي على صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج) للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ: دار إحياء التراث، بيروت، ط/ الثانية، ١٣٩٢هـ.
  - شعب الإيمان للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨هـ: تحقيق/ محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/ الأولى، ١٤١٠هـ.

- شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل / مصطفى بن إسماعيل، ط/مكتبة ابن تيمية القاهرة، الأولى ١٩٩١.
- صحيح ابن حبان (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان) لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي ت ٧٣٩هـ: تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط/ مؤسسة الرسالة، بيروت . الثانية، ١٩٩٣م.
- صحيح البخاري (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه) للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ: تحقيق د/ مصطفى البغا، ط/ دار ابن كثير . بيروت، الثالثة، ١٩٨٧م.
- صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت ٢٦١هـ : تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار إحياء التراث العربي . بيروت، بدون تاريخ.
- الضعفاء الصغير للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ: تحقيق/ محمود إبراهيم زايد، دار الوعي . حلب، ط/ الأولى، ١٣٩٦هـ.
- الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمر العقيلي ت ٣٢٢هـ : تحقيق د/ عبد المعطي قلنجي، دار الكتب العلمية . بيروت، ط/ الأولى، ١٩٨٤م.
- الضعفاء والمتروكين للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي ت ٣٠٣هـ : تحقيق/ محمود إبراهيم زايد، دار الوعي . حلب، ط/ الأولى ١٣٩٦.
- طبقات الحفاظ للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي ت ٩١١هـ : دار الكتب العلمية . بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٣هـ.
- الطبقات الكبرى (القسم المتتم) للإمام أبي عبد الله محمد بن سعد ت ٢٣٠هـ: تحقيق/ زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم . المدينة المنورة، ط/ الثانية . ١٤٠٨هـ.
- الطبقات الكبرى للإمام أبي عبد الله محمد بن سعد ت ٢٣٠هـ : دار صادر . بيروت، بدون تاريخ ورقم.
- طبقات المدلسين (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ: تحقيق د/ عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار . عمان، ط/ الأولى، ١٩٨٣م.
- علل الحديث للحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ت ٣٢٧هـ : تحقيق/ محب الدين الخطيب، دار المعرفة. بيروت، ١٤٠٥هـ، بدون رقم.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية للإمام علي بن عمر أبو الحسن الدار قطني ت ٣٨٥هـ : تحقيق د/ محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة . الرياض، ط/ الأولى، ١٩٨٥م.



- العلل لعلي بن عبد الله بن المديني ت ٢٣٤هـ : تحقيق د/ محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط/ الثانية . ١٩٨٠م.
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ : تحقيق/ محب الدين الخطيب، دار المعرفة . بيروت، بدون تاريخ ورقم.
- فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت ٨٠٦هـ : تحقيق/ محمود ربيع، مكتبة السنة، ١٩٩٠م، بدون رقم.
- فتح المغيـث شرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت ٩٠٢هـ : دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤٠٣هـ.
- الفهرست محمد بن إسحق المعروف بابن النديم ت ٣٨٠هـ : تحقيق د/ محمد عوني عبدالرؤف، د/ إيمان السعيد جلال، ط/ الهيئة العامة لقصور الثقافة . مصر، ط/ الثانية، ٢٠٠٦م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للإمام شمس الدين الذهبي ت ٧٤٨هـ : تحقيق/ محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علو . جدة، ط/ الأولى، ١٩٩٢م.
- الكامل في ضعفاء الرجال للإمام عبد الله بن عدي أبي أحمد الجرجاني ت ٣٦٥هـ : تحقيق/ يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت . ط/ الثالثة، ١٩٨٨م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي ت ١٠٦٧هـ : دار الكتب العلمية . بيروت، ١٩٩٢م، بدون رقم.
- الكنى والأسماء للإمام مسلم بن الحجاج ت ٢٦١هـ : تحقيق/ عبد الرحيم القشقرى، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط/ الأولى، ١٤٠٤هـ.
- اللباب في تهذيب الأنساب أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني ابن الأثير ت ٦٣٠هـ : دار صادر. بيروت ١٤٠٠هـ، بدون رقم.
- لسان العرب لجمال الدين بن منظور المصري ت ٧١١هـ: ط/ دار صادر بيروت، ط/ الأولى بدون تاريخ
- لسان الميزان للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط/ الثالثة، ١٩٨٦م.
- المجتبى من السنن للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي ت ٣٠٣هـ : تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، ط/ مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب . الثانية،

١٩٨٦م.

- الجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي ت ٣٥٤هـ: تحقيق / محمود إبراهيم زايد، دار الوعي . حلب، بدون تاريخ ورقم
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ت ٨٠٧هـ: دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ، بدون رقم.
- المختلطين للحفاظ العلائي صلاح الدين أبو سعيد خليل ابن كيكلدي الشافعي ت ٧٦١ هـ : تحقيق د/ رفعت فوزي عبد المطلب، د/ علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة . ط/ الأولى، ١٤١٧هـ.
- المراسيل للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥هـ : تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة . بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٨هـ.
- المستدرک علی الصحیحین للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري ت ٤٠٥هـ : تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط/ دار الكتب العلمية . بيروت . الأولى، ١٩٩٠م.
- مسند أبي يعلى للإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن المثني الموصلبي ت ٣٠٧هـ : تحقيق/ حسين سليم أسد، ط/ دار المأمون للتراث . دمشق، ط/ الأولى، ١٩٨٤م.
- المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل ت ٢٤١هـ : تحقيق / شعيب الأرنؤوط، ط/ مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٢١
- مسند البزار(البحر الزخار) للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو البزار ت ٢٩٢هـ: تحقيق د/ محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن . بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٩هـ.
- مشاهير علماء الأمصار للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي ت ٣٥٤هـ : تحقيق / م. فلا يشهمر، دار الكتب العلمية . بيروت، ١٩٥٩م . بدون رقم.
- مصنف عبد الرزاق للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني ت ٢١١هـ : تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر، المكتب الإسلامي . بيروت، ط/ الثانية، ١٤٠٣هـ.
- المصنف في الأحاديث والآثار للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ت ٢٣٥ : تحقيق/ كمال يوسف الحوت، ط/ مكتبة الرشد . الرياض، ط/ الأولى، ١٤٠٩هـ.
- المعجم الكبير للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠هـ: تحقيق / حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل . بغداد، ط/ الثانية، ١٩٨٣م.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ت ١٩٨٧م : ط / مؤسسة الرسالة، بيروت . ط الأولى . ١٩٩٣م.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لعبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي

- ت ٤٨٧هـ: تحقيق/ مصطفى السقا، عالم الكتب . بيروت، ط/ الثالثة . ١٤٠٣هـ.
- معرفة الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي ت ٢٦١هـ : تحقيق/ عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار. المدينة المنورة، ط/ الأولى، ١٩٨٥م.
  - المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي ت ٢٧٧هـ : تحقيق/ خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م . بدون رقم.
  - المغني في ضبط أسماء الرجال لمحمد طاهر بن علي الهندي ت ٩٨٦هـ : ط/ دار الكتاب العربي . بيروت، لبنان، بدون تاريخ ورقم.
  - منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال، تأليف د/ قاسم علي سعد، ط/ دار البحوث . الإمارات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
  - الموطأ للإمام مالك بن أنس ت ١٧٩هـ : تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار إحياء التراث العربي . مصر.
  - ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨هـ : تحقيق الشيخ/ علي محمد معوض، والشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية . بيروت، ط/ الأولى، ١٩٩٥م.
  - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي جمال الدين يوسف ت ٨٧٤هـ : ط/ الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٨م، بدون رقم.
  - نظم المتناثر من الحديث المتواتر لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني ت ١٣٤٥هـ : تحقيق/ شريف حجازي، دار الكتب السلفية، مصر، بدون تاريخ.
  - النكت على مقدمة ابن الصلاح لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي ت ٧٩٤هـ : تحقيق د/ زين العابدين بلافريج، دار أضواء السلف، الرياض، ط/ الأولى، ١٩٩٨م.
  - النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين ابن الأثير ت ٦٠٦هـ : تحقيق/ طاهر أحمد الزاوي . محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية . بيروت، ١٩٧٩، بدون رقم.
  - هدي الساري مقدمة شرح البخاري للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ: تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي . محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩، بدون رقم.
  - هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : لإسماعيل باشا البغدادي، مطبعة المعارف، اسطنبول، ١٩٥١م، بدون رقم.